



الركن سعاد (الركن سعاد)

أحكام تصرفات السفينة في الشريعة الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

جدة - المملكة العربية السعودية



الناشر
تهامة

ص.ب ٥٤٥٥
جدة ٢١٤٢٢
ماتف ٦٤٤٤٤٤٤
المملكة العربية السعودية

١٤٠٤ هـ (١٩٨٤م)

تهامة للنشر
TIHAMA PUBLICATION



جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة . غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الكتاب ، أو
خزنه في أي نظام لحزن المعلومات واسترجاعها ، أو نقله على أي هيئة أو بأية وسيلة ، سواء كانت إلكترونية
أو شرائط ممغنطة ، أو ميكانيكية ، أو استنساخاً أو تسجيلاً ، أو غيرها ، إلا بإذن كتابي من صاحب حق
النشر.

الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م

أحكام تصريفات السفينة
في الشيعة الإسلامية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ
فِيهَا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا
مَعْرُوفًا

صدق الله العظيم

مقدمة

نحمد الله تبارك وتعالى ، خلق الإنسان في أبدع صورة ، وجعله في أحسن تقويم ، وجعل له الأرض ذلولاً يعيش في مناكبها و يأكل من رزقه ، ومَنَّ عليه بنعمة العقل ليفرق بين الرشد والغي ، ويميّز بين الخبيث والطيب ، ويختار بين الهدى والضلال .

ونصلي ونسلم على سيدنا محمد النبي الأمي الذي بعثه الله داعياً إليه بإذنه وسراجاً منيراً ورحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه : «رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنْتَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ» (١) .

أما بعد

فالشريعة الإسلامية شريعة عامة لكل البشر، لا يختص بوجوب الإذعان لها والأخذ بتعاليمها فريق من الناس دون فريق ، وهي دائمة تسري أحكامها في جميع الأزمنة منذ شرعت وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

ولقد امتازت الشريعة الإسلامية على ما سبقها من الشرائع السماوية بأنها نظّمت للناس ما يضمن لهم السعادة في الدنيا والآخرة . وتميزت في ذلك بإقامة توازن دقيق بين الحقوق والواجبات الفردية والعامة . وأقامت أحكامها على مبادئ وأسس قوية منها :

اليسر والتسهيل ، والتسامح والاعتدال ، ودفع الحرج والمشقة في الأحكام الشرعية سواء أكان ذلك فيما يتعلق بحقوق الله أم كان فيما يتعلق بحقوق وواجبات العباد . وهذه المبادئ كلها تتوخى تحقيق هدف أساسي تسعى له الشريعة الإسلامية وهو مصلحة الإنسان .

وقد بنت الشريعة الإسلامية أحكامها على قاعدتين أساسيتين هما :

أولاً - المسؤولية الفردية :

أي مسؤولية الإنسان الملّكف - أي البالغ العاقل الرشيد - عن كلّ ما يأتيه من أعمال . فالله سبحانه وتعالى يقول : « وَكُلُّ إِنْسَانٍ لِّزَمَتَاهُ طَائِرَةٌ فِي عُقُوبِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَشْهُورًا . أَقْرَأَ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا » (٢) . وقال جل شأنه : « مَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ » (٣) .

(١) سورة الممتحنة ٦٠/آية ٤ .

(٢) سورة الإسراء ١٧/آية ١٣ - ١٤ .

(٣) سورة الإسراء ١٧/آية ١٥ .

ثانياً- التكافل الاجتماعي أو التعاون بين الناس :

وقد دعا الإسلام إلى ذلك في قوله تعالى : «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» (١) ذلك أن الله تعالى : «يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ» (٢) فحتمت الشريعة على القوى أن يُعَيِّنَ الضَّعِيفَ وَيَغِيثَ الْمَلْهُوفَ، وفرضت على الغني أن يكون في ماله حق معلوم للسائل والمحروم .

وتسعى الشريعة الإسلامية لتحقيق خمس مصالح أساسية والمحافظة عليها ، تلك هي : الدين ، النفس ، المال ، العقل ، النسل .

وفي تنظيم الشريعة الإسلامية لمصلحة المال تأكيد لحقيقة هامة هي أن المال هو أساس حياة الفرد والجماعة ، بدونها لا تستقيم حياة الفرد ولا تصلح شؤون الجماعة . فالمال من أجل النعم التي أنعم الله بها على الإنسان ، وفيه قال تعالى : «الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» (٣) وقال تعالى «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا» (٤) . وقد تناولت الشريعة الإسلامية مصلحة المال من ناحيتين :

الناحية الأولى :

تحقيق المال ، أي إيجاده وتحصيله بالعمل والسعي والكسب .

الناحية الثانية :

المحافظة عليه ، بالتنمية والاستثمار والحفظ من الاعتداء ، وتنظيم الإنفاق .

وفي هاتين الناحيتين لم تضع الشريعة من قيد على حرية الفرد إلا قيد الشرعية ، أي قيد الحلال والحرام . فالإنسان في سعيه لتحقيق المال مُطَالَبٌ بأن يكون هذا التحصيل باعتماداً ومن الوجه التي أحلها الله لقوله تعالى «يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ» (٥) . والإنسان وهو ينفق المال مطالب بأن يكون إنفاقه باعتماداً وفي الوجه التي أحلها الله لقوله تعالى :

«وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالزَّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ، وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» (٦) .

(١) سورة المائدة ٥/آية ٢ .

(٢) سورة النحل ١٦/آية ٩٠ .

(٣) سورة الكهف ١٨/آية ٤٦ .

(٤) سورة النساء ٤/آية ٥ .

(٥) سورة البقرة ٢/آية ١٦٨ .

(٦) سورة الأنعام ٦/آية ١٤١ .

وفرضت الشريعة الغراء قواعد عديدة لحفظ المال^(١) منها نظام الحجر على كل من لم يكن قادراً على حفظ المال وتدبيره لصغير أو جنون أو سفه أو غيرها. ومنع الشارع تسليم المال للسفهاء الذين لا يحسنون التصرف في الأموال لكي لا يعرضوها للهلاك بسبب سوء تدبيرهم — لأن الإنسان إذا ضاع ماله تعرض لما في أيدي الناس وأصبح عالة عليهم — وشرع لهم ما يصون مصالحهم ويحفظ حقوقهم ويبعد أيدي العابثين الخائنين من أن تصل إلى شيء من أموالهم أو إلى إفساد مصالحهم لأن المال هو قوام الحياة وعماد المعيشة.

ولولا ذلك المنع وهذه الحيلة لرغب كل إنسان — طامع — في التعامل معهم كي يبتز أموالهم ويسلب حقوقهم ظلماً وعدواناً. فالله سبحانه أحاط هؤلاء الضعفاء بسياج متين من الحفظ والرعاية. ولولا ذلك لاستلب أموالهم من كان كامل العقل سيء الطبع شديد الطمع، فيصبحون ولا مال لهم، وبهذا يكون عدد غير قليل من الأمة عالة على كاهلها إذا تركوا وما هم عليه دون رعاية وهو مالا ترضاه الشريعة السمحة ولا تقره.

والسفه من الأمور المختلف عليها، فلا هو مرتبط بمرحلة من العمر مثل الصغير بحيث يمكن انتظار انقضاءها، ولا هو ظاهر شامل اما لجنون أو لمرض أو لإغماء.

وربما يكون المرء حسن التدبير فيما دون المال سيئ التدبير في المال فيكون سفياً مستحقاً الحجر عليه ومنعه من التصرف في ماله. وعلى العكس من ذلك ربما يكون حسن التدبير في جمع المال وحفظه وتنميته ولكنه يكون مردول العمل سيئ النفس.

لذلك كان السفه موضوعاً جديراً بالبحث.. وكانت أحوال السفهاء مستحقة للنظر.

وفي هذا الكتاب نبين أحكام تصرفات السفه في الشريعة الإسلامية. فنبدأ بفصل في حقيقة السفه نبين فيه تعريف السفه لغةً وتعريفه اصطلاحاً وتعريفه عند الفقهاء وأوجه الخلاف في ذلك والتعريف الأقرب للقبول.

وفي الفصل الثاني نبحث في أقسام السفه فتحدث عن أحوال الصبي البالغ، والصبي إذا بلغ سفياً، والسفه بعد البلوغ والرشد.

أما الفصل الثالث فنبحث فيه ابتداء الحجر على السفه، وكيفية الحجر عليه، ونتحدث عن ولي السفه.

وأما في الفصل الرابع والأخير فتحدث عن حكم تصرفات السفه، فنناقش تصرفات السفه عند الفقهاء، والتصرفات التي لا تحمل الفسخ ولا يؤثر فيها الهزل، والتصرفات التي تحمل الفسخ ويؤثر فيها الهزل، والعبادات المالية الواجبة على السفه، ثم في الختام نبين فك الحجر عن السفه.

(١) انظر تنظيم المال في الشريعة الإسلامية مُفَصَّلًا في الفصل الأول من كتابنا «أحكام تصرفات الصغير في الشريعة الإسلامية».

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ وَهُوَ سُبْحَانَهُ الْهَادِي
إِلَى سِوَاءِ السَّبِيلِ .

المؤلف



الفصل الأول حقيقة السف

ويحتوي على أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف السف لغة .

المبحث الثاني : تعريف السف اصطلاحاً .

المبحث الثالث : تعريف السف عند الفقهاء .

المبحث الرابع : حد السف الموجب للحجر على السفية .

المبحث الأول

تعريف السَّفه لفة

السفه ضد الحُلْم، وأصله الخفة والحركة.

وسَفِهَ سَفْهاً من باب تَعِب، وسَفَّهَ سَفْهاً وسفاهة فهو سَفِيه.

والسفه: نقص في العقل، وخفة في البدن، ومنه قيل زمام سفيه أي كثير الاضطراب، وثوب سفيه ردىء النسج (١).

والسفه: الجهل. وفي الحديث: «إِنَّمَا الْبَغْيُ مِنْ سَفِيَةِ الْحَقِّ» أي جهله (٢).

والسفيه: هو ناقص العقل، والجاهل. ويستعمل السفه للطيش ونقصان العقل والجهل في الأمور الدنيوية والأمر الدينية (٣).

وورد لفظ السفه في القرآن الكريم دالاً على تلك المعاني.

فقال تعالى: «وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ» (٤) أي خسرها جهلاً، أو حملها على السفه.

وقال تعالى: «قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ» (٥) أي جهلاً، وحملاً، ونقصان إيمان.

وقال سبحانه: «قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ» (٦) أي في نقصان عقل.

وقال جل ذكره: «فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا» (٧) أي سىء التصرف.

وقال تعالى شأنه: «وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا» (٨) أي جاهلنا في الدين.

(١) انظر: مختار الصحاح ص ٢٠٢، والمصباح المنير ج ١ ص ٣٣٠.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ج ٢ ص ١٦٧.

(٣) انظر: المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٤) سورة البقرة / ٢ / آية ١٣٠.

(٥) سورة الأنعام / ٦ / آية ١٤٠.

(٦) سورة الأعراف / ٧ / آية ٦٦.

(٧) سورة البقرة / ٢ / آية ٢٨٢.

(٨) سورة الجن / ٧٢ / آية ٤.

وقال تعالى: «قَالُوا أَنْزِلْهُمْ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ» (١) أي الناقصو العقول، والحمقى الطائشون.

وقال سبحانه: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ» (٢) وهم الجهال بموضع النفقة وقيمة الأموال، وسيئو التصرفات عموماً.

فتصرفات هذه المادة أيّاً كانت تدل على الجهل، والخفة، والنقص (٣).



(١) سورة البقرة ٢/آية ١٣ .

(٢) سورة النساء / ٤ / آية ٥ .

(٣) معجم ألفاظ القرآن الكريم جـ ١ ص ٥٧٢، ٥٧٣ .

المبحث الثاني تعريف السفه اصطلاحاً

السفه هو العمل بخلاف موجب الشرع من وجه، واتباع الهوى وخلاف دلالة العقل، وهو عبارة عن خِفةٍ تعتري الإنسان فتحمله على العمل بخلاف موجب العقل والشرع مع قيام العقل حقيقة.

وهذا التعريف يتناول ارتكاب جميع المحظورات الدينية والدنيوية فإنَّ ارتكابها من السفه حقيقة، إلا أنه قيَّد بقوله (من وجه) لأن السفه في اصطلاح الفقهاء غلب على تبذير المال، واتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع. ولم يفهم عند إطلاقه ارتكاب معصية أخرى مثل شرب الخمر، والزنا، والسرقة، وإن كان ذلك سفهاً حقيقة، لأن السفه لغةً الخفةً مطلقاً سواء أكانت في الأمور الدينية أم الدنيوية. فالمقصود من ذكر هذا القيد (من وجه) تخصيص السفه — هنا — بالسفه المصطلح عليه عند جميع الفقهاء، والذي تتعلق به الأحكام من منع المال، ووجوب الحجر لاجتماع أنواع السفه^(١).

وتفسير السفه بالخفة الباعثة على العمل بخلاف موجب العقل تنبيه على المناسبة بين المعنى الشرعي واللغوي.

كما أن قول (مع قيام العقل) قيد يخرج به الجنون، والعته لاختلال العقل في كل منهما^(٢). وعرفه صاحب المرأة بقوله^(٣): هو خفة تعتري — أي تعترض — الإنسان قرحاً أو غَضَباً، فتحمله على العمل بغير موجب الشرع والعقل مع ثباته، أي مع قيام العقل حقيقة. وفي المبسوط^(٤): «السفه هو العمل بخلاف موجب الشرع، واتباع الهوى، وترك ما يدل عليه الجبّاء».

وعرف الكمال بن الهمام السفه^(٥) بقوله: هو خفة تبعث الإنسان على العمل في المال بخلاف

(١) إراجع: أصول البردوي ج ٣ ص ١٤٨٩، كشف الأسرار للنسفي ج ٤ ص ٣٠١ وفواتح الرحموت للعلامة عبدعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه للإمام عبد الله بن عبد الشكور الجزء الأول ص ١٦٣.

(٢) انظر شرح التلويح ج ٢ ص ١٩١.

(٣) المرأة شرح المرقاة ج ١ ص ٦٥٣ للملاخسرو

(٤) المبسوط ج ٢ ص ١٥٧.

(٥) التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٠١.

مقتضى العقل . ولم يقل والشرع لأن مقتضى العقل ألا يخالف الشرع للأدلة القائمة على وجوب اتباعه .

والسفه من العوارض المكتسبة التي تكون بفعل الانسان واختياره لأن السفه باختياره وكسبه يكابر عقله ويخالفه ، فلا يكون سماوياً .

والفرق بين السفه والعتة ظاهر: فإن المعتوه يشابه المجنون في بعض أفعاله وأقواله ، بخلاف السفه فإنه لا يشابه المجنون ، لكن تعتريه خفة ، إما فرحاً ، وإما غضباً فيتابع مقتضاها في الأمور من غير نظر ورؤية في عواقبها ليقف على أن عواقبها عمودة ، أو وخيمة (١) مع بقاء عقله كاملاً .

تأثير السفه في الأهلية :

السفه لا ينافي أهلية الخطاب ، ولا أهلية الوجوب ، لأنه لا يخل بمناطهما وهو العقل وسائر القوى الظاهرة والباطنة . إلا أن السفه يكابر عقله بعمله على خلاف مقتضاه . فالسفه مخاطب بالأوامر والنواهي مطالب بالعمل بموجبها ، مثاب عليه معاقب على مخالفته ، فلا ينافي شيئاً من الأحكام الشرعية ، لأنه إذا كان أهلاً لوجوب حقوق الله كان أهلاً لوجوب حقوق العباد ، وهي التصرفات بالطريق الأولى ، فإن حقوق الله أعظم لأنها لا تُحْمَلُ إلا لمن هو كامل الحال والأهلية بخلاف حقوق العباد . ومن ثم وجب على الصبي نفقة الزوجات ، والأقارب ، والعشر والخراج ، ولم تجب عليه الصلاة والصيام وغيرهما من العبادات (٢) .

فثبت أن السفه لا يمنع أحكام الشرع ، ولا يوجب سقوط الخطاب عن السفه بحال ، سواء أُمْنِعَ المال منه ، أم لم يمنع ، حُجِرَ عليه أم لم يحجر .

أما تأثير السفه في أهلية الأداء وهي أهلية التصرف ، فقد اختلف فيه الفقهاء اختلافاً سنينيه في موضعه إن شاء الله .



(١) شرح التلويح ج ٢ ص ١٩١ .

(٢) يراجع: أصول البزدوي ج ٣ ص ١٤٩٠ ، التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٠١ .

المبحث الثالث

تعريف السفه عند الفقهاء (١)

أولاً: تعريف السفه:

السفه هو تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل كالتبذير والإسراف في النفقة، وأن يتصرف تصرفات لا لغرض أو لغرض لا يُعَدُّه العقلاء من أهل الديانة غرضاً كدفع المال إلى المغنين واللّاعبين، وشراء الحمامة الطيارة بثمن غالٍ، والغبن في التجارات من غير محمّدة.

والسفيه — كما عرفه الزيلعي (٢) — من كانت عادته التبذير والإسراف في النفقة، وأن يتصرف تصرفاً لا لغرض، ومن كانت عادته الغبن الفاحش في التجارات من غير محمّدة.

وبهذا المعنى جاء تعريف السفه (٣) في مجلة الأحكام: المادة (٩٤٦) «السفيه هو الذي يصرف ماله في غير موضعه، ويُبدّر في مصروفاته ويضيع أمواله، و يتلفها بالإسراف. والذين لا يزالون يغفلون في أخذهم وعطائهم، ولم يعرفوا طريق تجارتهم وتمتعهم بحسب بلاهتهم وخلو قلوبهم يُعدّون أيضاً من السفهاء».

و يستخلص من هذا التعريف، أن السفه يشمل المبذر، والسرف والمغفل (٤).

ثانياً: تعريف الإسراف والتبذير لغة واصطلاحاً:

الإسراف لغة: مجاوزة القصد. والسرف: تجاوز الحد في كل فعل يفعله الإنسان، وإن كان ذلك في الإنفاق أشهر.

قال تعالى: «وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا» (٥).

و يقال تارة اعتباراً بالقدر، وتارة بالكيفية. ولهذا قال سفيان الثوري: «ما أنفقت في غير طاعة الله فهو سرف، وإن كان قليلاً» (٦).

(١) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ١٢٦.

(٢) تبين الحقائق ج ٥ ص ١٩٢.

(٣) شرح مجلة الأحكام العدلية ج ٢ ص ٥٨٦ لعلي حيدر (باشا) بن جابر بن عبد المطلب بن غالب الحسني، من أشراف مكة، ولد وتعلم بالآستانة وعمل زيرا للعدل، وعين حاكماً للمدينة، ودرس مجلة الأحكام العدلية وشرحها وتوفي ببغداد سنة ١٣٥٣ هـ عن ٧٣ سنة. مقدمة شرح مجلة الأحكام ص ١.

(٤) الغفلة: هي عدم الاهتمام إلى التصرفات الراجعة بسبب البساطة والبلاهة وفيها معنى إضاعة المال أيضاً.

(٥) سورة الفرقان / ٢٥ / آية ٦٧.

(٦) تفسير ألفاظ غريب القرآن للأصفهاني ص ٢٣٠.

قال الله تعالى: «وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» (١).

والسرف: الخطأ. والإغفال: والجهل (٢).

والإسراف عند الفقهاء: هو الجهل بمقادير الحقوق.

والتبذير لغة: التفريق، وأصله: إلقاء البذر وطرحه فاستعير لكل مُصَيِّعٍ لماله، وَبَذَرَ مَالَهُ: أفسده وأنفقه في السرف. وتبذير المال: إفساده وإنفاقه في السرف، وقيل: تفريق المال في غير حقه (٣). قال الله تعالى: «وَلَا تَبْذِرُوا مَالَكُمْ» (٤).

والتبذير عند الفقهاء: الجهل بمواقع الحقوق.

وفرق الماوردي (٥) من فقهاء الشافعية بين الإسراف والتبذير بقوله: «التبذير صرف الشيء في غير محله اللائق، أما الإسراف: فهو صرف الشيء في محله اللائق زيادة عن اللازم».

فعلى ذلك التبذير هو تجاوز موضع الحق، والجهل بمواضع ومواقع الحقوق أما الإسراف: فهو تجاوز في الكمية، وجهل بمقادير الحقوق. أي أنه متعلق بكمية المال الذي يجب صرفه أو إنفاقه.

والتبذير يستعمل في المشهور بمعنى الإسراف، ولكن بينهما فرقا وهو أن الإسراف صرف الشيء فيما ينبغي زائدا على ما ينبغي، والتبذير صرفه فيما لا ينبغي. والاثان فيهما معنى اتلاف المال بانفاقه من غير رشد.

والتبذير والإسراف اللذان ينشآن عن السفه يكونان أحيانا في أمور الشر مثل من يعطي ماله للعازفين، والمغنين، أو يجمع في بيته أهل الشرب والفسق فيطعمهم ويسقيهم، أو يسرف في الإنفاق عليهم، أو من يفتح باب الجوائز والصلوات، أو يشتري الطيور الطائفة بأثمان باهظة، أو من يلقي أمواله في البحر، أو يحرقها بالنار.

وكذلك يكون الإسراف في أمور الخير — عند بعض الفقهاء — كبناء المساجد والمستشفيات والملاجئ، أو صرف جميع أمواله في أمور الخير مع عدم اقتداره مُتَّبِعاً لهواه، وتاركاً ما يدل عليه العقل.

وكل من الإسراف والتبذير مذموم شرعاً ومُتَّبِعٌ عنه تحقيقاً لحرص الشريعة على حفظ المال،

(١) سورة الأنعام/٦ آية ١٤١.

(٢) انظر: لسان العرب ج ١١ ص ٤٩، ٥٠.

(٣) انظر لسان العرب ج ٥ ص ١١٤، ألفاظ غريب القرآن ص ٤١.

(٤) الإسراء/١٧ آية ٢٦.

(٥) الماوردي هو علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي نسبة إلى بيع ماء الورد، أَمَّصَى قَضَاةَ عصره. ولد بالبصرة سنة ٣٦٤ هـ وتوفي ببغداد سنة ٤٥٠ هـ. له العديد من المصنفات منها: «الأحكام السلطانية» والأعلام ١٤٦/٥.

و يراجع تحفة المحتاج مخطوط. ومعني المحتاج ج ٢ ص ١٦٨، نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٦١.

وإنفاقه فيما شرع لأجله .

ووردت آيات كثيرة تذر الإسراف والمُسرفين ، والتبذير والمبذرين مثل قوله تعالى : « وَأَتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذَرْ تَبْذِيرًا ، إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ، » (١) .

وقال سبحانه : « وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالتَّحْلُ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ » (٢) .

والنهي هنا عام ، يشمل الإسراف في أكل الإنسان من ماله بسرف وفي إنفاقه على غيره من صدقة وغيرها ، فالإسراف مذموم في كل شيء (٣) .

ووصف الله عباده الصالحين بقوله : « والذين إذا أنفقوا لم يُسْرِفُوا ولم يَقْتُرُوا وكان بين ذلك قوامًا » (٤) .

وقال تعالى : « وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا . » (٥) .

وأكد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا النهي . . وذلك فيما رواه الإمام أحمد (٦) في مسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا في غير مَخِيلَةٍ ولا سرف » .



(١) سورة الإسراء / ١٧ / آيات ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) سورة الأنعام / ٦ / آية ١٤١ .

(٣) يراجع تفسير القرطبي ج ٥ ص ٣٨٦٣ ، ٣٨٦٤ وأحكام ابن العربي ج ١ ص ١١٩١ .

(٤) سورة الفرقان / ٢٥ / آية ٦٧ .

(٥) سورة الإسراء / ١٧ / آية ٢٩ .

(٦) مسند أحمد ج ٢ ص ١٨١ .

المبحث الرابع حد السفه الموجب للحجر على السفیه

اختلف فقهاء المذاهب الإسلامية في حد السفه الذي يعد صاحبه سفیها مستحقا للحجر علیه .

فذهب فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة والشيعة الزيدية (١) إلى أنه لا إسراف ولا تبذیر في وجوه المباحات، وفي أوجه الخير، كصرف المال في الصدقة، وبناء المساجد والملاجئ والمستشفيات والإنفاق في سبیل الله، لأن كل هذه الأعمال تعود بالخیر والنفع على المجتمع بأسره فلا تكون سفها ولا تبذیرا .

وعمدتهم في ذلك الآيات الكريمة التي جاءت للدعوة إلى الإنفاق في سبیل الله، والحث على التصدق، كقوله تعالى : «مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ» (٢)

وقوله تعالى : «إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفْ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ» (٣) .

وقوله تعالى : «وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ» (٤) . والعفو: ما فضل عن الحاجة .

وذهب فقهاء الحنفية (٥) إلى أن صرف المال زيادة على حد التوسط والاعتدال يعتبر تبذیرا يذم فاعله، سواء أكان في وجوه الخير كالصدقة أم في وجوه الشر كالفسق والشراب .

وعمدتهم في ذلك قوله تعالى : «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا» (٦) .

(١) يراجع: بلغة السالك ج ٢ ص ١٣٢، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٦٨ كشف القناع ج ٣ ص ٤٤٥، والروض النضر ج ٣ ص ٤٧٢ .

(٢) سورة البقرة / ٢ / آية ٢٦١ .

(٣) سورة الحديد / ٥٧ / آية ١٨ .

(٤) سورة البقرة / ٢ / آية ٢١٩ .

(٥) انظر حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ١٢٩ .

(٦) سورة الإسراء / ١٧ / آية ٢٩ .

وقوله تعالى: «وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا» (١).

قال فقهاء المالكية (٢):

السفه الذي هو أحد أسباب الحجر هو: التبذير، أي صرف المال في غير ما يراد له شرعا كصرفه في معصية كخمر وقمار، أو بصره في معاملة من بيع أو شراء بغبن فاحش خارج عن العادة بلا مصلحة تترتب عليه، بأن يكون شأنه في ذلك من غير مبالاة، أو صرفه في شهواته على خلاف عادة مثله، أو إتلافه هدرًا بأن يطرحه على الأرض أو يرميه في بحر، كما يقع لكثير من السفهاء يطرحون الأطعمة والأشربة ولا يتصدقون بها.. وأما من يتصدق بماله في القرب والمباحات فلا يُعدُّ سفهًا.

وذهب فقهاء الشافعية (٣):

إلى أن صرف المال وإن كثّر في الصدقة وباقي وجوه الخير كالعتق والمطاعم والملابس التي لا تليق بحاله ليس بتبذير.

أما في الأول: فلأن له في الصرف في الخير غرضًا وهو الثواب، فإنه لا سرف في الخير، كما لا خير في السرف.

وحقيقة السرف: مالا يُكسِبُ حمدًا في العاجل، ولا أجرا في الآجل. وقيل يكون فيها مبدرا إن بَلَغَ مَفْرَطًا في الانفاق، فإن عَرَضَ له ذلك بعد البلوغ مقتصدا فلا يكون مبدرا. **وأما في الوجه الثاني:** فلأن المال يُتَّخَذُ لِيُتَّقَعَ به ويُتَنَدَّ.

وقال الشيخ أبو حامد (٤): الغزالي: إفساد المال يكون بأحد الأمرين: إما بأن ينفقه في المعاصي مثل الزنا وشرب الخمر وغير ذلك.

وإما أن ينفقه فيما لا مصلحة له فيه ولا غرض، مثل أن يشتري ما يساوي درهما بمائة درهم، فأما إذا أكل الطيبات ولبس الناعم من الثياب وأنفق على الفقراء فهذا ليس فيه إفساد للمال (٥).

وقال الحنابلة (٦):

الإسراف ما كان صرفه في المحرمات، أو كان صرفه في المباح يضر بعياله، أو كان وحده ولم يثق بإيمانه، أو أسرف في مباح قدرًا زائدًا على المصلحة. وليس الصدقة به وصرفه في باب البر كغزو

(١) سورة الفرقان / ٢٥ / آية ٦٧.

(٢) انظر منح الجليل ج ٣ ص ١٧٢، الشرح الصغير ج ٢ ص ١٣٢، وتفسير القرطبي المجلد الأول ص ١٥٩٩.

(٣) انظر نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٦١، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٦٨.

(٤) أبو حامد الغزالي: هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد: حجة الإسلام. فيلسوف متصوف له نحو مائتي مصنف.

ولد بخراسان سنة ٤٥٠ هـ. وتوفي بها سنة ٥٠٥ هـ من أشهر كتبه إحياء علوم الدين. الأعلام ٧/ ٢٤٧.

(٥) انظر المجموع شرح المذهب ج ١٣ ص ٣٦٩.

(٦) انظر كشف القناع ج ٣ ص ٤٤٥، والاختيارات لابن تيمية ملحق بالفتاوى ج ٤ ص ٤٨٠.

وحج وصرفه في مطعم ومشرب وملبس ومنكح لا يليق به تبذيرا إذ لا إسراف في الخير.
وصفة الرشيد — عندهم — أن يتكرر منه البيع والشراء فلا يُعْبَنَ غالبا غبنا فاحشا، وأن يحفظ ما
في يده من صرفه فيما لا فائدة فيه كالقمار والغناء وشراء المحرمات كالخمر وآلات اللهو.

والسفه عند الشيعة الزيدية (١):

هو صرف المال في الفسق، أو فيما لا مصلحة فيه ولا غرض ديني ولا دنيوي كشراء ما يساوي
درهما بمائة، لا صرفه في أكل طيب ولبس نفيس وفاخر المشموم، لقوله تعالى: «قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ
الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ» (٢).
وكذلك من أنفق في القرب.

وعند الحنفية (٣):

حيث كان المدار في السفه أن يخرج الإنسان بتصرفاته عن حد المألوف في عرف العقلاء، كان
شاملا الإسراف في المباحات والقربات وغير ذلك، فالإسراف في الطعام والشراب والملبس
والركب والسكن بل وفي الصدقات ووجوه البر والخير مثل بناء المساجد والأوقاف والقناطر
والجسور، كل ذلك يعد سفها ويعد صاحبه سفها.

وبالجملة: فكل إنفاق يخرج عن دائرة الاعتدال وعن الحد الوسط بحسب العرف وبحسب
الزمان والمكان يعد سفها، ويكون صاحبه مذموما به.

قالوا (٤): وأصل المسامحات في التصرفات والبر والإحسان وإن كان مشروعا ومندوبا إليه إلا
أنه بطريق السفه والتبذير مذموم شرعا وعرفا لقوله تعالى: «وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ
يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا» (٥).

وقالوا: الفاسد (٦) الذي يستحق الحجر عليه كل من كان مُضَيِّعًا لماله منسدا لا يبالي ما صنعه
منتفعًا بالسرف في غير منفعة على جهة المجون. فإن كان فاسدا في دينه لا يؤمن عليه من فجوره ولا
غيره إلا أنه حافظ لماله حسن التدبير له لم يستحق الحجر، لأن الحجر مشروع لإبقاء المال، ولا حاجة
إليه في حق الفاسد الذي هو حسن التدبير في ماله. إنما الحاجة إليه في حق المبذر المتلف لماله.

(١) انظر الروض النضر ج ٣ ص ٤٧٢.

(٢) سورة الأعراف/٧ آية ٣٢.

(٣) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ١٢٩٨، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٩٢.

(٤) انظر أصول البردوي ج ٣ ص ١٤٨٩، كشف الأسرار للنسفي ج ٤ ص ٣٠١.

(٥) سورة الفرقان/٢٥ آية ٦٧.

(٦) يعبر فقهاء الحنفية بلفظ الفساد، وهو عندهم مرادف للسفه بمعنييه الديني وهو الفسق، والدنيوي، وهو السفه: فيشمل لفظ
الفاسد: الفاسق في دينه سواء كان فسقه أصليا أم طارنا ويشمل المبذر لماله وهو السفه سواء أكان سفهه أصليا أم طارنا.

والرشيد: من ينفق ماله فيما يحل، ويمسك عما يحرم، ولا ينفقه في البطالة والمعصية، ولا يعمل فيه بالتبذير والإسراف.

الترجيح:

نحن مع فقهاء الحنفية في الدعوة إلى التوسط في الإنفاق في جميع الأمور. لأن الإسراف مذموم ومنهي عنه نهياً عاماً غير مقيد بوجوه الخير، ولا شك أن خير الأمور أوساطها.

والله سبحانه قد رمز لهذه الأمة برمز التوسط والاعتدال بين الإفراط والتفريط بقوله سبحانه: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا» (١) فالزيادة عن المطلوب إفراط، والنقص عنه تفريط وتقصير وكلا الأمرين ميل عن الجادة القويمية، وهما شر مذموم. والله سبحانه قد وصف عباده المؤمنين بالتوسط والاعتدال في الإنفاق بقوله تعالى: «وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا» (٢).

فلا اعتدال والقصد هو الذي خاطب به الشرع الناس كلهم، والأكل والشرب من الطيبات بدون إسراف هما قوام الحياة والمصلحة التي يتوقف عليها القيام بجميع الأعمال الدينية والدنيوية من عقلية وبدنية. وقد جعل الله المبذرين إخواناً للشياطين ولم يفرق بين من بذر أمواله في الصدقة أو في غيرها. والرسول الكريم يحث على الاعتدال في الصدقة بقوله لسعد بن أبي وقاص: «إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عائلة يتكففون الناس».

ولا شك أن الآيات التي استدلت بها الجمهور والتي تدعو إلى التصديق والإنفاق في سبيل الله آيات عامة تُخصَّصُ بالآيات التي استدلت بها الحنفية والتي تدعو إلى التوسط والاعتدال في الإنفاق.



(١) سورة البقرة / ٢ / آية ١٤٣.

(٢) سورة الفرقان / ٢٥ / آية ٦٧.

الفصل الثاني أقسام السَّفَر

ويحتوي على ثلاثة مباحث ،

المبحث الأول : أهوال الصبي البالغ .

المبحث الثاني : الصبي إذا بلغ صغيراً .

المبحث الثالث : السَّفَر بعد البلوغ والرتد .

المبحث الأول أحوال الصبي البالغ

للصبي البالغ ثلاث أحوال:

الأولى: أن يبلغ الصغير وهو رشيد و يكون رشده معلوماً ، أي إذا كان الصغير غير سفيه في صغره و بلغ وهو مصلح و يحافظ على ماله فيجب زوال الحجر عنه وتسليم ماله إليه لقوله تعالى: «وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ» (١).

الثانية: أن يبلغ الصغير وهو سفيه أي مسرف في ماله و متلف له وهو ما يسمى بالسفه الأصلي .

الثالثة: أن يبلغ الصغير رشيداً حافظاً لماله و يسلمه الوصي ماله ، ثم يطرأ عليه السفه فيبذر ماله و يتلفه بعد أن كان مصلحاً ، وهو ما يسمى بالسفه الطارئ .

ولقد اختلف الفقهاء في حكم تسليم ماله إليه في هاتين الحالتين كما سنبين . والذي يهمننا في دراستنا حالتان هما : بلوغ الصبي سفيهاً ، و بلوغه رشيداً ثم صيرورته سفيهاً ، أي حالتا السفه الأصلي ، و السفه الطارئ .

فنين حكم تسليم المال إليهما و حكم الحجر عليهما في التصرفات و اختلاف الفقهاء و آرائهم و أدلتهم .



(١) سورة النساء / ٤ / آية ٦ .

المبحث الثاني الصبي إذا بلغ سفياً

بيّنّا أن الرشد عند جمهور الفقهاء حسن التصرف في المال، والقدرة على إيمائه واستغلاله استغلالاً حسناً. وهذا الرشد قد يأتي مع البلوغ، وقد يتأخر عنه قليلاً أو كثيراً تبعاً لتربية الشخص واستعداداته. وتعد الحياة الاجتماعية، وبساطتها، فإذا بلغ رشيداً كملت أهليته وارتفعت الولاية عنه، وسلمت إليه أمواله باتفاق الفقهاء.

وأما إذا بلغ سفياً مبذراً لماله فقد اختلف الفقهاء في موضعين:

الموضع الأول:

حكم تسليم ماله إليه.. فقد ذهب أكثر العلماء إلى أن الحر إذا بلغ سفياً لا يسلم إليه المال مطلقاً حتى يؤنس منه الرشد لقوله تعالى: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً» (١).

إلّا أن أبا حنيفة لم ير عدم تسليمه إليه مطلقاً وإنما حدد للمنع مدة وهي بلوغه خمساً وعشرين سنة، فعنده: يدفع إليه ماله بعدها سواء أبلغ رشيداً أم استمر على سفاهة.

وعليه.. فأبو حنيفة يسلمه المال إذا بلغ هذه المدة — وهي مَظَنَّةُ تحقّق الرشد عنده — سفياً مبذراً.. والجمهور يمنع عنه ماله حتى يرشد ولو بلغ مائة سنة.

الموضع الثاني:

حكم الحجر على البالغ سفياً ومنعه من التصرف في ماله، فذهب جمهور العلماء من الشافعية والمالكية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية والشيعة الزيدية والإمامية إلى أن الشخص إذا بلغ سفياً استمر الحجر عليه حتى يرشد، فما لم يرشد استمر الحجر عليه ولو بلغ أرذل العمر لأن علة الحجر عليه لنقص أهليته ولعدم قدرته على حفظ ماله وحسن تدبيره له. فما بقيت هاتان الحقيقتان، أو أحدهما فالحجر مستمر لبقاء علته ودواعيه؛ وهو مذهب ابن عباس وابن الزبير وأهل المدينة وكثير من أهل العراق (٢).

(١) سورة النساء / ٤ / آية ٥.

(٢) انظر: بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٢٧٩، ٢٨٠ والروض النضير ج ٣ ص ٤٧٤، مقارنة المذاهب في الفقه للشيخين شلتوت والسايس ص ١٤٢.

وذهب أبو حنيفة والظاهرية إلى عدم الحجر على البالغ العاقل للسرف في ماله، بل له أن يتصرف به كيف شاء.

وهو قول إبراهيم النخعي^(١) وابن سيرين^(٢).. إلا أن أبا حنيفة يحد في ارتفاع الحجر—وإن ظهر سفهه—خمسا وعشرين سنة..

—فعنده^(٣) أن من يبذر في ماله ليس لأحد أن يحجر عليه وهو كامل الأهلية سواء أبلغ على تلك الحال، أم عرضت له بعد بلوغه رشيدا لا نقص في تصرفاته مطلقا، بيد أنه إن بلغ سفهها يُمنع عنه ماله مدة من الزمان عملا بنص الآية وهي قوله تعالى: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ»^(٤) وتأديبا له، وزجرا في زمن التأديب والزجر وهو حتى بلوغه خمسا وعشرين.

وعمدة من أوجب الحجر على البالغين السفهاء أن الحجر على الصغار إنما وجب لمعنى التبذير الذي يوجد فيهم غالبا، فوجب أن يجب الحجر على كل من يوجد فيه هذا المعنى وإن لم يكن صغيرا. قالوا: ولذلك اشترط في رفع الحجر عنهم مع ارتفاع الصغر إيناس الرشد.. لقوله تعالى: «وَابْتَئِلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ»^(٥) فدل هذا على أن السبب المقتضى للحجر هو السفه الذي هو عدم الرشد.

وعمدة أبي حنيفة في عدم جواز الحجر على البالغ السفه: أن الصغر هو المؤثر في منع التصرف بالمال، بدليل تأثيره في إسقاط التكليف. وإنما اعتبر الصغر—مؤثرا—لأنه الذي يوجد فيه السفه غالبا كما يوجد فيه نقص العقل غالبا. ولذلك جعل البلوغ علامة وجوب التكليف وعلامة الرشد والعقل والرشد يوجدان فيمن بلغ سن الخامسة والعشرين غالبا. وكما لم يعتبر النادر في التكليف—أي أن يكلف العاقل قبل بلوغه سفهها—كذلك لم يعتبر النادر في السفه—أي أن يكون بعد البلوغ سفهها—فلا يحجر عليه^(٦). وليسلم إليه ماله، وليذق نتائج تصرفاته إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، لأنه متى بلغ عاقلا كملت أهليته.

آراء المذاهب تفصيلا:

ولنبين أقوال فقهاء المذاهب تفصيلا.. ثم نذكر أدلة المثبتين للحجر على السفه، والنافين له،

(١) إبراهيم النخعي: هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران، النخعي. من أكابر التابعين صلاحا وصدق رواية وحفظا للحديث. من أهل الكوفة. ولد سنة ٤٦ هـ. وتوفي سنة ٩٦ هـ الأعلام ١/٧٦.

(٢) ابن سيرين، هو محمد بن سيرين، أبو بكر. مولى أنس بن مالك من سبى عين التمر. تابعي بالبصرة. توفي سنة ١١٠ هـ عن ٧٧ سنة. طبقات الشيرازي ص ٨٨.

(٣) انظر كتاب: أبو حنيفة لأبي زهرة ص ٣٧٧.

(٤) سورة النساء / ٤ / آية ٥.

(٥) سورة النساء / ٤ / آية ٦.

(٦) انظر: بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٨٠، أبو حنيفة لأبي زهرة ص ٣٧٧.

ومناقشتها ثم نرجح الرأي المختار منها.

ذهب فقهاء الشافعية (١):

إلى أن الصبي لو بلغ غير رشيد لا اختلال صلاح الدين أو المال عنده دام الحجر عليه. ومن بلغ مبذرا فحكم تصرفه حكم تصرف السفه لا حكم تصرف الصبي، لأن الحجر إنما يثبت للحاجة إليه لحفظ المال، والحاجة قائمة مع التبذير فوجب أن يكون الحجر باقيا. والمراد بقولهم — دام الحجر عليه — أي جنس الحجر، لا حجر الصبا، لأن الحجر بسبب الصبا قد انقطع بالبلوغ، وخلفه حجر السفه فيتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل ذلك. وإن بلغ مصلحا للمال، فاسقا في الدين استُديم الحجر عليه لقوله تعالى: «فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ» (٢) والرشد: الصلاح في الدين والمال، والفاسق لم يؤنس منه الرشد، ولأن حفظه للمال لا يوثق به مع فسقه، لأنه لا يُؤمَّن أن يدعو الفسق إلى التبذير فلا يفك الحجر عليه.

وقال أبو اسحاق (٣) المروزي: انه لا يحجر على المصلح لماله، المفسد لدينه. وإن كان مفسدا لماله دون دينه حجر عليه (٤).

وأما من جهلت حالة فعقوده صحيحة كمن علم رُشدُه (٥).

والحاصل: أن للبالغ أحوالا عند الشافعية:

الأولى: بلوغه رشيدا.. فلا حجر عليه.

الثانية: بلوغه مفسدا لماله ودينه فيستديم الحجر عليه.

الثالثة: بلوغه مصلحا لماله مفسدا لدينه وفيها قولان:

أحدهما: يحجر عليه. والآخر — لأبي اسحاق —: لا يحجر عليه.

الرابعة: بلوغه مفسدا لماله دون دينه حجر عليه لفساد ماله.

الخامسة: بلوغه مجهول الحال.. فعقوده صحيحة كمن علم رُشدَه.

وذهب المالكية (٦) إلى أن المبذر لماله سرفا في لذاته من الشراب وغيره ومن لا يعُدُّ المال شيئا يحجر عليه دون المصلح لماله الفاسق في دينه.

(١) يراجع: الأم للشافعي ج ٣ ص ١٩٤، نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٥٧ ومغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٠.

(٢) سورة النساء / ٤ / آية ٦.

(٣) أبو اسحاق المروزي: إبراهيم بن أحمد المروزي، أبو اسحق فقيه شافعي انتهت إليه الرئاسة بالعراق. ولد بقرى الشاهجان وأقام ببغداد أكثر أيامه وتوفي بمصر سنة ٣٤٠ هـ. له تصانيف منها «شرح مختصر المزني». الاعلام ١/ ٢٢، ٢٣.

(٤) أنظر المجموع شرح المذهب ج ١٣ ص ٣٦٦: ٣٦٩.

(٥) نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٥٧.

(٦) انظر الذخيرة للقرافي من ٣١٤: ٣١٧.

وقال ابن يونس (١) عن أشهب (٢): لا يحجر على الكبير إلا في البين التذير. وقال ابن القاسم: بل يحجر على كل من لو كان له وصي لم يعط له ماله، وكذلك من دُفع إليه ماله ثم بذره.

وقال مالك في المدونة (٣): لو خضب بالحناء ولم يؤنس منه الرشد لم يدفع إليه ماله، ولا يجوز له في ماله بيع ولا شراء ولا هبة ولا صدقة ولا عتق حتى يؤنس منه الرشد، وما وهب أو تصدق، أو أعتق قبل أن يؤنس منه الرشد ثم أونس منه الرشد قُدِّعَ إليه ماله فلا يلزمه ذلك العتق ولا تلك الصدقة ولا تلك الهبة قضاء.

وفي بيان صفة من يحجر عليه من الأحرار قال ابن القاسم في المدونة — أيضا —:

هم الذين لا يحرزون أموالهم ويبدرونها في الفسق والشراب وغير ذلك من السرف، قد عرف ذلك منهم، فهؤلاء الذين يحجر عليهم.

وأما من كان يحرز ماله وهو خبيث فاسق إلا أنه ليس بسفيه في تدبير ماله فإن هذا لا يحجر عليه، وإن كان له مال عند وصي أبيه أخذه. وأما الذي بلغ وهو مجهول الحال ولم يعلم له رشد ولا سفه فاتفقوا جميعهم على أن أفعاله جائزة لم يرد منها شيء (٤).

وقال الحنابلة (٥):

لا يدفع إلى الصبي ماله قبل وجود الأمرين: البلوغ والرشد ولو صار شيخا: وقال ابن المنذر: أكثر علماء الأمصار من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر يرون الحجر على كل مضيع لماله صغيرا كان أو كبيرا.

أدلة المذاهب ومناقشتها:

أولا: أدلة جمهور الفقهاء القائلين بالحجر على البالغ سفيها:

استدلوا بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس:

أولا: الأدلة من الكتاب:

الدليل الأول: قوله تعالى: «فَلْيَكْتُمُوا لِلَّهِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَّبِعِ اللَّهُ رِيبَهُ وَلَا يَتَخَسَّ مِنْهُ

(١) ابن يونس: موسى بن يونس بن محمد بن منعة بن مالك العقيلي، كمال الدين، أبو الفتح الموصلي. فيلسوف علامة. مولده بالموصل سنة ٥٥١ هـ ووفاته بها سنة ٦٣٩. له تصانيف في التفسير والأصول والمنطق. الاعلام ٨/ ٢٨٨.

(٢) أشهب بن عبدالعزيز، أبوعمر. تفقه بمالك والمدنيين والمصريين انتهت إليه رئاسة المالكية بمصر. ولد سنة ١٥٠ وقد توفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ. طبقات الشيرازي ص ١٥٠.

(٣) المدونة الكبرى مجلد ٥ ج ١٢ ص ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٤.

(٤) أنظر حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٢٩٨.

(٥) المغني والشرح الكبير ج ٤ ص ٥١١.

شَيْئاً فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ» (١).

ووجه الاستدلال بهذه الآية: أن الله سبحانه أثبت الولاية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع أن يمل.

والسفيه: الضعيف الرأي، الناقص العقل من البالغين.

فكل هؤلاء لا يصح منهم الإملاء والإقرار فلا بد من أن يقوم غيرهم مقامهم.. فقال تعالى: «فليمل وليه بالعدل» والمراد: وليُّ كلِّ واحد من هؤلاء الثلاثة.. لأن وليَّ المحجور السفيه ووليَّ الصبيِّ هو الذي يقر عليه بالدين كما يقر بسائر أموره، لأنه أقامه فيما لا غناء به عنه من ماله مقامه (٢).

الاعتراض:

ولقد اعترض أبوحنيفة على الجمهور في استدلالهم بهذه الآية من وجهين:

الوجه الأول— من الاعتراض:

ان قوله تعالى في أول الآية: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ» (٣) يقتضي أن ينفذ تصرف السفيه. لأن الذي عليه الدين هو الذي لزمه بمداينة نفسه ثم قال الله تعالى: «وَلْيُمِلْ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ» يعني الذي لزمه بمداينته — لنفسه — ثم قال سبحانه: «فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ» أي ولي الدين وهو السفيه. وغير جائز أن يكون المراد ولي السفيه على معنى الحجر عليه وإقراره بالدين عليه، لأن إقرار ولي المحجور عليه غير جائز عند أحد، لأن الإقرار إخبار الإنسان على نفسه لا على غيره. فثبت أن المراد من قوله تعالى: «فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ» أي وليُّ الدين الذي لزمه بمعاملته، ثم قد يعجز عن الإملال لعدم هدايته إلى الحساب، أو لقلته ممارسته بالإملاء ولأنه يحتاج فيه إلى فصاحة وتأليف كلام، فيحتاج أن يمل عنه غيره بإخباره هو وإقراره على نفسه (٤).

وقال الزيلعي (٥) في تبينه: «وأكثر الناس على هذا اليوم، فإن الذي عليه الحق لا يؤلف كلاماً يمله، وإنما يعلم ما عليه، ثم يؤلف غيره من الكتاب».

والوجه الثاني: من الاعتراض:

(١) سورة البقرة / ٢ / ٢٨٢.

(٢) يراجع: الأم ج ٣ ص ١٩٤، الروض النضر ج ٣ ص ٤٧١، تفسير الفخر الرازي ج ٩ ص ٣٧٢، والكشاف للزمخشري ج ١ ص ٢٤٩.

(٣) سورة البقرة / ٢ / آية ٢٨٢.

(٤) انظر أحكام الجصاص ج ١ ص ٥٧٩.

(٥) تبين الحقائق ج ٥ ص ١٩٣.

أن لفظ « سفیه » يحتمل أن يكون المراد به الصبيان والمجانين لأن السفیه هو الخفيف لغة وذلك بنقصان العقل كالصبي أو بعدمه كالمجنون والصغير الذي ليس له تمييز. والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال^(١).

الرد على الاعتراض:

وَيُرَدُّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي الشَّقِ الْأَوَّلِ مِنَ الاعتراض وهو قوله: أن المراد من « وليه » في الآية هو ولي الدين لا ولي السفیه بأن اضافة الضمير — الهاء — إلى الدين بعيدة — كما قال الفخر الرازي^(٢) — لأنه كيف يقبل قول المدعي؟ وإن كان قوله معتبراً فأى حاجة بنا إلى الكتابة والشهادة؟

وقال ابن العربي في أحكامه^(٣): قوله تعالى: «فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ»^(٤) اختلف الناس على ما يعود ضمير وليه على قولين:

الأول: قيل يعود على الحق .. والتقدير: فليملل ولي الحق.

الثاني: أنه يعود على الذي عليه الحق. والتقدير: فليملل ولي الذي عليه الحق الممنوع من الإملاء بالسفه، والضعف والعجز. والظاهر أنه يعود على الذي عليه الحق، لأن صاحب الولي في الإطلاق يقال: ولي السفیه، وولي الضعيف. ولا يقال ولي الحق، إنما يقال: صاحب الحق. وهذا يدل على أن اقرار الوصي جائز على يتيمة، لأنه إذا أُمِّلَ فقد نفذ قوله — الولي — فيما أملاه. وإذا ثبت هذا فإن تصرف السفیه المحجور دون ولي فإن تصرفه يكون فاسداً اجماعاً مفسوخاً أبداً لا يوجب حكماً، ولا يؤثر شيئاً.

ويرد على أبي حنيفة في الوجه الثاني — وهو أن المراد من السفیه الصغير — من وجهين — **الأول:** أن السفیه قد يكون كبيراً. **والثاني:** أن ادخال حرف «أو» بين هذه الألفاظ الثلاثة السفیه، والضعيف، ومن لا يستطيع أن يمل، يقتضي كونها أموراً متغايرة، لأن معناه أن الذي عليه الحق إذا كان موصوفاً بإحدى هذه الصفات الثلاث فليملل وليه بالعدل. فيحمل لفظ السفیه على الضعيف الرأي المهلهل التفكير والتدبير، ولفظ الضعيف على الصغير ومن في حكمه كالمجنون^(٥).

الدليل الثاني من الكتاب:

قوله تعالى: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ

(١) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ١٦١، تبين الحقائق ج ٥ ص ١٩٣.

(٢) تفسير الفخر الرازي ج ٢ ص ٣٧٢.

(٣) أحكام ابن العربي ج ١ ص ٢٥١.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٨٢.

(٥) راجع: تفسير القرطبي جلد ١ ص ١١٩٣، أحكام ابن العربي ج ١ ص ٢٥٠.

وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا» (١).

وجه الاستدلال بهذه الآية: أن الله سبحانه يقول: إني وقد كنت أمرتكم بإيتاء اليتامى أموالهم وذلك بقوله تعالى: «وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ» (٢) فإنما قلت ذلك إذا كانوا عاقلين بالغين متمكنين من حفظ أموالهم فأما إذا كانوا غير بالغين، أو غير عقلاء، أو كانوا بالغين عقلاء إلا أنهم سفهاء مسرفون فلا تدفعوا إليهم أموالهم، وأمسكوها لأجلهم إلى أن يزول عنهم السفه. والمقصود من كل ذلك الاحتياط في حفظ أموال الضعفاء والعاجزين. فنهى الله سبحانه عن إيتاء أموال السفهاء إليهم وتمكينهم منها، وجعلها في أيديهم، ولكن يجوز هبة ذلك لهم فيكون للسفهاء ملك ولكن لا يكون لهم عليه يد (٣).

ولقد اختلف العلماء في المراد بالسفهاء في الآية إلى أقوال: فعن سعيد بن جبير قال: السفهاء — هنا — النساء والصبيان. وعن الحسن البصري قال: لا تعطوا الصغار والنساء. وعن الضحاك (٤) مثل هذا، قال: السفهاء الولد والنساء أسفه السفهاء. وقال آخرون الصبيان خاصة. وقال قوم: بل عني بذلك السفهاء من وَلَد الرجل.

ثم قال أبو جعفر الطبري (٥) بعد ذكر بعض أقوال العلماء في تأويل لفظ السفهاء: «والصواب من القول في تأويل ذلك — عندنا — أن الله جل ثناؤه عم بقوله: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ» (٦) فلم يخص سفهاء دون سفيه غير جائز لأحد أن يؤتي ماله للسفيه صبيا صغيرا كان أو رجلا كبيرا، ذكرنا كان أو أنثى»

وقال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: السفهاء هنا كل من يستحق الحجر.

الاعتراض:

ولقد اعترض أبو حنيفة على الجمهور في استدلالهم بهذه الآية من وجهين — أيضا —:

الوجه الأول من الاعتراض:

أن السفه لفظ مشترك تنطوي تحته معان مختلفة منها السفه في الدين، وذلك لا يستحق الحجر، لأن الكفار والمنافقين سفهاء وهم غير مستحقين للحجر في أموالهم. ومنها السفه الذي هو البذاء والتسرع إلى سوء اللفظ، وقد يكون السفيه بهذا الضرب من السفه مصلحا لماله غير مفسد ولا مبذر.

(١) سورة النساء / ٤ / آية ٥.

(٢) سورة النساء / ٤ / آية ٢.

(٣) يراجع: الفخر الرازي ج ٩ ص ١٨٣، أحكام ابن العربي ج ١ ص ٣١٨.

(٤) الضحاك بن قيس، صحابي عَدَّة الشيرازي في طبقاته ممن نقل عنهم الفقه من وفيات القرن الأول الهجري. طبقات الفقهاء ص

٥٢.

(٥) انظر تفسير الطبري ج ٤ ص ١٦٥، ١٦٦.

(٦) سورة النساء / ٤ / آية ٥.

فضلا عن أن لفظ «السفهاء» في الآية يراد به الصبيان والنساء حسب تأويل بعض العلماء كالحسن وابن عباس، وسعيد ابن جبير، ومع قيام الاحتمال لا يصلح الاستدلال^(١).

الوجه الثاني من الاعتراض:

أن قوله تعالى: «أموالكم» خطاب للأولياء فيكون المراد بالأموال هنا أموال الأولياء المخاطبين لا أموال السفهاء. والمراد من الآية: أن نطعمهم ونكسوهم من أموالنا ولا نسلمها إليهم. وأما القول بأن الأموال للسفهاء، فهو عدول عن حقيقة اللفظ وظاهره بغير دلالة. وذلك لأن قوله تعالى: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ»^(٢) يشتمل على فريقين من الناس كل واحد منهما مميّز في اللفظ عن الآخر. وأحد الفريقين هم المخاطبون بقوله: «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم». والفريق الآخر: السفهاء المذكورون معهم. فلما قال الله تعالى: (أموالكم) وجب أن ينصرف ذلك —الضمير— إلى أموال المخاطبين دون السفهاء. وغير جائز أن يكون المراد بالمخاطبين السفهاء، لأن السفهاء لم يتوجه الخطاب إليهم بشيء، وإنما توجه إلى العقلاء المخاطبين. ولوفرص أن المراد أموال السفهاء فيجوز أن يكون المراد بالسفهاء الصغار والمجانين فلا يلزم حجة مع الاحتمال^(٣).

الرد على الاعتراض:

ولكن يرد على أبي حنيفة في الوجه الأول من اعتراضه: بأن لفظ السفهاء —كما بينا ورجحنا— عام في كل سفيه، من صبي ومجنون ومجور عليه للتبذير وكل من لم يكن له عقل يفي بحفظ المال ويدخل فيه النساء والصبيان وكل من كان موصوفا بهذه الصفة. فيكون تخصيص لفظ (السفهاء) بالصبيان والمجانين —فقط— من غير دليل فلا يصلح. وأيضا —فإن السفه اسم ذم ولا يُدْمُ الإنسان على ما لم يكتسب، والقلم مرفوع عن غير البالغ فالذم والخرج منفيان عنه فلا يكون الصغير سفيها^(٤).

وأما تأويل لفظ (السفهاء) بالنساء خاصة فهو جعل اللغة على غير وجهها وذلك أن العرب لا تكاد تجمع فعلا —سفيها— على فعلاء —سفهاء— إلا في جمع الذكور، أو الذكور والإناث، وأما إذا أرادوا جمع الإناث خاصة فجمعوه على فعائل —سفائه— وفعيلات سفيهاات، فأما السفهاء فجمع سفيه لا سفيهة^(٥).

ويرد عليه في الوجه الثاني:

بأن الأرجح —من إضافة الضمير— أن الأموال للسفهاء والخطاب للأولياء، وإنما أضاف الله

(١) انظر: أحكام الجصاص ج ١ ص ٥٨١، والمبسوط ج ٢٤ ص ١٦١.

(٢) سورة النساء / آية ٥.

(٣) يراجع: أحكام الجصاص ج ١ ص ٥٨١، تبين الحقائق ج ٥ ص ١٩٣.

(٤) يراجع: تفسير القرطبي المجلد الأول ص ١٥٩٩، الفخر الرازي ج ٩ ص ١٨٣، وابن العربي ج ١ ص ٣١٩.

(٥) انظر تفسير الطبري ج ١ ص ١٦٦.

سبحانه الأموال إليهم — إلى الأ ولياء — لا لأنهم ملكوها، ولكن من حيث انهم ملكوا التصرف فيها، لأنها بأيديهم وهم الناظرون فيها فنسبت إليهم اتساعا. و يكفي في حسن الإضافة أدنى سبب (١). فكأنه قال تعالى: أيها الأ ولياء لا تؤتوا الذين يكونون تحت ولايتكم، وكانوا سفهاء أموالهم. والدليل على أنها خطاب للأ ولياء قوله تعالى: «وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ» (٢) فهي تجيز للأ ولياء التصرف في أموال المولى عليهم بالإئفاق عليهم، وشرى أقواتهم وكسوتهم. وإنما حسن إضافة أموال السفهاء إلى الأ ولياء.. إجراء للوحدة بالنوع مجرى الوحدة بالشخص كقوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» (٣) ومعلوم أن الرجل منهم ما كان يقتل نفسه، ولكن كان بعضهم يقتل بعضا، وكان الكل من نوع واحد. والإسلام — دائما — يعتبر المؤمنين كنفس واحدة، ويخاطب الواحد بخطاب الجميع والجميع بخطاب الواحد. وأمثلة هذا كثيرة في القرآن الكريم كقوله تعالى: «فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» (٤) فكذا هنا

فالمال شيء ينتفع به نوع الإنسان، ويحتاج إليه. والأموال جعلت مشتركة بين الخلق تنتقل من يد إلى يد، ومن ملك إلى ملك. فكأن الله تعالى باضافة الأموال إلى الأ ولياء وهي للسفهاء جعلها كأموالهم، فيحثهم بذلك على حفظها، وعدم تعريضها للهلاك بتسليمها إليهم وهم سفهاء مبذرون، وهي لهم إذا احتاجوها وأصبحوا صالحين لتسلمها ببلوغهم راشدين. وعلى هذا تكون الآية دليلا على الحجر على السفهاء.

وعلى فرض صحة قولهم — أبي حنيفة ومن معه — بأن الأموال للمخاطبين تكون الآية — أيضا — دليلا على الحجر على السفهاء، لأننا إذا حجزنا عنهم في دفع أموالنا لهم فأولى أن نحجز عليهم في دفع أموالهم إليهم.

وفي تأكيد هذا النهي يقول الطبرسي (٥) في تفسيره: «والأولى حمل الآية على العموم، فلا يجوز أن تعطى المال إلى السفیه الذي يفسد، ولا اليتيم الذي لم يبلغ، ولا الذي بلغ ولم يؤنس منه الرشد، وإنما تكون إضافة مال اليتيم إلى من له القيام بأمرهم ضربا من المجاز و يكون التقدير: لا تؤتوا السفهاء أموالهم التي بعضها لكم وبعضها لهم فيضيعوها. وقد روى أنه سئل الصادق (٦) عن هذا فقيل: كيف تكون أموالهم أموالنا؟ فقال إذا كنت أنت الوارث له. وفي هذه الآية دلالة على جواز الحجر على اليتيم إذا بلغ ولم يؤنس منه الرشد.

(١) الفخر الرازي ج ٩ ص ١٨٣.

(٢) سورة النساء / ٤ / آية ٥.

(٣) سورة النساء / ٤ / آية ٢٩.

(٤) سورة النور / ٢٤ / آية ٦١.

(٥) تفسير الطبرسي الكبير.. مخطوط.

(٦) الصادق: هو جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله. من أجلاء التابعين بالمدينة. كان جريئا صدادعا بالحق. ولد سنة ٨٠ وتوفي سنة ١٤٨ هـ. الاعلام ٢ / ٢٢١.

الدليل الثالث - من الكتاب:

قوله تعالى: «وَابْتََلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ»^(١)

فأمر الله عز وجل أن تدفع إليهم أموالهم إذا جمعوا بلوغاً ورشداً. فيكون ذلك دليلاً على أنهم إن كان فيهم أحد الأمرين دون الآخر لم تدفع إليهم أموالهم، وإذا لم تدفع إليهم أموالهم فذلك هو الحجر عليهم، كما لو أنس منهم رشد قبل البلوغ لم تدفع إليهم أموالهم^(٢).

قال الشافعي^(٣): «وهكذا قلنا نحن وهم، في كل أمر يكمل بأمرين أو أمور فإذا انتفى واحد لم يقبل، وإن التنزيل في الحجرين*».

وقال سعيد بن جبير والشعبي^(٤): «إن الرجل ليأخذ بلحيته، وما بلغ رشده، فلا يدفع إلى اليتيم ماله وإن كان شيخاً حتى يؤنس منه رشده. وهكذا قال الضحاك: لا يعطى اليتيم ماله وإن بلغ مائة سنة حتى يُعلم منه إصلاح ماله»^(٥).

الاعتراض:

رد أبو حنيفة على الجمهور في استدلالهم بهذه الآية: بأن الرشد - كما تأوله إبراهيم النخعي ومجاهد - الصلاح في العقل، والله سبحانه شَرَطَ رُشْدًا منكراً - نكرة - ولم يشترط سائر ضروب الرشد. فتتحقق صفة الرشد له بوجود العقل، فيجب دفع ماله إليه ولا يحجر عليه. فالعبرة بتحقيق أصل العقل لا بتحقيق ثمرته من صلاحه في ماله وحسن تدبيره^(٦).

الرد على الاعتراض:

لكن يرد على أبي حنيفة بأنه تعالى قال: «وَابْتََلُوا الْيَتَامَى»^(٧) ولا شك أن المراد اختبارهم فيما يتعلق بمصالح حفظ المال، ثم قال سبحانه: «فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ»^(٨) فيجب أن يكون المراد: فإن أبصرتم منهم رشداً في حفظ المال وضبط مصالحه، فإنه إن لم يكن المراد ذلك تفكك التظن، ولم يبق للبعض تعلق بالبعض. فثبت أن الشرط المعتبر في الآية هو حصول الرشد في رعاية مصالح المال. وإلا فما فائدة الحجر عليه؟

(١) سورة النساء / ٤ / آية ٦.

(٢) انظر: المغني والشرح الكبير ج ٥ ص ٥١١، الفخر الرازي ج ٩ ص ١٨٦.

(٣) انظر الأمل للشافعي ج ٣ ص ١٩٤، ١٩٥.

(٤) الشعبي: هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار، الشعبي الحميدي أبوعمر. راوية من التابعين بالكوفة. واستقضاء عمر بن

عبد العزيز. ولد سنة ١٩ وتوفي سنة ١٠٣ هـ. الاعلام ٤ / ١٨، ١٩.

(٥) انظر تفسير القرطبي المجلد الأول ص ١٦٠٧، ١٦٠٨.

(٦) انظر أحكام الجصاص ج ٢ ص ٧٦.

(٧) سورة النساء / ٤ / آية ٦.

(٨) سورة النساء / ٤ / آية ٦.

الدليل الرابع من الكتاب :

الآيات التي جاءت في النهي عن تضييع المال بالإسراف والتبذير ..

كقوله تعالى : «وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا، إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ» (١) وقوله تعالى : «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا» (٢) .

فإذا كان التبذير مذموماً منهيًا عنه ، وجب على الإمام المنع منه — لأن المنهي عنه ممنوع شرعاً — وذلك بأن يحجر عليه ويمنعه من التصرف في ماله .

مناقشة الدليل :

ونوقش الجمهور في استدلالهم هذا ، بأنه لا دلالة فيه على الحجر لأننا نقول ان التبذير محظور ، وينهى فاعله عنه . وليس في النهي عن التبذير ما يوجب الحجر ، لأنه إنما ينبغي للإمام أن يمنع التبذير . فأما أن يمنعه من التصرف في ماله ، ويبطل بياعاته وأقاربه وسائر وجوه التصرف ، فلا دلالة عليه من الآيات ؛ وذلك لأن الإقرار نفسه ليس من التبذير في شيء ، لأنه لو كان مبذراً لوجب منع سائر المقرين من إقرارهم . وكذلك البيع بالمحابة لا تبذير فيه ، لأنه لو كان مبذراً لوجب أن ينهى عنه سائر الناس ، وإذا كان كذلك فالذي تقتضيه الآية النهي عن التبذير ، وذم فاعله ، فأما الحجر ومنع التصرف فليس في الآية إيجابه (٣) .

الرد على المناقشة :

ولكن يرد على أبي حنيفة بأن السفيه شرعاً هو المبذر لماله ، والمتلف له على خلاف ما يقتضيه العقل . فالتبذير والإسراف إذن وسيلة لإتلاف المال وتضييعه .

والحجر إنما شرع لحفظ المال ، وصيانته عن الإتلاف والتضييع . والنهي عن التبذير والإسراف نهياً نظرياً من الحاكم — كما تقولون — لا يجدي شيئاً ولا يفيد دون إهدار التصرفات المهلكة للمال وإبطاها بالحجر عليه ، لأن السفيه مكابر لعقله ، وإنه لغارته وسفهه قد لا يهتم بنهي الحاكم ويضرب كلامه بعرض الحائط فيتبع شهواته ويستمر في غرارته . ثم إن هذه التصرفات المذكورة من الإقرار بالمال ، والبيع بالمحابة تصرفات ضارة مهلكة للمال لأنها — كالتبرعات — بذل للمال دون فائدة ، فيجب أن يكون السفيه ممنوعاً منها .

ثانياً : الاستدلال من السنة :

(١) سورة الإسراء / ١٧ / آية ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) سورة الإسراء / ١٧ / آية ٢٩ .

(٣) أحكام الجصاص ج ١ ص ٥٨٦ .

الوجه الأول:

ما رواه الترمذي (١) في صحيحه عن أنس بن مالك رضي الله عنه من أن رجلا في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبتاع، وكان في عقده (٢) ضعفا، فأتى أهله نبي الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا نبي الله: احجر على فلان، فانه يبتاع وفي عقده ضعف. فدعاه فنهاه عن البيع، فقال: إني لا أصبر عن البيع. فقال: إن كنت غير تارك البيع فقل: ها، وها ولا خلافة (٣) (٤).

وجه الاستدلال بهذا الحديث: أنه لما طلب أهل الرجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم الحجر عليه، دعاه، فنهاه عن البيع وهذا هو الحجر أي المنع (٥).

مناقشة الدليل:

وناقش أبوحنيفة الجمهور في استدلالهم بهذا الحديث على جواز الحجر على السفیه .. بأنه لما قال الرجل إني لا أصبر عن البيع أطلق له النبي صلى الله عليه وسلم التصرف، وقال له: إذا بايعت فقل لا خلافة. فلو كان الحجر واجبا لما كان قوله لا أصبر عن البيع مزيلا للحجر عنه لأن أحدا من موجبي الحجر لا يرفع الحجر عن المحجور لفقد صبره عن البيع.

وكما أن الصبي والمجنون المستحقين الحجر عند الجميع لوقالا لا نصبر عن البيع لم يكن هذا القول منهما مزيلا للحجر عنهما وَلَمَّا قِيلَ لهما إذا باعيتما فقولاً: لا خلافة كذلك السفیه. ففي إطلاق النبي صلى الله عليه وسلم له التصرف على الشريطة التي ذكرها — شرط الخيار في البيع — دلالة على أن الحجر عليه غير واجب، ويكون قول النبي صلى الله عليه وسلم له على وجه النظر له والاحتياط لماله كما تقول لمن يريد التجارة في البحر أو في طريق مخوف، لا تغرب مالك واحفظه .. وليس هذا بحجر، وإنما هو مشورة وحسن نظر (٦).

الرد على المناقشة:

و يرد على أبي حنيفة بأن النبي صلى الله عليه وسلم حين رآه لم يره بمحل للحجر عليه، وفي تركه صلى الله عليه وسلم إنكار الحجر دليل على جواز الحجر، وقال ابن تيمية في المنتقى (٧): «في

(١) الجامع الصحيح سنن الترمذي ج ٣ ص ٥٢٢ باب ما جاء فيمن يخدع في البيع.

(٢) عقده: أي عقله.

(٣) لا خلافة: لا خديعة.

(٤) انظر المنتقى لابن الجارود ص ١٩٧ حديث ٥٦٨، وصححه الترمذي في سننه وقال حديث صحيح غريب، وأخرجه أبوداود في كتاب البيع وأخرجه النسائي في كتاب البيع، باب الخديعة في البيع.

(٥) انظر الفتح الرباني ج ٥ ص ١٠٣. الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني وعليه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني وكلاهما تأليف أحمد عبدالرحمن البنا الشهير بالساعاتي. مؤلف من القرن الرابع عشر الهجري.

(٦) انظر: البسوط ج ٢٤ ص ١٦١، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ١٩٤.

(٧) المنتقى في أحاديث الأحكام لمجد الدين عبدالسلام بن عبدالله أبي البركات ابن تيمية «الجد» توفي سنة ٦٥٢ هـ عن نحو ٦٠ عاما وهو جد الإمام ابن تيمية. الاعلام ٤/ ١٣٠.

الحديث صحة الحجر على السفية لأنهم سألوه إياه وطلبوه منه، وأفرهم عليه، ولو لم يكن معروفا عندهم لما طلبوه، ولأنكر عليهم» (١).

وأما تركه صلى الله عليه وسلم له البيع والشراء بشرط الخيار فهو خاص بحبان بن منقذ. وقد روى الدارقطني (٢) في سننه ما يدل على الخصوصية له. وذلك بما رواه محمد بن اسحاق (٣) عن نافع أن عبد الله بن عمر حدثه أن رجلا من الأنصار كان بلسانه لوثة، وكان لا يزال يغبن في البيوع فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال: إذا بعث فقل: لا خلافة، لا خلافة.

قال محمد بن اسحاق: «وحدثني محمد بن يحيى بن حبان قال: هو جدي منقذ بن عمرو وكان رجلا قد أصابته آمة في رأسه فكسرت لسانه ونازعته عقله وكان لا يدع التجارة، ولا يزال يُغَبُّ فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال: إذا بعث فقل لا خلافة، ثم أنت في كل سلعة تبتاعها بالخيار ثلاث ليال فإن رضيت فأتمسك، وإن سخطت فارددها على صاحبها. وقد كان عُمرَ عُمرًا طويلا — عاش ثلاثين ومائة سنة — وكان في زمان عثمان بن عفان رضي الله عنه حين فشا الناس وكثروا يَتَّبَعُ البيع في السوق، ويرجع به إلى أهله. وقد غبن غبنا قبيحا فيلومونه ويقولون لم تبتاع؟ فيقول: أنا بالخيار إن رضيت أخذت، وإن سخطت رددت، قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلني بالخيار ثلاثا. فيرد السلعة على صاحبها من الغد وبعد الغد، فيقول والله لا أقبلها قد أخذت سلعتي وأعطيتني دراهم. فيقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعلني بالخيار ثلاثا. فكان يمر الرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول للتاجر: وبحك، إنه قد صدق، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان جعله بالخيار ثلاثا» (٤).

الدليل الثاني — من السنة :

ما رواه البيهقي في سننه من أن عبد الله بن جعفر أتى الزبير بن العوام فقال: إني اشتريت أرضا سبعة بثلاثين ألفا، وإن عليا يريد أن يأتي أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه فيسأله أن يحجر على فيه فقال الزبير رضي الله عنه: أنا شريكك في البيع. وأتى على عثمان فذكر ذلك له فقال عثمان: كيف أحجر على رجل في بيع شريكه فيه الزبير؟

والحديث دليل على جواز الحجر على المكلف إذا كان ضعيف الرأي سفيها في تصرفه، واشتهر من حاله السرف والتبذير (٥).

(١) إراجع: السنن الكبرى ج ٦ باب الحجر على السفهاء ص ٦٢، والروض النضر ج ٣ ص ٤٧٣.

(٢) الدارقطني: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن، الدارقطني الشافعي. إمام عصره في الحديث. مولده بدارالقطن في بغداد سنة ٣٠٦ ووفاته بها سنة ٣٨٥ هـ. من تصانيفه السنن. وغيره في الحديث والمحدثين. الاعلام ٥/ ١٣٠.

(٣) محمد بن اسحاق بن يسار، الملقب بالولاء، المديني، من أقدم مؤرخي العرب من أهل المدينة ومن حفاظ الحديث. مات ببغداد سنة ١٥١ هـ. الاعلام ٦/ ٢٥٢.

(٤) سنن الدارقطني ج ٢ كتاب البيوع ص ٣١١، ٣١٢.

(٥) السنن الكبرى ج ٦ ص ٦١ باب الحجر على البالغين بالسفه.

وقال الشافعي (١) بعد... روايته للحديث: فعلي لا يطلب الحجر إلا وهو يراه، والزبير لو كان الحجر باطلا لقال: لا يُحَجَّرُ على بالغ حر، وكذلك عثمان بل كلهم يعرف الحجر.

قال الطحاوي (٢): ولم أر أحدا من الصحابة منع الحجر على الكبير، ولا من التابعين إلا عن إبراهيم وابن سيرين (٣).

الاعتراض على الدليل:

ولقد اعترض النافون للحجر على استدلال الجمهور بهذا الحديث بقولهم: لا دلالة في ذلك على أن الزبير رأى الحجر، لأن عثمان امتنع عن الحجر عليه مع سؤال علي. وأكثر ما فيه أنه لم يكن في التصرف غبن حين رغب الزبير في الشركة، فكان ذلك من علي على سبيل التخويف لابن أخيه لأنه أنفق مالا عظيما في شراء دار وهي حظ الدنيا (٤).

وأیضا.. فإن الحجر يكون من وجهين: أحدهما، في منع التصرف والإقرار. والآخر، في المنع من المال. وجائز أن يكون الحجر الذي رآه عثمان وعلي هو المنع من ماله لأنه جائز ألا تكون سن عبدالله بن جعفر في ذلك الوقت خمسا وعشرين سنة. وأبو حنيفة يرى ألا يدفع إليه ماله قبل بلوغ هذه السن إذا لم يؤنس منه رشد (٥).

وفي مناهضة الإجماع:

قالوا (النافون للحجر): وهذا عبدالله بن جعفر، وهو من الصحابة قد أبى الحجر فكيف يدعى فيه اتفاق الصحابة والحجة إنما هي إجماعهم: والأصل جواز التصرف لكل مالك من غير فرق بين أنواع التصرفات، فلا يمنع منها إلا ما قام الدليل على منعه (٦).

الرد على الاعتراض:

ویرد علیهم أن الحجر على من كان في تصرفه سفه كان أمرا معروفا عند الصحابة مألوا بينهم، ولو كان غير جائز لأنكره بعض من اطلع على هذه القصة، وكان الجواب من عثمان لعلي رضي الله عنه بأن هذا غير جائز، وكذلك الزبير وعبدالله بن جعفر لو كان مثل هذا الأمر غير جائز لكان لهما عن تلك الشركة مندوحة.

والحكمة في الحجر على السفیه أن حفظ الأموال حكمة لأنها مخلوقة للانتفاع بها بلا تبذیر، ولهذا

(١) هذه القصة رواها الشافعي في مسنده عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف القاضي عن هشام بن عروة عن أبيه.

(٢) الطحاوي: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، أبو جعفر. رئيس الحنفية بمصر ولد ونشأ بطحا من صعيد مصر. تفقه على الشافعي وتحول حنفيا. ولد سنة ٢٣٨ هـ. وتوفي بالقاهرة سنة ٣٢١. له مختصر في الفقه ومصنفات في الحديث والأحكام طبقات الشيرازي ١٤٢. الأعلام ١/ ١٩٧.

(٣) انظر الروض النضر ج ٣ ص ٤٧٢.

(٤) انظر المبسوط ج ٢٤ ص ١٦١، التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٠٢.

(٥)، (٦) يراجع أحكام الجصاص ج ١ ص ٥٨٣، وأصول البزدوي ج ٣ ص ١٤٩٣.

قال تعالى: «إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ» (١).

ومن الجائز أنهما — الزبير وابن جعفر — لما اقتسما الغبن صار نصيب كل واحد منهما يُعْبَنُ الرشيد في مثله (٢).

الدليل الثالث — من السنة:

مارواه البخاري وغيره من حديث عوف بن الحارث بن الطفيل وهو ابن أخي عائشة رضي الله عنها لأنها أن عاتشة رضي الله عنها حدثت أن عبد الله بن الزبير قال في بيع . أو عطاء أعطته عائشة والله لَتَنْتَهِيَنَّ عاتشة ، أو لنحجرن عليها . فقالت : أهو قال هذا ؟ فقالوا : نعم . فقالت عاتشة : هو الله على نذر أن لا أكلم ابن الزبير أبدا (٣) . قالوا : فهذه عاتشة رضي الله عنها لا تنكر الحجر ، وابن الزبير يراه . وقد كان الحجر معروفا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تدل على ذلك رواية أنس بن مالك .

الرد على الدليل :

ورُدَّ على الجمهور في استدلالهم بحديث عائشة ، بأنه لا يدل على جواز الحجر بدليل انكارها ، فإنه لما بلغها قول ابن الزبير حلفت ألا تكلم ابن الزبير أبدا ، فإن كان الحجر حكما شرعيا لما استجازت هذا الحلف من نفسها . وبهذا يتبين أن ابن الزبير إنما قال ذلك كراهة أن تقضى ما لها فُتَبِّلَ بالفقر فتصير عالة على غيرها بعد ما كان يعولها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمصير إلى هذا أولى ليكون أبعد من نسبة السفه والتبذير إلى الصحابة رضوان الله عليهم (٤) .

الرد على الرد :

ويمكن أن يرد عليهم بأن عائشة رضي الله عنها لم تنكر الحجر إنكارا مطلقا ، ولم تقل إن الحجر غير جائز شرعا ، وإنما أنكرت أن تكون هي من أهل الحجر . وهذا لا يدل على نفي الحجر ، وخاصة أنه كان معروفا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم — كما يدل على ذلك حديث أنس المتقدم — فكيف يسوغ لها أن تنكر حكما شرعيا ، وهي إمامة في الإفتاء والاجتهاد .

الدليل الرابع — من السنة:

ما رواه البيهقي (٥) في سننه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرمز أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله : متى ينقضي يتم اليتيم ؟ فكتب إليه ابن عباس : «... وكتبت تسألني متى

(١) سورة الإسراء / ١٧ : آية ٢٧ .

(٢) انظر نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٧٧ باب الحجر على الميزر والذخيرة للقراني ص ٣١٤ .

(٣) رواه البخاري عن أبي اليمان . يراجع : السنن الكبرى ج ٦ ص ٦٢ والروض النضر ج ٣ ص ٤٧٣ .

(٤) يراجع : أحكام الجصاص ج ١ ص ٥٨٤ ، والمبسوط ج ٢٤ ص ١٦٣ .

(٥) انظر السنن الكبرى ج ٦ ص ٥٤ ، الفتح الباري ج ٥ ص ٥٢ .

ينقضي يتم اليتيم. ولعمري ان الرجل لتتبت لحيته، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه، ضعيف العطاء منها، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم».

ومعناه: أن اليتيم لا ينقضي عنه اليتيم ويكون رشيدا إلا إذا كان يحسن التصرف في كل شيء، ولا يكفي في رشده نبات لحيته أو احتلامه دون حسن التصرف. والحديث وإن كان موقوفا فقد ورد ما يؤيده.

الدليل الخامس—من السنة:

ما رواه الطبراني (١) في سنته عن النعمان بن بشير (٢) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «خذوا على أيدي سفهائكم» (٣).

والمرد: امنعوا المبذرين الذين يصرفون المال فيما لا ينبغي ولا دراية لهم بحسن التصرف فيه لضعف رأيهم، ونقص حفظهم عن حكمة الدنيا (٤).

الدليل السادس—من السنة:

ما رواه المغيرة بن شعبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات، وواد البنات، ومنع وهات، وكره لكم ثلاثا: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال (٥).

وإضاعة المال: بإفناقه في غير حقه من الباطل والسرف وتعريضه للتلف، لأن الإنسان إذا ضاع ماله تعرض لما في أيدي الناس.

الدليل السابع—من السنة:

ما رواه الإمام أحمد (٦) في مسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا في غير مَحِيلَةٍ ولا سرف».

(١) الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم. من كبار المحدثين أصله من طبرية بالشام وولد بها سنة ٢٦٠ وتوفي بأصبهان سنة ٣٦٠ هـ. وله ثلاثة معاجم في الحديث ومصنفات أخرى. الاعلام ٣/ ١٨١.

(٢) النعمان بن بشير. صحابي راو ية للحديث. نقل عنه الفقه.. من وفيات القرن الأول الهجري. طبقات الشيرازي ص ٥٢.

(٣) رواه الطبراني في المعجم الكبير عن طريق النعمان بن بشير، ورواه البيهقي في شعب الإيمان عن النعمان أيضا. انظر الفتح الكبير في ضم الزيادات إلى الجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ٨٥. والسيوطي هو: عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الحضري السيوطي جلال الدين، أبو الفضل امام حافظ مؤرخ أديب. له نحو ٦٠٠ مصنف من أهمها «الاتفاق في علوم القرآن» و«الاشباه والنظائر» و«لباب النقول في أسباب النزول» و«زيادات الجامع الصغير» و«طبقات الحفاظ والمفسرين» وغيرها.

ولد سنة ٨٤٩ واعتزل الناس في سن الأربعين وتوفي بالقاهرة في سنة ٩١١ هـ. الاعلام ٤/ ٣٧١.

(٤) انظر فيض القدير شرح الجامع الصغير ل محمد عبدالرؤف المناوي ج ٣ ص ٤٣٥.

(٥) يراجع: شرح الزرقاني على الموطأ ج ٣ ص ٢٤٤، السنن الكبرى ج ٦ ص ٦٣.

(٦) مسند أحمد ج ٢ ص ١٨١.

قالوا: فهذه الأدلة يفيد مجموعها مشروعية الحجر على السفیه لا فرق بين السفیه المتصل بالصغر وغيره، وان الإخلال بها منافی للمقاصد الشرعیة، وقد جرى علیه عمل السلف، عثمان وعائشة والزیر وعلي وابن جعفر — كما بینا—.

وكان القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (١) يلي شيخا من قريش ذا أهل ومال فلا يجوز له أمر في ماله دونه لضعف عقله.

قال ابن اسحاق: رأيته شيخا يخضب، وقد جاء إلى القاسم بن محمد فقال: يا أبا محمد ادفع إلى مالي فإنه لا يؤلّ على مثلي، فقال: إنك فاسد. فقال الرجل: امرأته طالق البتة، وكل مملوك له حر إن لم تدفع إلى مالي، فقال له القاسم بن محمد: وما يحل لنا أن ندفع إليك مالك على حالك هذه. فبعث إلى امرأته. وقال: هي حرة مسلمة وما كنت لأحبسها عليك، وقد فهمت بطلاقها. فأرسل إليها فأخبرها ذلك. وقال: أما رقيقك فلا عتق لك، ولا كرامة فحبس رقيقه.

قال ابن اسحاق: ما كان يعاب على رجل إلا سفهه (٢).

ثالثا: الاستدلال من الإجماع:

استدل الجمهور بإجماع الصحابة عثمان وعلي والزیر وعائشة وابن عباس وابن جعفر ومن التابعين: شريح وأهل المدينة والأوزاعي وأهل الشام واسحاق وأبو ثور (٣).

رابعا: الاستدلال من المعقول:

الدليل الأول:

قال الشافعي (٤): «أرأيت إذا كان معقولا أن من لم يبلغ من قارب البلوغ وعقل محجورا عليه (الصبي المميز) فكان بعد البلوغ أشد تقصيرا في عقله وأكثر إفسادا لماله ألا يحجر عليه؟ ولو أونس منه رشد فدفع إليه ماله ثم علم منه غير الرشد أعيد عليه الحجر، لأن حاله انتقلت إلى الحال التي ينبغي أن يحجر عليه فيها؟ وكذلك إن أونس منه إصلاح بعد إفساد أعطى ماله.

الدليل الثاني:

ان الصبي إنما منع منه المال لفقدان العقل الهادي إلى كيفية حفظ المال، وكيفية الانتفاع به. فإذا كان هذا المعنى حاصلًا في الشاب والشيخ كان في حكم الصبي بطريق القياس الجلي، ولأن السفه في حكم منع المال بمنزلة الجنون والعتة، وهما — الجنون والعتة — يمتنعان دفع المال بعد خمس وعشرين سنة كما يمتنعان دفعه قبله، فكذلك السفه (٥).

(١) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق تابعي من المدينة. قال فيه مالك: كان القاسم من فقهاء هذه الأمة. توفي سنة ١١٢ هـ. على خلاف في ذلك.

(٢، ٣) انظر تفسير القرطبي المجلد الأول ص ١٦٠٧.

(٤) انظر الأم للشافعي ج ٣ ص ١٩٤، ١٩٥.

(٥) انظر: الفخر الرازي ج ٩ ص ١٨٩ والمجموع شرح المهذب ج ١٣ ص ٣٧٩، وأصول البيهقي ج ٣ ص ١٤٩٠.

الدليل الثالث:

ان الحجر على السفية بطريق النظر حق للمسلمين لأن ضرر السفية يعود إلى الكافة فإنه إن أفنى ماله بالسفه والتبذير يصير وبالا على الناس عالة عليهم ويستحق النفقة من بيت المال . والحجر على الحر لدفع الضرر عن العامة مشروع بالإجماع (١).

الدليل الرابع:

ان صحة عبارات العاقل وجواز تصرفاته لأجل النفع له ، فإذا صارت ضررا يجب دفعها وذلك بالحجر عليه .

الدليل الخامس:

ان الحجر على السفية مشروع للنظر له باعتبار أصل دينه . لأن المسلم يستحق النظر في عامة أحواله . والسفه وإن كان مذموما إلا أن السفية مستحق للنظر لاسلامه . ومنع المال عنه مشروع — أيضا — بطريق النظر ليبقى مصونا عن التلف ، ولا يضيع بالتبذير والإسراف ، فكذلك الحجر عليه ، لأن منع المال غير مقصود لعينه بل لإبقاء ملكه ، ولا يحصل هذا المقصود ما لم يقطع لسانه عن ماله تصرفا ، وذلك بالحجر عليه لأنه إذا كان مطلق التصرف لا يفيد منع المال شيئا ، وإنما يكون فيه زيادة مؤنة وكلفة على الولي في حفظ مال السفية إلى أن يتلفه بتصرفه (٢).

ثانيا : أدلة أبي حنيفة في عدم جواز الحجر على البالغ سفيا :

استدل أبو حنيفة على عدم جواز الحجر على البالغ السفية بأدلة من الكتاب ، والسنة ، والمعقول :

أولا : استدلاله بالكتاب :

الدليل الأول :

قوله تعالى : « وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ » (٣).

ووجه الاستدلال بهذه الآية : ان الله سبحانه أمر بإتاء اليتامى أموالهم بعد البلوغ ، ولم يشترط إيناس الرشد في دفع المال إليهم . وظاهرها — الآية — يقتضي وجوب دفع المال إليهم بعد البلوغ

(١) وذلك كالحجر على المفتي الماجن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد لدفع الضرر عن العامة .. والحجر عليهم مشروع عند أبي حنيفة نفسه فكيف يمنع الحجر على السفية البالغ بحجة أنه لا يجوز الحجر على الحر العاقل ، وبأن الحجر عليه إهدار لآدميته والحاقه بالبهائم — كما سنبين في أدلته —.

(٢) إراجع : التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٠١ ، ٢٠٢ . وشرح التلويح ج ٢ ص ١٩١ : ١٩٣ ، كشف الأسرار للنسفي ج ٢ ص ٣٠١ : ٣٠٣ ، أصول الزدوي ج ٢ ص ١٤٩٢ ، والمحيط البرهاني مخطوط ص ٣٠١ . والاشارات في الفروع مخطوط فقه حنفي رقم ٨٠٦ . والمبسوط للسرخسي ج ٢٤ ص ١٥٧ ، ص ١٥٨ . ونتائج الأفكار ج ٧ ص ٣١٥ .

وتبيين الحقائق ج ٥ ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٣) سورة النساء / ٤ / آية ٢ .

—مطلقاً— أونس منهم الرشد أولم يؤنس . إلا أنه قد شرط إيناس الرشد في قوله تعالى : «وَابْتُلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ» (١) ، فكان ذلك مستعملاً ما بين البلوغ وبين خمس وعشرين سنة ، فإذا بلغها ولم يؤنس منه رشد وجب دفع المال إليه بنص الآية : «وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ» .

فأبو حنيفة يستعمل الآية المطلقة ، وهي الأمر بدفع الأموال إلى اليتامى بعد البلوغ —مطلقاً— ويحملها على المقيدة وهي الأمر بدفع الأموال إليهم بعد إيناس الرشد ، فيستعمله بعد خمس وعشرين سنة ، وفيما قبل ذلك لا يدفعه إلا مع إيناس الرشد لا تفارق العلماء على أن إيناس الرشد قبل بلوغ هذه السن شرط وجوب دفع المال إليه .

و يقول الجصاص (٢) في أحكامه تأييداً لرأي أبي حنيفة : «وهذا وجه سائق من قِبَلِ أن فيه استعمال كل واحدة من الآيتين على مقتضى ظواهرها على فائدتها . ولو اعتبرنا إيناس الرشد في سائر الأحوال كان فيه إسقاط حكم الآية الأخرى رأساً وهو قوله تعالى : «وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ» (٣) من غير شرط لإيناس الرشد فيه ، لأن الله تعالى —في هذه الآية— أطلق إيجاب دفع المال من غير قرينة ، ومتى وردت آيتان إحداها خاصة مضمنة بقرينة فيما تقتضيه من إيجاب الحكم ، والأخرى عامة غير مضمنة بقرينة ، وأمکننا استعمالهما على فائدتها لم يجز لنا الاقتصار بهما على فائدة إحداها ، وإسقاط فائدة الأخرى .

مناقشة الدليل :

و يناقش الجمهور أبا حنيفة في استدلاله بهذه الآية : بأن إيتاء اليتامى أموالهم — كما هو متفق عليه بين الفقهاء — لا يكون إلا بعد تحقق البلوغ والرشد لنص الآية وهي قوله تعالى : «وَابْتُلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ» (٤) . والإيتاء المقصود في هذه الآية وهي قوله تعالى : «وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ» (٥) هو الإنفاق عليهم بإجراء الطعام والكسوة مادامت الولاية ؛ إذ لا يمكن إلا ذلك لمن لا يستحق الأخذ الكلي والاستبداد كالصغير والكبير السفيه و يكون بذلك اسم اليتامى حقيقياً لا مجازياً ، لانفرادهم عن آبائهم ، لأن العادة في أمثالهم ضعفهم عن التصرف لأنفسهم ، والقيام بتدبير أمورهم على الكمال حسب تصرف المحنكين الذين قد جربوا الأمور واستحكمت آراؤهم . فتكون هذه الآية المطلقة مردودة إلى المقيدة وهي قوله تعالى : «وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ» (٦) ، والمعنى الجامع بينهما — بين اليتيم والسفيه — أن العلة التي

(١) سورة النساء / ٤ / آية ٦ .

(٢) انظر أحكام الجصاص ج ٢ ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) سورة النساء / ٤ / آية ٢ .

(٤) سورة النساء / ٤ / آية ٦ .

(٥) سورة النساء / ٤ / آية ٢ .

(٦) سورة النساء / ٤ / آية ٥ .

لأجلها منع اليتيم من ماله هي خوف التلف عليه بغرارته وسفهه، فما دامت العلة مستمرة لا يرتفع الحكم، وإذا زالت العلة زال الحكم. وهذا هو المعنى من قوله سبحانه: «فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ» (١).

فالحكم بخمس وعشرين سنة — كما يقول ابن العربي (٢) في أحكامه — لا وجه له لاسيما وأبوحنيفة يرى المقدرات لا تثبت قياسا وإنما تؤخذ من جهة النص، وليس في هذه المسألة نص ولا قول من جميع وجوهه، ولا يشهد له معنى. والله سبحانه حرم إيتاءهم أموالهم إذا كانوا سفهاء بآيتين هما: قوله تعالى: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ» (٣) وقوله سبحانه: «فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ» ولا شك أن الخاص مقدم على العام. فإن كان هذا الشرط مفقودا بعد خمس وعشرين سنة وجب ألا يجوز دفع المال إليهم (٤).

الدليل الثاني — من الكتاب:

قوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا» (٥).

وفيها الدلالة على أنه إذا صار في حد الكبر استحق المال إذا كان عاقلا من غير شرط إنباس الرشد. فلا يجوز للولي إمساك مال المحجور بعد ما يصير في حد الكبر. ولولا ذلك لما كان لذكر الكبر هنا معنى، إذا كان المولى عليه هو المستحق لماله قبل الكبر وبعده، فهذا يدل على أنه إذا صار في حد الكبر استحق دفع ماله إليه.. وحد الكبر في ذلك هو خمس وعشرون سنة، لأن مثله يكون جدا ومحال أن يكون جدا ولا يكون في حد الكبار (٦).

مناقشة الدليل:

ويمكن أن يناقش أبوحنيفة في هذا الاستدلال: بأن هذه الآية على فرض صحة الاستدلال بها على تسليم الأموال إلى اليتامى بعد كبرهم بغض النظر عن حالهم فهي مطلقة مردودة إلى الآيتين المقيدين للتسليم بالبلوغ والرشد. على أن هذه الآية جاءت من قبيل النهي للأولياء عن أكل أموال اليتامى إسرافا وبدارا. فهاتان الحالتان: الإسراف والبدار ومساابقة كبر اليتيم ببعض التصرفات المهلكة للمال هما من مواضع الضعف التي تعرض للإنسان. فنبه الله تعالى عليهما ونهى عنهما

(١) سورة النساء/٤/ آية ٦.

(٢) أحكام ابن العربي ج ١ ص ٣٠٩.

(٣) انظر: تفسير الفخر الرازي ج ٩ ص ١٦٩.

(٤) انظر تفسير الفخر الرازي ج ٩ ص ١٦٩.

(٥) سورة النساء/٤/ آية ٦.

والإسراف/ مجاوزة حد المباح إلى المحظور.

والبدار من المبادرة وهي الإسراع في الشيء.. وتقدير الآية: النهي عن أكل أموالهم مبادرة أن يكبروا فيطالبوا بأموالهم.

(٦) انظر أحكام الجصاص ج ٢ ص ٧٦.

ليراقب الولي ربه فيهما إذا عرضتا له^(١).

وتكون هذه الآية مماثلة لقوله تعالى: «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا»^(٢) وقوله تعالى: «وَلَا تَتَّبِعُوا الْاُخْبِيثَ بِالطَّبِيبِ وَلَا تَأْكُلُوا اَمْوَالَهُمْ اِىَّ اَمْوَالِكُمْ اِنَّهٗ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا»^(٣) فهي تشريع هادف لتأكيد المحافظة على اموال الضعفاء اليتامى ومن في حكمهم من ذوي العقول الناقصة والارادة الضعيفة.

وأما قول أبي حنيفة: انه في هذه السن — خمس وعشرين سنة — يكون جدًا فلا يصح أن يحجر عليه، فهو قول ضعيف، ومردود، وتَحَكُّمٌ بالنص لأنه إذا كان جدًا ولم يكن ذا جد^(٤) فماذا ينفعه حد النسب وجد البخت فائت؟ فهو معنى لا أصل له يشهد باعتباره وهو إثبات للحكم بالتحكم^(٥).

الدليل الثالث — من الكتاب:

مفهوم قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ»^(٦).

وقوله تعالى: «وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا»^(٧). وغير ذلك من الآيات التي وردت في الحث على الوفاء بكل التزامات العقود. والسفيه مخاطب بها، مكلف كل التكليف، مأمور من غير نقص بأوامرها، لأن السفه لا يمنع التكليف ولا يسقط الخطاب، والتبذير لا يمنع المبدّر من الدخول في عموم المؤمنين المكلفين. وإذا كان الأمر كذلك فالمبذرون مطالبون بمقتضى التكليف العام وتوجه الخطاب لهم بالوفاء بعقودهم سواء أكانت هيئات مالية، أم عقود مبادلات، مادام مناط التكليف قد تحقق وهو التراضي. ولو قلنا ان المبدّر لماله بعض عقوده باطلة وبعض عقوده غير نافذة، لكان مؤدى ذلك أن يكون الوفاء والالتزام المذكور في الآيتين غير مطلوب منه. و يكون ذلك تخصيصا لعموم القرآن الكريم بغير نصوص صريحة قاطعة في دلالتها وثبوتها. ولم يقم من النصوص القرآنية والأحاديث المشهورة ما يصلح مخصصا للقرآن الكريم واذن فكل عقود المبدّر واجبة الوفاء، والحجر عليه ليس له أساس من الشرع الإسلامى^(٨).

الرد على الدليل:

ويمكن أن يرد على أبي حنيفة بأن هذا الاستدلال استدلال بالمفهوم، وهو لا يقوى على مناهضة

(١) يراجع: تفسير المنار عدد ١٩ ج ٤ ص ٣١٨.

(٢) سورة النساء / ٤ / آية ٩.

(٣) سورة النساء / ٤ / آية ٢.

(٤) الجد هنا: الحظ والبخت.

(٥) انظر: أحكام ابن العربي ج ١ ص ٣٢٢، تفسير القرطبي المجلد الأول ص ١٦٠٧، والمغني والشرح الكبير ج ٤ ص ٥١٢.

(٦) سورة المائدة / ٥ / آية ١.

(٧) سورة الإسراء / ١٧ / آية ٣٤.

(٨) انظر: كتاب (أبوحنيفة) لأبي زهرة ص ٣٧٦.

الاستدلال بالمنطوق^(١) فيما ذكرناه من أدلة الجمهور الصريحة في دلالتها على جواز الحجر على السفية .

وأما قوله بأنه لا يوجد مخصص صريح ولا قوي يصلح لتخصيص عموم هذه الآيات . . نقول له أي صريح أقوى في الدلالة من قوله تعالى : «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ»^(٢) وقوله : «وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ»^(٣) .

واستدلاله بالعموم مخصص بإخراج السفية المبذر من صحة عقودهم والتزامه كما خصص بإخراج المجنون والمعتوه والمريض مرض الموت مع أنهم مؤمنون .

الدليل الرابع - من الكتاب :

قوله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ»^(٤)

ووجه الاستدلال بهذه الآية : أن الله سبحانه قد نهانا عن أكل أموال الناس بالباطل إذا ما انعدم الرضا ، وأباح لنا أكلها إذا ما تحقق الرضا . فإذا منع السفية من أخذ أمواله ، ومنع من التصرف فيها ، وتصرف عنه الولي من غير رضاه كان هذا منهيًا عنه ، والمنهي عنه لا يكون مشروعًا .

مناقشة الدليل :

وهذا الاستدلال لا ينهض حجة على ما ذهب إليه أبو حنيفة ، لأن الآية تنهى عن أكل المؤمنين أموال بعضهم بعضًا ، والحجر على السفية ومنعه التصرف في ماله ليس من قبيل الأكل ولا التصبيع ولا الهلاك لماله وإنما هو مشروع لحفظ ماله وصيانتة عن التبذير والإسراف .

— وأيضًا — فإن تصرف الولي في مال السفية لا يعتبر تصرفًا بغير رضاه فيكون منهيًا عنه ، وإنما هو تصرف مشروع لحق السفية في ماله وثبوت الولاية على السفية لحفظ ماله بوضعه في اليد الآمنة الرشيدة وعلى فرض صحة الاستدلال بهذه الآية فهي مخصصة لغيرها من الآيات — العامة — بإخراج السفية كما خصصت بإخراج المجنون والصغير والمعتوه .

الدليل الخامس - من الكتاب :

استدل أبو حنيفة من الكتاب أيضًا بعموم الآيات الواردة في كفارات القتل الخطأ واليمين والظهار .

(١) دلالة المنطوق : هي دلالة اللفظ في محل النطق على حكم المذكور . ودلالة المفهوم : هي دلالة اللفظ في محل النطق على ثبوت حكم ما ذكره لما سكوت عنه ، أو على نفي الحكم عن السكوت وهذا التقسيم عند غير الحنفية .

انظر تيسير أصول الفقه لبدر المتولي ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢) سورة النساء / ٤ / آية ٥ .

(٣) سورة النساء / ٤ / آية ٦ .

(٤) سورة النساء / ٤ / آية ٢٩ .

مثل قوله تعالى : « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ » (١) .

وقوله تعالى : « لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ » (٢) .

وقوله تعالى : « وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ » (٣) .

ووجه الاستدلال بهذه الآيات أنها دلت على نفاذ العتق ممن يقع منه سببه سواء أكان من وقع منه السبب سفيها أم غير سفيه ، لأن الخطاب عام ، ومادام الأمر كذلك فتكون الآيات دالة على نفاذ تصرفاته بدليل نفاذ كفارته . وإذا حكمنا بهذا فلا مبرر للحجر عليه ، ولا مرأى في أن تلفظ الشخص بالظهار اختيار منه ، وأن الحث في اليمين والخطأ في القتل نوع من السفه فيكون ذلك كله دالا على أنه مع السفه يُتَصَوَّرُ السبب الموجب لاستحقاق المال ، أو من ضرورته ألا يمنع عن أداء ما لزمه شرعا . فالحجر عليه لا فائدة فيه إذ أنه يمكنه إتلاف ماله بأحد هذه الأسباب (٤) .

الرد على الدليل :

وهذا الدليل مردود من وجهين :

الأول : أن هذه العمومات التي ذُكِرَتْ لا تنهض حجة لإثبات المطلوب لأنها جاءت لإثبات أصل مشروعية هذه التصرفات غير متعرضة لبيان من له أهلية تلك التصرفات ، فلا تقوى معارضة للنصوص الخاصة التي وردت بمنع فاقد الأهلية وناقضها من مباشرتها .

والوجه الثاني : أن قوله بأن السفه يمكن أن يقضي على ماله و يتلفه بارتكابه أسباب الكفارات مردود ، لأنه مجرد احتمال لا ينبغي عليه الحكم ، إذ ليس هناك شخص يأتي على أمواله كلها باليمين ، أو بالظهار ، أو بالقتل الخطأ . وإنما السفه من عادته أن ييذر ماله في شهواته وملذاته ، فالعقل — إذن — يمنع الإنسان من إتلاف أمواله بهذه الأسباب بل العادة تحيل ذلك وتمنعه .

الدليل السادس — من الكتاب :

واستدل أبو حنيفة كذلك بقوله تعالى : « وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ » (٥) فإذا بلغ اليتيم خمسا وعشرين سنة ، فقد بلغ أشده و يصلح أن يكون جدا ، ولأنه حر عاقل بالغ مكلف فلا يحجر عليه كالرشيد .

وإنما اعتبرت هذه السن لأن مدة بلوغ الذكر بالسن — عنده — ثماني عشرة سنة فإذا زاد عليه سبع سنين وهي مدة معتبرة في تغيُّر أحوال الإنسان لقوله صلى الله عليه وسلم : « مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ

(١) سورة النساء / ٤ / آية ٩٢ .

(٢) سورة المائدة / ٥ / آية ٨٩ .

(٣) سورة المجادلة / ٥٨ / آية ٣ .

(٤) (راجع : المبسوط ج ٢٤ ص ١٥٨ ، وتبيين الحقائق ج ٥ ص ١٩٣ .

(٥) سورة الأنعام / ٦ / آية ١٥٢ .

لبيع» فعند ذلك تتم المدة التي يمكن فيها حصول تغير الأحوال ، وعندها يدفع إليه ماله أونس منه الرشد أولم يؤنس (١) .

الاستدلال بالسنة : استدل أبوحنيفة من السنة بما يلي :

أولاً : ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما من أنه قال : كان حبان بن منقذ رجلاً ضعيفاً ، وكان قد سفع في رأسه مأمومة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم له الخيار فيما اشترى ثلاثاً . وكان قد ثقل لسانه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : بع وقل لا خلافة ، فكنت أسمعه يقول : لا خذابة ، لا خذابة (٢) .

وما روى عن أنس من أن رجلاً كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتاع وكان في عقدته ضعف فدعاه ، فنهاه عن البيع ، فقال : إني لا أصبر عن البيع ، فقال الرسول (صلى الله عليه وسلم) : إن كنت غير تارك البيع فقل : هاوها ، ولا خلافة (٣) .

ووجه الاستدلال بهاتين الروايتين أنه صلى الله عليه وسلم وقف على أن الرجل كان يغبن في البيوع ، فلم يمنعه من التصرف ، ولا جرح عليه بسبب ضعف عقله ، فدل هذا على أن الرجل الذي يغبن في البياعات — وهو من نوع السفهاء وذوي الغفلة — بلا ريب — لا يمنع من التصرف في ماله . ولو كان يمنع لأجاب النبي صلى الله عليه وسلم أهل الرجل إلى ما طلبوه ولكنه لم يجبه ، بل طلب إلى الرجل أن يمتنع مختاراً عن البيع ويسترشد برأي غيره ، أو يشترط لنفسه الخيار . ولو كان جزاء الغبن والتبذير المنع من التصرف لمنعه النبي صلى الله عليه وسلم من التصرفات بعد أن ثبت الوصف الموجب للمنع والحجر ، ولكنه لم يفعل فدل ذلك على أن السفه والغفلة كلاهما لا يوجب حجراً ولا منعاً (٤) .

الرد على الدليل :

ويرد على أبي حنيفة في استدلاله هذا ، بأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم ينكر الحجر ، وإنما منعه من التصرف إلا بشرط الخيار ، والمنع هو الحجر . وإنما أباح له التصرف مع علمه بأنه يغبن في البيع للخصوصية كما أثبتنا في رواية الدارقطني عن محمد بن اسحاق . ولأنه لم يبلغ الأمر به حداً يوجب الحجر ، وغايته أنه جاء يطلب من النبي صلى الله عليه وسلم مخلصاً من البياعات التي يغبن فيها كثيراً فهداه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اشتراط الخيار بقوله : إذا بايعت فقل لا خلافة . فكان يبيع في الأسواق ويقول : لا خذابة ، لا خذابة للوثة لسانه .

(١) انظر الجصاص ج ٢ ص ٥٨ ، ٥٩ ، المحيط البرهاني — مخطوط — ص ٣٠٢ .

(٢) ، (٣) ، المنتقى لابن الجارود ص ١٩٧ حديث رقم ٥٦٧ ، ٥٦٨ وسنن الدارقطني ج ٢ ص ٣١١ ، ٣١٢ ، الفتح الباري ج ٥ ص ٥٢ .

(٤) راجع : تبين الحقائق ج ٥ ص ١٩٣ ، المبسوط ج ٢٤ ص ١٦١ ، مقارنة المذاهب في الفقه ص ١٤٣ ، ١٤٥ ، أبوحنيفة لأبي زهرة من ٣٧٦ : ٣٨٠ .

الدليل الثاني من السنة :

ما روى عن حماد بن سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبة خطبها : « لَا يَحِلُّ مَالٌ أَمْرِيءَ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ » (١) .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث : أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد نهانا عن أخذ أموال الناس دون أن يرضى أصحابها، فشرط طيب النفس . وما لا شك فيه أن نفس السفيه لا تطيب بالحجر عليه ، وتصرف الولي عنه ، فيكون هذا منهيا .

الرد على الدليل :

و يرد على هذا الدليل بما أسلفنا في الرد على أبي حنيفة عند استدلاله بقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » (٢) .

ثالثا - استدلاله بالمعقول :

استدل أبوحنيفة بالرأي من وجوه :

أولا :

أن الشخص ببلوغه عاقلا سفيها أو غير سفيه ، قد بلغ من الإنسانية المستقلة ، والشخصية المنفردة بشؤونها ، فأبي منع له من التصرفات أذى لإنسانيته وإهدارا لآدميته .

وبعبارة أخرى : فإنه لم ير أن خطر هلاك المال يبرر تقييد حرية المرء في تصرفاته ، لأن الحرية أغلى من الثمن . والاستدلال بمنع المال إذا بلغ سفيها لا يستقيم لأن المنع تصرف في المال والحجر تصرف على النفس والنفس أعظم خطرا من المال ، لأن في الحجر عليه ضررا فوق منع المال لما فيه من إهدار أهليته والحاقه بالجمادات . فإن الأهلية نعمة أصلية بها يتصف بالآدمية ، ويتميز عن سائر الحيوانات . ومن الكرامة التي يستحقها الإنسان بمقتضى هذه الإنسانية أن يكون مستقلا في أمواله وإدارتها ، ينال الخير من تصرفاته الحسنة ، ويتحمل مغبة تصرفاته لسيئة . فإن الحجر في ذاته أذى لا يعدله أي أذى ، إذ لا شيء أَلَمٌ للحر من إهدار أقواله . ولأن منع المال بعد البلوغ سفيها لبقاء أثر الصبا ، وبقاء أثره كبقاء عينه في منع المال ، وأثره قد يبقى إلى أن يمضي عليه زمان وينقطع بعد ما يبلغ خمسا وعشرين سنة فيجب دفع المال بعد بلوغه هذه المدة . ولهذا فإنه لو بلغ رشيدا ثم صار سفيها لم يمنع عنه المال ، لأن هذا ليس بأثر الصبا ، فلا يعتبر في منع المال ، ولأن منع المال يكون على سبيل التأديب له ، والاشتغال بالتأديب ما لم ينقطع رجاء التأديب ، فإذا بلغ خمسا وعشرين سنة ولم يؤنس رشده فقد انقطع رجاء التأديب ، لأنه يتوهم أن يصير جدا في هذه المدة ، فلا معنى بعد ذلك لمنع

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده عن عفان عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد أنظر مسند أحمد ج ٥ ص ٧٢ .

(٢) سورة النساء / ٤ / آية ٢٩ .

(٣) يراجع : أصول البزدوي ج ٣ ص ١٤٩٠ ، التقرير والتحجير ج ٢ ص ٢٠٢ ، وشرح التلويح ج ٢ ص ١٩١ : ١٩٣ . والبدائع ج ٩ ص ٤٤٦٢ : ٤٤٦٦ ، تكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٩١ ، ٩٢ ، والمحل لآبن حزم ج ٩ ص ١٨٥ : ١٩٧ .

المال منه بطريق التأديب (٣):

ولكننا نرد على أبي حنيفة قوله هذا بأن منع المال عن السفه غير مقصود لذاته، بل لابقاء ملكه. ولا يحصل هذا المقصود ما لم يقطع لسانه عن ماله تصرفا. فإنه إذا كان مطلق التصرف لا يفيد منع المال شيئا، وإنما يكون فيه زيادة مؤنة وكلفة على الولي في حفظ ماله إلى أن يتلفه بتصرفه — كما بينا —.

ثانيا:

ان السفه غير محجور عليه في عقد الزواج بمهر المثل، وغير محجور عليه في الطلاق والعتاق، بل موضع الحجر عليه في الأمور المالية الخالصة.

وكيف يكون حرا في الزواج والطلاق والعتاق، و يكون مقيدا في الأموال؟

إن الزواج أخطر شأنا، ويحتاج إلى رأي وحسن تدبير فكان أحرى بالمنع، فإذا نفذ زواجه باتفاق الفقهاء، فكان أولى بالنفاذ في العقود المالية، لأن خطرها أقل، وشأنها عند الله وعند الناس أهون، وسوء المغبة فيها أقل من الزواج إن لم يحسن التصرف فيه. ثم إن جواز النكاح والطلاق دليل على كمال الأهلية وصلاحيه العبارة لإنشاء العقود والالتزامات، وترتب آثارها من غير توقف على إرادة أحد، فلا وجه إذن للمنع. وإنه لمن الغرابة أن ينفذ عقد زواجه ولا ينفذ عقد إجارتة لحانوته مثلا.

ويرد على أبي حنيفة:

بأن الزواج شرع للحاجة واعتصام النفس من الوقوع في الزنا ونكاح السفه مقيد بالحاجة، وبإذن الولي وبمباشرة، وبأن يكون بمهر المثل. وإذا نكح بأزيد من مهر المثل وجب مهر المثل فقط وبطل الفضل — الزيادة — كما سنبينه إن شاء الله في موضعه.

وأیضا — فإن الزواج والطلاق ليسا من العقود المالية الخالصة، والحجر إنما هو منع عن التصرفات المالية.

ثالثا:

الإجماع بصحة إقرارات السفه في غير المال. فإنه إن أقر بحد أو قصاص أقيم عليه الحد والقصاص وهما — الحد والقصاص — يسقطان بالشبهات، بينما لا ينفذ إقراره بالمال الذي هو أهون شأنا، وأقل خطرا ويثبت مع الشبهة.

ونجاء عليه: بأن الحدود شرعت للزجر فلا تنقيد مشروعيتها بحالة دون حالة. والسفه ليس بشبهة حتى يسقط الحد، وإنما هو مكابرة من السفه وجري وراء شهواته. وأما اتفاقهم على جواز طلاقه وإقراره بالحد والقصاص فلا يلزم منه عدم الحجر عليه في التصرفات المالية، لأن المعنى الموجب للحجر لا يتصل بها، ولأن النفس ليست مظنة الإسراف والتفريط فلا يلحق بها غيرها.

رابعاً:

إن بيع السفية مال نفسه تصرف صدر من أهله بركنه في محل هو خالص ملكه، فينفذ كتصرف الرشيد. وهذا لأن وجود التصرف حقيقة بوجود ركنه، ووجوده شرعاً بصدوره من أهله وحلوله في محله وقد وجد.

ويرد عليه في هذا الاستدلال بأن قياس بيع السفية على بيع الرشيد قياس مع الفارق، لأن السفية مبذر، ومتلف للمال، وربما كان بيعه بيع محاباة وغبن فاحش فيكون ضرراً على مال السفية بخلاف بيع الرشيد فإنه نافذ وصحيح لأن من عادته أنه لا يغبن غبناً فاحشاً.

ترجيح الأدلة:

هذه هي أدلة الفريقين، المثبتين للحجر على البالغ السفية والتافين له. ولقد انتصرت كتب الحنفية لمذهب الإمام أبي حنيفة وخاصة الزيلعي في كتابه تبيين الحقائق، وأخذت تناقش أدلة الجمهور بمناقشات حاولت بها أن تضعف من شأنها. والناظر في هذه المناقشات لا يكاد يجد فيها شيئاً ذا نفع، أو غناء.

فمحادثة عبدالله بن جعفر لا مدفع لدلائلها على مشروعية الحجر، ولا يرتاب إنسان في أن السفه مَضِيعَةٌ للمال، وأن حفظ المال من المقاصد الضرورية الشرعية، وأن الحجر على السفهاء سبيل مُتَعَيِّن لذلك الحفظ.

وأما قولهم عن إهدار الآدمية، فاعتبار ملغى بنص الشارع على منع السفهاء أموالهم والأمر برزقهم وكسوتهم فيها أي منها. ولا يبعد أن يكون في الحجر عليهم إصلاح لهم وسبيل إلى إرجاعهم عن سفهمهم. ولأن أثر التبذير لا يبقى محصوراً في السفية وحده بل هو مضر بالمصلحة العامة، لأنه إذا بذر ماله، أو أتلفه صار عالة على المسلمين، ووجبت نفقته من بيت مال المسلمين، فوصل ضرره بتبذيره إلى جميع المسلمين. فلهذا وجب الحجر عليه. وفوق ذلك فإن الهيئة الاجتماعية من مصلحتها بل من واجباتها أن تحمي من كان من أفرادها ضعيفاً لا يقدر على تدبير أموره بوجه سديد وأن تحمي أيضاً عائلته من ضياع ثروته، ومن تبديدها على غير طائل.

لهذا كله فإننا نرجح، ونميل إلى رأي جمهور الفقهاء القائلين بجواز الحجر على البالغ سفياً، وسواء أكان سفهه أصلياً أم طارئاً بأن بلغ رشيداً ثم صار مفسداً سفياً.. لقوة أدلة الجمهور ووجاهتها وموافقتها لروح الشريعة الإسلامية الغراء التي تحمي المجتمع — كله — أفراداً وجماعات.



المبحث الثالث السفـة بعد البلوغ والرشد^(١) (السفـة الطائـي)

اتفق الفقهاء على أن الصبي المحجور إذا بلغ رشيدا انفك عنه الحجر، ودفع إليه ماله لبلوغه ورشده.. لقوله تعالى: «وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ»^(٢).

أما إذا طرأ عليه السفـة بعد بلوغه رشيدا فقد اختلف الفقهاء في حكم الحجر عليه كاختلافهم في حكم الحجر عليه إذا بلغ سفيها.

فذهب جمهور الفقهاء من الشافعية، والمالكية، والحنابلة، والصاحبان من الحنفية إلى أنه يحجر عليه، كما يحجر على البالغ سفيها لوجود علة الحجر وهي ظهور السفـة.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يحجر عليه مطلقا ولا يمنع عنه ماله — مطلقا — خلافا للبالغ سفيها، فإنه يمنع عنه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة، فإذا بلغها سفيها دفع إليه ماله — كما بينا —.

ولكن إذا تصرف تنفذ تصرفاته وتصح. وهذا بناء على قوله انه حر مخاطب مكلف، والحجر عليه إهدار لآدميته.

وعند الجمهور يحجر عليه كما لو بلغ سفيها؛ لأن العلة التي اقتضت الحجر عليه إذا بلغ سفيها هي سفـهه، وهو موجود، ولأن السفـة لو قارن البلوغ منع دفع ماله إليه، فإذا حدث أو طرأ بعد البلوغ أوجب انتزاع ماله عنه كالمجنون.

وفارق الرشيد، فإن رشده لو قارن البلوغ لم يمنع دفع ماله إليه^(٣). والقياس الجلي أيضا يدل على ذلك، لأن قوله تعالى: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ»^(٤) يدل على الحجر على السفهاء — كما بينا — ولم يفرق بين أن يكون محجورا سفيها، أو يطرأ ذلك عليه بعد الإطلاق من الحجر.. ويعضد هذا رواية عبدالله بن جعفر السابقة. وإنما لم يدفع إليه ماله — كما يقول الفخر الرازي في تفسيره^(٥): «لثلا يصير المال ضائعا فيكون باقيا مرصدا ليوم حاجته» وهذا المعنى قائم في السفـة

(١) تراجعت أدلة كل من الفريقين في البحث السابق تفصيلا: في حكم الحجر على البالغ سفيها؟

(٢) سورة النساء/٤/آية ٦.

(٣) براجع: المحيط البرهاني مخطوط ص ٣٠٣، والمغني والشرح الكبير ج ٤ ص ٥٢٤، حاشية الدرر ص ١٦٥.

(٤) سورة النساء/٤/آية ٥.

(٥) تفسير الفخر الرازي ج ٩ ص ١٩٠.

الطارىء فوجب اعتباره^(١) .

وعند الشافعية^(٢) ، لو طرأ عليه الفسق بعد بلوغه رشيدا مصلحا لماله لم يحجر عليه في الأصح ، لأن الفسق لا يتحقق به إتلاف المال ولا عدمه بخلاف التبذير ، ولأن تبذير الفاسق ليس بيقين ، فلا يزال به ما يَتَقَنَّ من حفظ للمال وهو قول أبي اسحاق .

وقيل : يعاد عليه الحجر ، لأنه معنى يقتضي الحجر عند البلوغ فاقتضى الحجر بعده كالتبذير .



(١) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ج١ ص ٣٢٣ ، تفسير القرطبي المجلد الأول ص ١٦٠٩ .
(٢) انظر: مغني المحتاج ج٢ ص ١٧٠ ، تحفة المحتاج مخطوط والمهذب ج١٣ ص ٤٧٤ .

الفصل الثالث ابتداء الحجر على السفينة

ويحتوي على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ابتداء الحجر على السفينة .

المبحث الثاني : كيفية الحجر على السفينة .

المبحث الثالث : ولية السفينة .

المبحث الأول ابتداء الحجر على السفه

اختلف الفقهاء القائلون بجواز الحجر على السفه في ابتداء الحجر عليه، وانتهائه عنه .
فذهب جمهور الفقهاء من الشافعية والحنابلة ومالك وأكثر أصحابه وأبو يوسف من الحنفية إلى أن السفه يعد محجورا عليه من وقت حجر القاضي عليه، ولا يكون محجورا بلا حجر القاضي .
وذهب محمد من الحنفية وابن القاسم من المالكية إلى أن السفه يعد محجورا عليه بمجرد ظهور السفه من غير احتياج إلى حكم القاضي بالحجر عليه .

وحجة الجمهور (١) — القائلين بعدم الحجر عليه إلا بعد حكم الحاكم —:

إن التبذير يختلف، ويختلف فيه، ويحتاج إلى اجتهاد . فإذا افتقر السبب إلى الاجتهاد لم يثبت إلا بحكم الحاكم كابتداء مدة العتة . وانه حجر مختلف فيه، وإن السفه غير محسوس، وإنما يستدل عليه بالانخداع في التصرفات، والانخداع يحتمل أن يكون حيلة قصد بها استجلاب القلوب، كما أنه يحتمل أن يكون إضاعة للمال بلا موجب عقلي، بداعي السفه . وإنما يثبت حكم الشيء المحتمل أمرين، أو المتردد بين أمرين بالقضاء، والحجر على السفه متردد بين أمرين فله فائدة باعتبار أنه يحصل فيه المحافظة على أمواله، وله ضرر باعتبار أنه مستلزم أن تكون تصرفاته بعد الحجر غير صحيحة، وترجيح أحد الجانبين — في محتملات كهذه — على الآخر يكون بحكم الحاكم الذي هو مجبر على ملاحظة جهتي المنفعة والمضرة، لأن حكم الحاكم في المسائل المختلف فيها يرفع الخلاف — كما هو معروف — . فلذلك إذا صار السفه مستحقا الحجر لا يكون محجورا بنفسه، فإذا زال السفه واكتسب صلاحا فلا ينفك الحجر عنه بنفس السفه بل يتوقف على حكم الحاكم — أيضا — .

وحجة محمد وابن القاسم: أن الحجر على السفه لحق نفسه لا لحق غيره — كالحجر على المدين، فإنه لحق الغرماء — فأشبهه الحجر على المجنون . والمجنون ينحجر بنفس الجنون ولا يتوقف على القضاء، كذلك فإن السفه ينحجر بمجرد سفهه بلا حجر حاكم، وتصرفاته بعد حصول السفه غير صحيحة حتى إذا عرضت تلك التصرفات على الحاكم فهو مجبر على إبطالها، كما أنه إذا

(١) انظر: أصول الزدوي ج ٣ ص ١٤٩٤ .

الإشارات فقه حنفي مخطوط رقم ٨٠٦، المحيط البرهاني مخطوط ص ٣٠١ وحاشية الدسوقي ج ٣ ص ٢٩٨، المجموع شرح المذهب ج ١٣ ص ٣٧٩ والمغني والشرح الكبير ج ٤ ص ٥٢٥، كشف القناع ج ٣ ص ٥٢٢، وشرح التلويح ج ٢ ص ١٩٣ .

تبدل سفهه بالصلاح فالحجر عليه يزول بنفس الصلاح والرشد وتصبح تصرفاته صحيحة، وإذا عرضت تلك التصرفات على الحاكم فعليه تصديقها، وإجازتها.

أدلة القائلين بحكم الحاكم:

واستدل القائلون بابتداء الحجر على السفه بحكم الحاكم:

بأن عليا رضي الله عنه سأل عثمان أن يحجر على عبدالله بن جعفر فدل على أنه لا يصير محجورا عليه إلا بالحاكم.

وبأن التبذير مختلف فيه فافتقر إلى الحاكم، كالطلاق بسبب العنة لا يثبت إلا بالحاكم لموضع الاختلاف فيه. فإذا حجر عليه لم ينظر في ماله إلا الحاكم، لأنه حُجِرَ بـالحاكم فكان هو الناظر فيه كالحجر على المدين.

أدلة محمد وابن القاسم:

واستدل محمد وابن القاسم على قولهما: بما رواه البخاري (١) — في باب من رد أمر السفه والضعيف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام — من حديث جابر أن رجلا أعتق عبدا ليس له مال غيره، فردّه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن حجر عليه قبل ذلك.

وفيه دليل على إبطال تصرف السفه بمجرد سفهه من غير حاجة إلى حكم.

وبأن السفه هو سبب الحجر فيتبعه وجودا وعدما.. ولأن السفه إذا علم بطلب الحجر عليه ربما بدد أمواله وأضاعها انتقاما من طالب الحجر عليه قبل الحكم، فتفوت حكمة الحجر.

وثمره هذا الخلاف بين الجمهور ومحمد وابن القاسم: أن الصبي إذا بلغ سفيه ولم يرفع أمره إلى القاضي حتى باع واشترى وأقر بديون ووهب هبات، وتصدق بصدقات تصح منه هذه التصرفات عند الجمهور لعدم الحجر عليه. ولأنه لا يكون محجورا إلا بعد حكم القاضي، فتكون تصرفاته قبل الحجر عليه صحيحة كتصرفات الرشيد.

وعند محمد وابن القاسم: لا تصح منه هذه التصرفات لسفهه الذي هو علة للحجر عليه.. وإذا رشد بحفظ المال بعد الحجر عليه، وقبل الحكم بفكه فعلى قول الجمهور لا يجوز ولا يميضي تصرفه لبقاء علة الرد وهي الحجر، وعند محمد وابن القاسم يميضي تصرفه لانقضاء علة الحجر وهي السفه لأنه صار رشيدا مصلحا.

واستدل الجمهور على رأيهم بأن في إبطال تصرفات السفه التي صدرت منه قبل الحكم بالسفه ضررا كبيرا بالمعاملات وفسادا عظيما في نظام الهيئة الاجتماعية، لأن المتعاقدين معه قبل

(١) فتح الباري ج ٥ ص ٥٤.

الحجر عليه قد عاملوه بسلامة نية، وحسن قصد، فابطال تصرفاتهم بعد حصولها بهذه الصفة — صفة السفه — وتصرفهم فيما أخذوا خطر كبير في التجارة (١).

واحترج سحنون (٢) لقول مالك بأن قال: لو كانت أفعال السفه مردودة قبل الحجر ما احتاج السلطان أن يحجر على أحد.

ولكننا نميل إلى رأي محمد وابن القاسم، وذلك لأن القائلين بالحجر على السفه متفقون على أن الحجر عليه إنما هو لفائدة تعود عليه وهي حفظ ماله حتى لا يصبح عالة على غيره. فإذا لم يكن الحجر عليه وقت ظهور السفه، انعدمت تلك الفائدة، إذ ربما يتصرف الشخص السفه في جميع أمواله بيعاً بأبخس الأثمان، وهبة بلا مقابل، أو يشتري شيئاً بأضعاف قيمته و يتمادى على هذه التصرفات حتى يرفع الأمر إلى القاضي الذي يريد أن يستكمل الأمور الشرعية لصحة الدعوى بالبحث والتحري، وهذا بلا شك يستغرق زمناً ليس بالقليل. ثم عندما يتأكد من سفهه ويحكم عليه قد لا يكون عنده شيء أصلاً، وحينئذ تنعدم فائدة الحجر، وهذا ليس بمستغرب عن السفه، لأن السفه — كما عرفناه — يتصرف في ماله بالتبذير والإسراف على خلاف مقتضى العقل والشرع، وإلا فَعَلَامَ نحجر عليه.

وأما قولهم — الجمهور — بأن في الحجر عليه قبل حكم القاضي ضرراً على المتعاقدين معه.. فنقول لهم: إن المتعاقدين مسؤولون عن جلب هذا الضرر لأنفسهم لإهمالهم في التحري عنه وكشف حاله، ولتعاملهم مع من لا يوثق في حاله، لأن المعاملات المالية تقوم على أساس الحيطة والخبرة، فماداموا أهملوا هذه الناحية فهم المسؤولون والمؤاخذون لا السفه.



(١) انظر: المبسوط ج ٢٤ ص ١٧٩ : ١٨١، البزدوي ج ٣ ص ١٤٩٤ والمعاملات لأبي الفتح ص ١٤٩.

(٢) انظر: تفسير القرطبي المجلد الأول ص ١٦٠.

المبحث الثاني كيفية الحجر على السفينة

من أراد أن يحجر على ولده لسفهه، أتى به إلى الإمام يحجر عليه، وشهره في الجامع والأسواق ليعلم الناس بحاله، ويشهد عليه. ويندب أن يشهر هذا الحجر بوسائل الإشهار العرفية حسب كل زمان ومكان. ففي القرى مثلاً، أو في البلاد المتبدية يكون بالمنادى، أو الاعلان الملصق، وفي المدن الكبرى يكون بالنشر في الصحف المقروءة حتى لا يغتر الناس بمعاملته. فمن عامله بعد ذلك ضيع ماله. فإن أقرضه رجل مالا، أو باع منه متاعاً لم يملكه لأنه محجور عليه لعدم رشده. فلم يملك البيع والقرض كالصبي والمجنون، فإن كانت العين باقية ردت، وإن كانت تالفة لم يجب ضمانها، لأن المالك إن علم بحاله فقد دخل على بصيرة، وإن لم يعلم فقد فرط حين ترك الاستظهار، ودخل في معاملته على غير معرفة وبصيرة^(١).

وقال مالك في المدونة^(٢): ومن أراد أن يحجر على ولده فليأت به إلى السلطان حتى يوقفه للناس، أو يسمع به في مجلسه، ويشهد على ذلك. فمن باع أو ابتاع منه بعد ذلك فهو مردود.



(١) انظر: الذخيرة ص ٣١٧، منح الجليل ج ٣ ص ١٧٢، المجموع ج ١٣ ص ٣٧٤، ونهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٦٥، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٠، وكشاف القناع ج ٣ ص ٤٥٢.

(٢) المدونة الكبرى مجلد ٥ ج ١٢ ص ٢٢٢.

المبحث الثالث ولي السفية

ولي السفية الحاكم أونائبه: ولا يحجر على من بلغ سفيتها بعد بلوغه أو بعد رشده إلا الحاكم — عند الجمهور —؛ لأن التبذير الذي هو سبب الحجر عليه يختلف فيه فاحتاج إلى اجتهاد، فلا بد من حكم الحاكم، ولا ينظر في ماله بعد بلوغه ورشده إلا الحاكم، ولا ينفك الحجر عنه إلا بحكم لأنه حجر ثبت بحكم الحاكم فلا يزول إلا به كالحجر على المدين (١).

وعند الشافعية (٢): لو بذر بعد بلوغه رشيدا حجر الحاكم عليه دون غيره من أب، أو وجد لوقوعه في محل الاجتهاد. ونقل عن الشافعي استحباب رد الحاكم أمره بعد الحجر عليه إلى أبيه أو جده، فإن لم يكن فلعصباته لشفقتهم.

وزهد المالكية (٣): إلى أنه يحجر عليه الأب لسفهه بعد بلوغه إذا كان بقر به — البلوغ — كالعام، فإن زاد عن العام فلا بد من حكم الحاكم بالحجر.

وعند الحنفية (٤): الولاية على السفية ليست للأب، ولا للجد وأمثالهما بل هي للحاكم فقط. ومذهب أبي حنيفة — كما قدمناه — لا يجوز الحجر على السفية، لأن الحجر على العاقل هو استلاب لآدميته، وإلحاقه بالبهائم، وهذا أشد ضررا من التبذير وأقوى منه، ولا يجوز اختيار الحجر — الأعلى — بدلا من التبذير — الأدنى —.

و ينبغي أن يعرف أن حجر الحاكم كالإفتاء وليس بقضاء لعدم وجود شرائط القضاء من الدعوى، والمدعى له، والمدعى عليه .. وعلى هذا لو حجر الحاكم على سفية، وفك الحجر عنه حاكم آخر وأجاز تصرفاته كان ذلك جائزا، وتكون تصرفاته بعد الفك صحيحة، لأن حجر الحاكم الأول كالفتوى، وعلى هذا فلا يبطل حكمه بموته (٥).



(١) انظر: كشاف القناع ج ٣ ص ٤٥٢.

(٢) انظر: نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٦٥، الأم ج ٣ ص ١٩٥.

(٣) انظر: منح الجليل ج ٣ ص ١٧٢.

(٤) انظر شرح مجلة الأحكام ج ٢ ص ٥٩٦.

(٥) انظر حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ١٢٧.

الفصل الرابع حكم تصرفات السّفيه

ويحتوي على خمسة مباحث :

- المبحث الأول : تصرفات السّفيه عند الفقهاء .
- المبحث الثاني : التصرفات التي لا تحمل الفسخ ولا يؤثر فيها الهزل .
- المبحث الثالث : التصرفات التي تحمل الفسخ ويؤثر فيها الهزل .
- المبحث الرابع : العبادات المالية الواجبة على السّفيه .
- المبحث الخامس : فلك المجر عن السّفيه .

المبحث الأول

تصرفات السفه عند الفقهاء

انقسم فقهاء المذاهب الفقهية في حكم تصرفات السفه إلى مذاهب ثلاثة:

المذهب الأول: لأئمة المذاهب الثلاثة المالكية، والشافعية والحنابلة.

وهو أنه لا يصح من المحجور عليه لفسه بيع ولا شراء، ولا هبة ولا صدقة — وكل تصرف من شأنه بذل المال — لأنه — كما يقول ابن العربي (١) في أحكامه — «لما لم يكن لهم عمل في أموالهم وقبضت عنها أيديهم، لم يكن لهم فيها قول ولا نفذ لهم فيها عقد ولا عهد. فلا يجوز فيها بيعهم ولا نذرهم، لأن العلة التي لأجلها قبضت أيديهم عنها الصيانة لأموالهم عن تبذيرهم، والحفظ لها إلى وقت معرفتهم وتبصرهم، فلو جاز لهم فيها بيع أو هبة أو عهد لبطلت فائدة المنع لها عنهم، وسقط مقصود حفظها لهم.

المذهب الثاني:

وهو ما ذهب إليه صاحبان أبو يوسف ومحمد من أنه يحجر على السفه في التصرفات التي تحتمل الفسخ، ولا تصح مع الهزل كالبيع والإجارة. أما التصرفات التي تصح مع الهزل، ولا تحتمل الفسخ كالنكاح، والطلاق، والعتاق والإقرار بالعقوبات فإنه لا يحجر عليه فيها.

وذلك أن العقود والتصرفات منها ما يحتمل الفسخ ويبطله الهزل، ومنها ما ليس كذلك. ومعنى كونها تحتمل الفسخ أنه يمكن فسخها برضا المتعاقدين بعد تمامها إن كانت من العقود اللازمة، ويستقل كل منهما بفسخها دون رضا الآخر إن كانت غير لازمة من جهته (٢).

والتصرفات التي يهزل (٣) بها ثلاثة أقسام:

(١) أحكام ابن العربي ج ١ ص ٣٢٣.

(٢) معنى لزوم العقد: كونه بحيث لا يمكن رفعه.

واللازم: هو العقد الذي لا يمكن رفعه لعدم قبوله الفسخ.

ومثاله: البيع المطلق الخالي عن شرط الخيار. فإن هذا عقد لازم والحكم الثابت فيه هو اللزوم. أما البيع بشرط الخيار فهو بيع غير لازم.

(٣) الهزل لغة: اللعب. واصطلاحاً: ألا يراد بالعقد ما تدل عليه الصيغة لا حقيقة ولا مجازاً، والهازل يتكلم بصيغة العقد باختياره ورضاه ولكن لا يختار بثبوت الحكم ولا يرضاه.

يراجع: البدائع ص ٤٤٨١، المعاملات لأبي الفتح ص ١٥٠.

إنشاءات، وإخبارات، واعتقادات.

ومعنى الإنشاء شرعا: إحداث السبب الذي يستعقب حكما شرعيا، وإحداث السبب يكون باختيار العبد ورضاه. وترتيب حكمه عليه يكون بصنيع الشارع نفسه. فمن قال لآخر: بعث داري بكذا. فقال له: قبلت كان هذا من العاقلين إحداثا لسبب شرعي أثره نقل ملكية المبيع من البائع إلى المشتري. فمباشرة السبب إذن من صنع العاقلين. أو التصرف. وترتيب الأثر من صنع الشارع.

وقد قسم الفقهاء الإنشاء إلى قسمين: ما يؤثر فيه الهزل فيفسده. وما لا يؤثر فيه الهزل فيصح معه. وذلك أخذا من الحديث — الذي أخذ به جمهور الفقهاء — وهو ما رواه أبوهريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ثلاث جدهن جد، وهزلن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة» (١). وللحديث ألفاظ أخرى وذكر في بعضها العتاق، وفي بعضها اليمين — وقد نظر الفقهاء في هذا الحديث فأروا أن ما ذكر فيه تصرفات لا يدخلها خيار الشرط فقاموا عليها غيرها من التصرفات الأخرى التي شاركها في ذلك.

وخرجوا من هذا إلى تقسيم التصرفات إلى قسمين: قسم لا يدخله خيار الشرط ولا يقبل الحكم فيه الانفصال عن السبب، بل يوجد الحكم عقب وجود سببه دون تراخ كالنكاح، والطلاق، والنذر، والصلح عن دم العمد وهي ما لا تحتل الفسخ. وقسم يدخله خيار الشرط ويقبل الحكم فيه الانفصال عن السبب وهو البيع وما ألحق به بطريق القياس عليه، كالأجارة والمزارعة، والمساقاة، والهبة، والوصية، والشركة، والقرض، والرهن (٢).

والمحجور عليه بسبب السفه — عند الصاحبين — كالهزل في التصرفات، فإن الهزل يخرج كلامه على غير نهج كلام العقلاء لقصد اللعب به دون ما وضع الكلام له، لا لنقصان في عقله. وكذلك السفه يخرج كلامه في التصرفات على غير نهج كلام العقلاء لا تباعه الهوى ومكابرتة العقل، لا لنقصان في عقله. وعلى هذا فكل تصرف يؤثر فيه الهزل، وهو ما يحتل الفسخ، يؤثر فيه السفه كالبيع والإجارة والمزارعة وغيرها. وكل تصرف لا يؤثر فيه الهزل ولا يحتل الفسخ لا يؤثر فيه السفه كالنكاح والطلاق والعتاق.

وحكم تصرفات السفه في القسم الأول — مما يحتل الفسخ — أنها كتصرفات الصبي المميز. تكون صحيحة إذا كانت نافعة له نفعاً محضاً كقبوله الهبة والوصية والصدقة، وتكون باطلة إذا كانت

(١) رواه الخمسة إلا التستائي فإنه قال: منكر الحديث، وقال الترمذي: حديث حسن غريب. وأخرجه الحاكم وصححه وأخرجه الدارقطني.

انظر نيل الأوطار ج ٦ ص ٢٦٤.

(٢) انظر: مقال الأهلية وعوارضها لأحمد إبراهيم ص ٥١٧. مجلة القانون والاقتصاد. السنة الأولى العدد الأول يناير ١٩٣١ والعدد الرابع إبريل ١٩٣١ — السنة الثانية العدد الأول يناير ١٩٣٢.

ضارة ضررا محضا كالهبة من ماله . ويستثنى من ذلك صحة وصاياه فإنها تجوز منه استحسانا لا قياسا — كما سنبينه في موضعه — .

وتقع تصرفاته الدائرة بين النفع والضرر موقوفة^(١) على إجازة وليه .

ولكن السفيه يخالف الصبي المميز — كما سنبين — في أشياء منها وجوب النفقة — من ماله على من تلزمه نفقتهم من الزوجة والأقارب ، لأن النفقة من الحقوق الثابتة ، والسفه لا يبطلها . ومنها أنه يجب عليه أداء جميع العبادات كالصلاة والصوم والزكاة وصدقة الفطر . وهي واجبة على الصغير أيضا ، ولكن المكلف بإخراجها عنه وليه أو وصيه ، والسفيه هو المكلف بإخراجها بنفسه لشرط النية ، ومن هذا الوجه خالف الصغير . ومنها صحة إقراره بالعقوبات فيؤاخذ عليه .

وأما إقراره بالأموال فلا ينفذ عليه لا وقت الحجر ولا بعده ، ولا في الأموال الحالية ، ولا الحادثة .

ومنها زوال ولاية أبيه وجده فلا يملك أحد منهما التصرف في ماله ، إذ الذي له الولاية على أموال السفيه هو القاضي أو نائبه فقط .

وأما حكم تصرفات السفيه في النوع الثاني — وهو الذي لا يحتمل الفسخ — كالنكاح والطلاق .. فإنه ينفذ عليه سواء أكان نافعا له نفعاً محضاً أم كان ضاراً به ضرراً محضاً . فالصاحبان إذن يتفقان مع أبي حنيفة في أنه لا يحجر على السفيه في هذه العقود والتصرفات^(٢) .

المذهب الثالث — لأبي حنيفة :

وهو — كما بينا سابقاً — لا يرى الحجر على السفيه في أي تصرف ، سواء أكان مما ينعقد مع الهزل كالطلاق والعتاق والنكاح أم لا كالبيع والإجارة والهبة والصدقة وسواء أكان المقصود فيه المال أم لا ، وسواء أكان نافعا له أم ضاراً به . وذلك لأن السفيه — عنده — حر مخاطب ، فيكون مطلق التصرف في ماله كالرشيد . فبكونه مخاطباً تثبت له أهلية التصرف ، إذ التصرف كلام ملزم ، وأهلية الكلام بكونه مميزاً ، والكلام الملزم بكونه مخاطباً . وبالحرية تثبت الملكية ، وبكون المال خالصاً لملكه تثبت المحلية . وبعد ما صدر التصرف من أهله في محله لا يمتنع نفوذه إلا لمانع ، والسفه لا يصلح مانعاً من نفوذ التصرف لأن بالسفه لا يُتَقَصُّ العقد ، ولكن السفيه يكابر عقله في التذير مع علمه بقبحه وفساد عاقبته . فلم يجوز أن يكون السفه سبباً للنظر لأنه معصية من السفيه فيمنع عنه ماله تأديباً له لفترة ولكن تنفذ جميع تصرفاته . وفائدة منع المال عنه أن السفيه يصرف ماله — غالباً — في الهبات والوصايا ، فبدون المال لا يستطيع أن يفعل شيئاً ولكن إذا تصرف ينفذ تصرفه اعتباراً لأهليته ،

(١) الوقف : ضد النفاذ : ترتب الأثر المقصود مثل ترتب الملك على البيع بدون توقف . والعقد النافذ : هو العقد الذي ترتب عليه الأثر المقصود .. والموقوف : هو الذي يترتب عليه قصده بعد الإجازة .

(٢) يراجع : البسوط ج ٢٤ ص ١٦٦ ، نتائج الأفكار ج ٩ ص ٣١٥ وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٩٢ ، والمحيط البرهاني ص ٣٠٤ ، وأدب القاضي للخصاف ص ٨٢ وبدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٤٦٧ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٧٨ .

واحتراما لآدميته . و يقول أبوحنيفة: والدليل على أن السفه معصية منه أن السفه يُحْبَسُ في ديون العباد بطريق العقوبة، ولا يسقط عنه الخطاب بحقوق الشرع حتى انه يعاقب بتركها، ولا تبطل عباراته في حقوق الشرع وحقوق العباد فيصح طلاقه وعتاقه ونكاحه ونذره ويمينه واققراره على نفسه بالأسباب الموجبة للعقوبة. وتقام عليه الحدود التي أتى بأسبابها كحد الشرب، والزنا، والسرقة، ويجب عليه القصاص إذا قتل إنسانا عمدا^(١).

هذه هي مذاهب الفقهاء في حكم تصرفات السفه — إجمالا — ولنتكلم عن هذه التصرفات تفصيلا.



(١) انظر: أصول البزدوي ج ٣ ص ١٤٩٢، المبسوط ج ٢٤ ص ١٦٦.

المبحث الثاني التصرفات التي لا تحتل الفسخ ولا تؤثر فيها الهزل

أولاً: نكاح السفية:

اختلف فقهاء المذاهب الإسلامية في نكاح السفية:

فذهب فقهاء المالكية، والشافعية، والحنابلة إلى عدم صحة نكاحه إلا بإذن وليه.

وذهب الصحابان محمد وأبو يوسف إلى صحة نكاحه — مطلقاً — بإذن وليه وبغير إذنه — لأن النكاح — كما بينا — من التصرفات التي لا يؤثر فيها الهزل فلا يؤثر فيها السفه.

أما أبو حنيفة فيرى صحة نكاحه مطلقاً لأنه لا يرى الحجر عليه في أي تصرف.

ولنعرض لآرائهم تفصيلاً:

ذهب فقهاء المالكية (١) إلى أن نكاح السفية موقوف على اجازة وليه أو رده، يجتهد له في ذلك. فإن لم يكن له ولي، فوليّه القاضي. فإن تزوج بغير إذن الولي فهل ترثه زوجته، وتأخذ الصداق.. في المذهب قولان.. قيل ترثه. وقيل لا ترثه ولا صداق إلا أن يدخل بها. وإن كان النكاح غبطة فلها الصداق دخل بها أم لم يدخل. وهل للولي أن يزوجه بغير أمره كالصغير أو بأمره؟ فيه أيضاً قولان: قيل له ذلك. وقيل لا يملك تزويجه إلا بأمره.

وجاء في المدونة عن ابن شهاب قال: يجوز طلاقه، ولا يجوز نكاحه إلا بإذن وليه.

وذهب فقهاء الشافعية (٢) إلى أنه من حجر عليه حساً بسفه بأن بذر في ماله، أو حكماً كمن بلغ سفياً ولم يحجر عليه لا يستقل بنكاح بغير إذن وليه لثلاث يتلف ماله في مؤن النكاح. فلا بد له من مراجعة الولي. فيصح نكاحه بإذن وليه لأنه مكلف صحيح العبارة. وإنما حجر عليه حفظاً لماله، وقد زال المانع بالإذن. فإن قيل يبعه بالإذن غير صحيح، فلماذا كان نكاحه بالإذن صحيحاً؟ أجيب: بأن المقصود من الحجر حفظ ماله دون نكاحه، ولهذا لا تصح منه إزالة ملكه في الأموال باذن ولا بغير إذن بالهبة، والعق. وتصح منه إزالة النكاح بالطلاق.

(١) انظر: الذخيرة للقرافي ص ٣١٩. والمدونة مجلد ٥ ج ١٢ ص ٢٢١.

(٢) يراجع: مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٠، ١٧١، نهاية المحتاج ج ٤ ص ٢٦٤، ٢٦٧، والمجموع شرح المذهب ج ١٣ ص ٣٨١.

أما من بَدَّر بعد رشده ولم يتصل به حجر الحاكم فتصرفه نافذ في الأصح و يسمى بالمهمل .

والمعتبر في الإذن له بالنكاح ظهور الأمانة بحاجته إلى النكاح لا قوله أنا محتاج . ولا ينكح أكثر من واحدة ، لأنه إنما يتزوج لحاجة النكاح ، والحاجة تندفع بالواحدة . والمراد بالولي — هنا — الأب أو الجد إن بلغ سفيها لأنه وليه في صغره ولاستدامة الحجر عليه ، والقاضي أو منصوبه إن بلغ رشيدا ثم طراه السفه .

وإن أذن له الولي بنكاح امرأة بعينها لم يجوز له أن ينكح غيرها ، لأن الإذن مقصور عليها فلا ينكح غيرها حتى ولو ساوتها في المهر أو نقصت عنها . و ينكحها بمهر المثل لأنه المأذون فيه شرعا ، أو بأقل من مهر المثل لأنه يعود عليه بالمصلحة . فإن زاد على مهر المثل فالمشهور صحة النكاح لأن خلل الصداق لا يفسد النكاح .

وإن تزوج السفية بغير إذن وليه ودخل بها فما الذي يلزمه ؟ فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه لا يلزمه شيء ، كما لو اشترى شيئا بغير إذن وليه وأتلفه .

الثاني : يلزمه مهر المثل كما لو جنى على غيره .

الثالث : يلزمه أقل شيء يستباح به البضع لأن البُضْع لا يستباح بالإباحة .

ونكاح السفية عند الحنابلة (١) له ثلاث أحوال :

أولاهها : أن لوليه تزويجه إذا علم حاجته إلى النكاح ، لأن الولي نصب لمصلحه ، والنكاح من مصالحه ، لأن السفية يصون به دينه وعرضه ونفسه ، فإنه ربما تعرض بترك التزويج للآثم بالزنا ، والحد ، وهتك العرض ، وسواء أعلم حاجته بقوله ، أم بغير قوله ، وسواء أكانت حاجته إلى الاستمتاع أم إلى الخدمة . وإن لم يكن به حاجة إلى النكاح لم يجوز تزويجه لأنه يلزمه بالنكاح حقوق من المهر والتفقة والسكنى فيكون — النكاح — تضييعا لماله ونفسه من غير فائدة فلم يجوز كتبذير ماله .

وإذا أراد الولي أن يزوجه استأذنه في تزويجه فإن زوجه بغير إذنه فقالوا : يصح لأنه عقد معاوضة فملكه الولي في حق المولى عليه كالبيع ولأنه محجور عليه أشبه بالصغير والمجنون . وقيل لا يملك الولي تزويج السفية بغير إذنه ، لأن السفية يملك الطلاق ، فلا يجبر على النكاح كالرشيد . وذلك لأن إجباره على النكاح مع ملك الطلاق مجرد اضرار فإنه قد يطلق فيلزمه الصداق مع فوات النكاح ولأنه قد يكون له غرض في امرأة أخرى ، فإذا أجبر على من يكرهها لم تحصل له المصلحة منها ، وفات عليه غرضه من الأخرى فيحصل بذلك ضرره كان يمكن الاستغناء عنه . وإنما جاز ذلك في حق المجنون والصغير لعدم إمكان الوصول إلى رغبتهما في النكاح من قولهما .

(١) يراجع : كشاف القناع ج ٣ ص ٤٥٣ ، المغني والشرح الكبير ج ٧ ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

الحالة الثانية :

أن للولي أن يأذن له في التزوج لحاجته ، ولأنه من أهل النكاح فإنه عاقل مكلف ، ولذلك يملك الطلاق والخلع ، فجاز أن يفوض إليه ذلك . ثم الولي غير بين أن يعين له المرأة ، أو يأذن له مطلقاً . ولا يتزوج إلا بمهر المثل ، فإن زاد على مهر المثل بطلت الزيادة لأنها محابة بماله وهو لا يملكها . وإن نقص عن مهر المثل جاز لأنه ربح من غير خسران .

الحالة الثالثة :

إذا تزوج بغير إذن الولي .. فقيل : يصح النكاح . وقيل : لا يصح نكاحه بغير إذن وليه لأنه تصرف يجب به مال ، فيكون إتلافاً لماله من غير فائدة ، فلا يصح بغير إذن وليه كالبيع والشراء . وللقائلين بصحة نكاحه بغير إذن وليه أنه عقد غير مالي فصح منه كطلاقه . وذكر ابن تيمية عدم صحة نكاح السفية دون إذن وليه . فقد سئل في حكم رجل تحت حجر والده ، وقد تزوج بغير إذن والده فهل يصح العقد أم لا ؟

فأجاب بقوله : إن كان سفيتها محجوراً عليه لا يصح نكاحه دون إذن أبيه ، ويُفَرَّقُ بينهما ، وإذا فُرِّقَ بينهما قبل الدخول فلا شيء عليه . وإن كان رشيداً صح نكاحه وإن لم يأذن له أبوه ، وإذا تنازع الزوجان هل نكح وهو رشيد أو وهو سفية فالقول قول مدعي صحة النكاح (١) .

وذهب صاحبان من الحنفية إلى صحة نكاح البالغ سفيتها لأنه لا يؤثر فيه الهزل ، ولأن النكاح من حوائجه الأصلية ، وإن سَمِيَ لها مهراً جاز منه مقدار مهر المثل ، وبطل الفضل عن مهر المثل مما سَمِيَ . لأن من ضرورة صحة النكاح وجوب مقدار مهر المثل ، أما الزيادة على ذلك فالتزام بالتسمية ولا نظره في هذا الالتزام ، فلا تثبت هذه الزيادة .

فإذا طلقها قبل الدخول وجب لها نصف المهر من ماله ، لأن التسمية صحيحة في مقدار مهر المثل ، وتنصيف المهر بالطلاق من قبل الدخول حكم ثابت بالنص .. وهو قوله تعالى : « وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيُضَفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ » (٢) . وكذلك لو تزوج أربع نسوة ، أو تزوج كل يوم واحدة ثم يطلقها فإنه يصح نكاحه .

وبهذه المسألة يحتج أبوحنيفة في أنه لا فائدة في الحجر عليه ، لأنه لا ينسد باب اتلاف المال عليه ، ولأنه يتلف ماله بهذا الطريق إذا عجز عن اتلافه بطريق البيع والهبة (٣) .

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ج ٤ ص ١١٦ .

(٢) سورة البقرة / ٢ / آية ٢٣٧ .

(٣) يراجع نكاح السفية تفصيلاً عند الحنفية في كل من :

المبسوط ج ٢٤ ص ١٦٩ ، ١٧٠ ، نتائج الأفكار ج ٩ ص ٣٢٠ وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٩٣ ، تبين الحقائق ج ٥ ص

١٩٩ ، وأدب القاضي ص ٨٢ ، والهداية ج ٤ ص ٢٨٣ .

الرأي:

هذه هي مذاهب الفقهاء في حكم نكاح السفية . ونحن نميل إلى رأي جمهور الفقهاء القائلين بعدم صحة نكاح السفية بغير إذن وليه ؛ لأن النكاح وإن كان تصرفا غير مالي إلا أنه تترتب عليه حقوق مالية من وجوب المهر والنفقة والسكنى . ومن الجائز أن ينكح السفية امرأة شريفة بكثير مهرها ونفقتها فيضرر بذلك . وأيضا فإن السفية إذا نكح من غير إذن وليه يمكن أن يكون نكاحه طريقا لإتلاف ماله والقضاء عليه فإنه ينكح ثم يطلق وهكذا . فلا بد — إذن — من مباشرة الولي لأن ولايته على السفية ولاية نظرية له وماله .

ثانيا : حكم طلاق السفية وخلعه :

إن طلق السفية زوجته نفذ طلاقه في قول أكثر الفقهاء .

وقال ابن أبي ليلى (١) : لا يقع طلاقه لأن البضع يجري مجرى المال بدليل أنه يملكه بمال ، ويصح أن يزول ملكه عنه — كالخلع — فلم يملك التصرف فيه كامال .

وقال الشافعية (٢) : يصح طلاقه ورجعته وخلعه زوجته ولو بأقل من مهر المثل ، ويصح ظهاره وإيلاؤه ونفيه النسب ، لأنها — ما عدا النكاح — لا تعلق لها بالمال الذي حجب لأجله .

والدليل على صحة طلاقه قوله تعالى : «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ» (٣) . ولم يُفَرَّقْ بين السفية وغيره . ولأنه يستفيد بالطلاق . فإنه إن كان قبل الدخول رجع إليه نصف المهر ، وإن كان بعد الدخول سقطت عنه النفقة والكسوة والمصالح . ولو خالغ المحجور عليه بالسفه زوجته صح خُلْعُهُ سواء أكان بإذن وليه أم بغير إذن ، وسواء أكان الخلع بمقدار مهر المثل أم دونه لأنه له أن يطلق مجانا فطلاقه بعوض أولى . ولكن يجب دفع العوض أو بدل الخلع إلى وليه ، فإن سلمت المرأة العوض إلى السفية بغير إذن الولي وكان ديناً لم تبرأ ويسترد منها الولي .

وقال المالكية (٤) بصحة طلاق السفية سواء أكان بيمين حنث فيها أم بغير يمين ، وكذلك الظهار ، وينظر له وليه بوجه المصلحة ، فإن رأى أن يعتق عنه ويمسك عليه زوجته فعل ، وإن رأى ألا يعتق عنه وإن آل ذلك إلى الفراق بينهما كان ذلك له ، ولا يجزیه الصيام ولا الإطعام إذا كان له مال يحمل العتق — أي يفى العتق .

وذهب الحنابلة (٥) إلى صحة طلاق السفية ، لأن الطلاق ليس بتصرف في المال ولا يجري مجرى

(١) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . تابعي كوفي ولد سنة ٧٤ هـ وتوفي سنة ١٤٨ . طبقات الشيرازي ص ٨٤ . وانظر المغني ج ٤ ص ٥٢٧ .

(٢) انظر : نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٧٠ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ١٧٢ والمجموع شرح المذهب ج ١٣ ص ٣٨٠ .

(٣) سورة البقرة / ٢ / آية ٢٢٩ .

(٤) يراجع : منح الجليل ج ٣ ص ١٧٤ ، المدونة الكبرى مجلد ٥ ج ١٢ ص ٢٢١ .

(٥) المغني ج ٤ ص ٥٢٧ .

المال فلا يمنع منه كالإقرار بالحد والقصاص . ولأن السفية مكلف طلق امرأته مختاراً فيقع طلاقه . وإن خالع صح خلعه لأنه إذا صح الطلاق ولا يحصل منه شيء فالخلع الذي يحصل به المال أولى إلا أن العوض لا يدفع إليه .

وذهب الحنفية - جميعاً - إلى صحة طلاق السفية .. وقالوا: لو طلق يقع طلاقه على امرأته لأن الهزل لا يمنع وقوع الطلاق فكذا الحجر بسبب السفه لا يمنع وقوع الطلاق . وإن اختلعت زوجة السفية من زوجها بمال جاز الخلع ، ولم يجب المال عليها لأن الهزل يمنع التزام المال وكذا الحجر بسبب السفه . وإذا وقع الطلاق بما هو صريح في الطلاق يكون رجعيًا . وإن وقع بلفظ الخلع يكون بائناً بينونة صغرى (١) .

وإن قبض السفية عوض الخلع لم يصح قبضه لأنه تصرف في مال فلو أتلفه أو تلف في يده لم يضمن السفية ولم تبرأ المرأة بدفعها إلى السفية عوض الخلع لعدم أهليته للقبض (٢) .

ثالثاً: حكم وصية السفية :

اتفق فقهاء المذاهب على صحة الوصية من السفية البالغ ، لأنه عاقل مكلف ، لأنها تتمحض نفعا له من غير ضرر وهو حصول الثواب له في الآخرة .

فذهب فقهاء (٣) الحنفية إلى القول بصحة وصية السفية البالغ استحساناً (٤) . والقياس (٥) أنها باطلة كوصية الصبي المميز . لأنها بمنزلة تبرعاته في حياته . قالوا: ولكننا نستحسن أن ما وافق الحق منها وما تقرب به إلى الله تعالى ، ولا يكون في غير وجه الفسق ولم يأت بذلك سرف و أمر يستقبحه المسلمون فإنه يجوز ومنفذ ذلك كله من ثلث ماله ، لأن الحجر عليه لمعنى النظر له حتى لا يتلف ماله فيبتلى بالفقر . وهذا المعنى لا يوجد في وصاياه لأن أوان وجوبها بعد موته ، وبعد ما وقع الاستغناء عن المال في أمر دنياه . فإذا حصلت وصاياه على وجه يكون فيه نظر له لا اكتسابه الثناء الحسن بعد موته وجب تنفيذها .

ووجه القياس : أنه لا يصح هبته ولا بيعه ولا تجوز وصيته قياساً على وصية الصبي المميز .

ووجه الاستحسان : أن فساد بيعه وهبته واجارته ليس لفساد عبارته فإنه صحيح العبارة فيما لا يضره ، أو يتردد بين النفع والضرر لكونه مكلفاً حتى يصح منه النكاح . وإنما كان الفساد نظراً له

(١) إراجع: المحيط البرهاني ص ٣٠٧ . وأدب القاضي ص ٨٣ .

(٢) أنظر: المغني والشرح الكبير ج ٤ ص ٥٢٧ . وكشاف القناع ج ٣ ص ٤٥٣ .

(٣) إراجع: نتائج الأفكار ج ٩ ص ٣٢١ ، تبين الحقائق ج ٥ ص ١٩٨ ، والمبسوط ج ٤ ص ٢٤٦ .

(٤) الاستحسان : هو أن يعدل المجتهد عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها لوجه أقوى يقتضي العدول عن الأول .

(٥) القياس : بيان حكم أمر غير منصوص على حكمه بالخاقه بأمر معلوم حكمه بالنص عليه في الكتاب أو السنة : للاشتراك بينهما في علة الحكم . (انظر أصول الفقه لأبي زهرة ص ٢٦٢ ، ٢١٨) .

لصيانة المال عليه لأن المال قوام الآدمي، والنظر له أن تجوز وصيته لأنها تمليك بعد الموت، وانه يستغني عن ماله بعد الموت حتى انه لو لم يوص يزول ماله عن ملكه إلى ورثته، وإذا صحت الوصية زال ماله عن ملكه بثواب يحصل له، فكان النظر في تجوز الوصية بعد ألا يكون فيها سرف و يعلم أن قصده الصلاح، بخلاف الصبي لأنه فاسد العبارة فيما كان ضاراً ضرراً محضاً، أو متردداً بين النفع والضرر، فتكون عبارته في هذه التصرفات بمنزلة عبارة المجنون، ولهذا لم يصح منه شيء من هذه التصرفات.

وذهب فقهاء الشافعية (١) في حكم وصية السفه إلى قولين :

أحدهما: لا تصح وصيته لأنها تصرف في المال فلم تصح من الصبي والمبذر كالهبة.

والثاني: تصح لأنه إنما منع من التصرف خوفاً من إضاعة المال، وليس في الوصية إضاعة المال لأنه إن عاش فهو على ملكه، وإن مات لم يحتج إلى غير الثواب، وقد حصل له ذلك بالوصية. وهذا هو الأصح في المذهب.

وقال الحنابلة (٢): بصحة وصية السفه لأن ذلك محض مصلحته لأنه تقرب إلى الله تعالى بماله بعد غناه عنه ولأنه عاقل فتصح وصيته كالصبي العاقل.

ويرى المالكية (٣): صحة وصية السفه إن لم يخلط في وصيته بألا يتناقض فيها. وكانت موافقة للحق.. فمتى كانت موافقة للحق ولم يتناقض فيها كانت صحيحة منه سواء أكانت لفقير، أم غني، وسواء أكان الموصى له (٤) صالحاً أم فاسقاً. أما إن تناقض في وصيته بأن يقول أوصيت لزيد بدينار، أوصيت له بدينارين كانت باطلة ولو كان الموصى له فقيراً.

وسئل مالك عن وصية المحجور عليه إذا حضرته الوفاة؟ فقال مالك: الأمر المجمع عليه عندنا أن الأحمق، والسفيه، والمصاب الذي يفيق أحياناً أن وصاياهم تجوز إذا كان معهم من عقولهم ما يعرفون به الوصية. وأما من ليس معه من عقله ما يعرف به ما يوصى به أو كان مغلوباً على عقله فلا وصية له. والمدار على صحة الوصية على التمييز (٥).

(١) انظر المذهب للشيرازي ج ٢ ص ٥٧٥ وهو: إبراهيم بن علي بن يوسف فيروزابادي الشيرازي، جمال الدين، أبواسحق. العلامة المناظر الشافعي. ولد في فيروزاباد ودرس ببغداد، وله مصنفات عدة منها «المذهب» في الفقه و«التبصرة» في الأصول و«طبقات الفقهاء» في التراجم. ولد سنة ٣٩٣ وتوفي سنة ٤٧٦ هـ. مقدمة الطبقات والأعلام ١/ ٤٤-٤٥.

(٢) انظر: كشف القناع ج ٣ ص ٤٥٣، المغني ج ٦ ص ٥٢٨.

(٣) انظر: حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٢٩٦، تفسير القرطبي المجلد الأول ص ٦٤٣.

(٤) يفرق الفقهاء بين أوصى له وأوصى إليه.. فاستعملوا الألف في تمليك شيء من مال الموصي أو منافع لمن يشاء.

واستعملوا الثاني في إقامة الإنسان غيرة مقام نفسه بعد موته في بعض شؤون تركته أو كلها والنظر على أولاده.

انظر مقال الولاية على الصغير (أحمد إبراهيم ص ١١).

(٥) يراجع: المدونة الكبرى مجلد ٦ ص ١٥-٣٢. وشرح الزرقاني على الموطن ج ٤ ص ٦٠، ٦١ حديث ١٥٣٢ باب جواز وصية الصغير والضعيف والمصاب والسفيه.

رابعاً : حكم إقرار السفية :

إقرار السفية على نفسه إما أن يكون بالأسباب الموجبة للعقوبات وإما أن يكون بنسب ، أو يكون إقراراً بالزواج ، أو إقراراً بوجوب دين له أو عليه .

فإن أقر المحجور عليه بما يوجب حداً أو قصاصاً كالزنا والسرقة والشرب والقذف والقتل العمد أو قطع اليد فإن ذلك مقبول منه و يلزمه حكم ذلك في الحال باتفاق جميع الفقهاء^(١) . قال ابن المنذر: اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن إقرار المحجور عليه على نفسه جائز إذا كان إقراره بزنا أو سرقة أو شرب خمر ، أو قذف ، أو قتل ، وأن الحدود تقام عليه .

وهو قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ولا أحفظ من غيرهم خلافاً^(٢) .

وذلك لأنه غير متهم في حق نفسه ، و باقراره على نفسه يحصل التطهير لنفسه وآثر عقوبة الدنيا على عقوبة الآخرة . والحجر عليه إنما تعلق بماله فيقبل إقراره على نفسه بما لا يتعلق بالمال .

ولو كان الحد سرقة قطع ولا يلزمه المال .

وإذا أقر بما يوجب القصاص فعفا المقر له فقبل يجب المال لأنه عفو عن قصاص ثابت فصح كما لو ثبت بالبينة وقبل لا يصح ثلثا يتخذ ذلك وسيلة إلى الإقرار بالمال بأن يتواطأ المحجور عليه والمقر له على الإقرار بالقصاص والعفو عنه على مال ، ولأنه وجوب مالٍ مُسْتَنَدُهُ إقراره فلم يثبت كالإقرار بالمال ابتداءً فلذا يسقط وجوب القصاص ولا يجب المال في الحال .

وإن أقر السفية بنسب ولِدٍ صحَّ إقراره ولزمته أحكامه من نفقة وغيرها كالسكنى والإرث ونفقة الزوجة والخادم^(٣) .

وإقراره بالنكاح إذا لم يأذن فيه وليه باطل ، لأنه لا يستقل بالإنياء ولأنه باقراره يفوت مالا .. وهذا عند الشافعية^(٤) .

وعند الحنفية^(٥) : يقبل إقراره بالزوجة لأنه يملك إنشاء النكاح فيملك الإقرار به ، ويجب لها مهر المثل .

واتفق الفقهاء على عدم صحة إقراره بمال كالدين ، أو بما يوجب المال كجناية الخطأ وشبه العمد ، وإتلاف المال وغصبه وسرقته : لأنه محجور عليه لِحَظِّ نفسه وماله فلم يصح إقراره بالمال كالصبي والمجنون ، ولأننا لو قبلنا إقراره في ماله لزال معنى الحجر ، لأنه يتصرف في ماله ثم يُقَرُّ به

(١) يراجع : المبسوط ج ٢٤ ص ١٧٧ ، ونهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٦٩ .

(٢) المغني ج ٤ ص ٥٢٧ .

(٣) كشف القناع ج ٣ ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(٤) مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٢ .

(٥) تبين الحقائق ج ٥ ص ١٩٧ .

فيأخذه المُقرُّ له، ولأنه أقربما هو ممنوع من التصرف فيه كإقرار الراهن على الرهن.

فذهب فقهاء الشافعية (١): إلى أنه إن أقربما لم يقبل إقراره لأنه حجر عليه لحظة فلا يصح إقراره بالمال كالصبي، ولا يقبل إقراره بعين في يده في حال الحجر. ولا يقبل إقراره باتلاف المال أو جناية توجب المال. وقيل يقبل إقراره باتلاف المال لأنه إذا باشر الإتلاف يضمن فإذا أقربه قبل إقراره.

وعدم صحة إقراره بالمال يدل على عدم المطالبة به حال الحجر وبعد فكه ظاهرا وباطنا (٢). لأننا أسقطنا حكم الإقرار لحفظ المال، فلو قلنا انه يلزمه إذا فك عنه الحجر لم يؤثر الحجر في حفظ المال.

وذهب صاحبان (٣) من الحنفية إلى عدم صحة إقرار السفه بمال. وقالوا: لو أودعه رجل مالا فأقر أنه استهلكه لم يصدق على ذلك ولم يلزمه بهذا الإقرار شيء أبدا لأن إقراره غير ملزم إياه المال. وهو فيه كالذي لم يبلغ مادم محجورا عليه. فإن رشد سئل عما أقربه في حال فسادة فإن أقر أنه قد كان استهلكه في حال فسادة لم يلزمه، ولو أقر المحجور عليه أنه أخذ مال رجل بغير أمره فاستهلكه لم يصدق على ذلك لكونه محجورا عن الإقرار بوجوب الدين عليه.

وعند أبي حنيفة (٤): إذا حجر القاضي على حرثم أقر المحجور عليه بدين، أو غصب، أو بيع، أو طلاق، أو نسب، أو قذف، أو زنا فهذا كله جائز عليه. لأن الحجر على الحر بسبب السفه باطل —عنده— فأقراره بعد الحجر كإقراره قبل الحجر بدليل أنه لو شهد تقبل شهادته إن كان عدلا، والإقرار ملزم كالشهادة، فإذا كان الحجر بسبب السفه لا يؤثر في إفساد عبارته ولا يخرج من أن يكون ملزما بطريق الشهادة، فكذلك بطريق الإقرار فإنه يكون ملزما.

وعند الحنابلة (٥): لا يقبل إقرار السفه في حال حجره بمال كالدين أو بما يوجب المال كجناية الخطأ وشبه العمد وإتلاف المال وغصبه ولكن يلزمه ما أقربه بعد فك الحجر عنه، وهو قول الخزقي وأبي ثور لأنه مكلف أقربما لا يلزمه في الحال فلزمه بعد فك الحجر عنه.

وعند المالكية (٦): لا يصح إقرار المحجور عليه للسفه بالنسبة لماله لأنه محجور عليه لحظ نفسه.

خامسا: حكم وجوب الضمان على السفه:

اتفق فقهاء المذاهب على أن الضمان لا يصح إلا من جائز التصرف، أي ممن يصح تصرفه في ماله

(١) يراجع: نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٦٩، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٢.

(٢) أي قضاء: .. وفيما بينه وبين الله تعالى.

(٣) انظر: المبسوط ج ١٨ ص ١٤٥، ١٤٦، الفتاوى الأنقروية ج ٢ ص ٣٣٧.

(٤) انظر: المبسوط ج ١٨ ص ١٤٥.

(٥) انظر: المغني والشرح الكبير ج ٤ ص ٥٣١: ٥٣٥.

(٦) انظر: حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٢٩٦.

لأنه إيجاب مال بعقد، فلم يصح من غير جائز التصرف كالبيع . وعلى هذا فلا يصح ضمان السفينة لعدم صحة تصرفه في ماله .

قال المالكية : « من أودع سفينة ، أو أقرضه شيئاً فأتلفه لم يضمن ولو أذن له أهله ، لأن صاحب السلعة قد سلطه عليها وهو محجور عليه ، ولو ضمن لبطلت فائدة الحجر » (١) .

وقال الحنفية : إذا أودع المحجور عليه غلاماً أو جارية فقتله خطأ كانت قيمته على عاقلته ، لأن الحجر في الأفعال لا يتحقق . فإن أقر المحجور بذلك لم يلزمه مادام محجوراً عليه لأن قوله هدر في التزام المال بنفسه أو الإلزام على عاقلته ، لأنه مخاطب . ولو كان فعله عمداً كان هو كالرشيد في موجهه ، فكذلك إذا كان خطأ يكون هو كالرشيد في أن الدية عليه ، ثم تتحملها العاقلة عنه للتخفيف عليه (٢) .

وقال الشافعية : لو اشترى السفينة أو اقترض من غير محجور عليه وقبض بإذنه أو إقباضه وتلف المأخوذ في يده قبل المطالبة له برده أو أتلفه فلا ضمان في الحال ، ولا بعد فك الحجر ، لأنه فرط في التسليم إليه . لكنه يأنم لأنه مكلف . بخلاف الصبي فإنه لا يأنم ، أما لوبقي بعد رشده ثم أتلفه ضمنه ، وكذا لو تلف وقد أمكنه رده بعد رشده . فلو قال مالكة إنما أتلفه بعد رشده ، وقال آخذه بل قبله ، فإن أقام بينة برشده حال إتلافه غرمه ، وإلا فالمتبادر تصديق آخذه بيمينه .

أما لو قبض — السفينة — شيئاً من محجور عليه ، أو من محجور بغير إذنه أو تلف عنده بعد المطالبة برده فإنه يضمنه . وإن غصب مالا وأتلفه وجب عليه ضمانه ، لأن حجر العبد والصبي أو كد من حجره ، وحجرهما لا يمنع من وجوب ضمان المتلف ، فلأن لا يمنع حجر المبدّر أولى . فإن أودعه مالا فأتلفه ففيه وجهان :

أحدهما : أنه لا يجب ضمانه ، لأنه قرط في تسليمه .

الثاني : يجب ضمانه ، لأنه لم يرض بالإتلاف (٣) .

وقال الحنابلة : إن من عامل السفينة بعد الحجر عليه فهو المتلف لماله ، فإذا حجر عليه فباع واشترى كان ذلك فاسداً ، واسترجع الحاكم ما باع من ماله ورد الثمن إن كان باقياً . وإن أتلفه السفينة ، أو تلف في يده فهو من ضمان المشتري ، ولا شيء على السفينة ، وكذلك ما أخذ من أموال الناس برضاً أصحابها كالذي يأخذه بقرض وشراء ، أو غير ذلك يردّه الحاكم إن كان باقياً ، وإن كان تالفاً فهو من صاحبه علم بالحجر عليه أو لم يعلم ، لأنه إن علم فقد فرط بدفع ماله إلى من حجر عليه ، وإن لم يعلم فهو مفرط إذا كان في مظنة الشهرة . هذا إذا كان صاحبه قد سلطه عليه . فأما إن

(١) حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٢٩٦ .

(٢) انظر: المبسوط ج ٢٤ ص ١٧٧ .

(٣) انظر: نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٦٨ ، المجموع شرح المذهب ج ١٣ ص ٣٧٥ .

حصل في يده باختيار صاحبه من غير تسليط كالوديعة والعارية، فاختار القاضي (١) أنه يلزمه الضمان إن أئلفه أو تلف بتفريطه لأنه أئلفه بغير اختيار صاحبه، فأشبه ما لو كان القبض بغير اختياره، ويحتمل أنه لا يضمن لأن صاحبها عرضها لإتلافه وسلط السفية عليها فأشبه البيع. وأما ما أخذه بغير اختيار صاحبه أو أئلفه كالغصب والجنابة فعليه ضمانه لأنه لا تفريط من صاحب المال (٢).



(١) القاضي أبو يعلى: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء، أبو يعلى. شيخ الحنابلة وعالم عصره في الأصول والفروع والفنون. من أهل بغداد وولي قضاء دار الخلافة. له مصنفات عدة منها «الأحكام السلطانية» و«الايمان» و«المجرد» في الفقه. الأعلام ٦/ ٣٣١.

(٢) انظر: المغني والشرح الكبير ج ٤ ص ٥٢٦.

المبحث الثالث التصرفات التي تختمل الفسخ وتؤثر فيها الزهول

أولاً: حكم الهبة منه وله :

يشترط في الواهب المِلْك وإطلاق التصرف في ماله ، و يشترط في الموهوب له أن يكون فيه أهلية لما يوهب له من تكليف وغيره .

و بناء على هذا : فلا تصح الهبة من السفية لأنه محجور عليه لحظ نفسه فلا يصح تبرعه ، وسواء أذن له الولي أم لم يأذن . لأن الهبة بذل للمال دون مقابل فتكون من التصرفات الضارة . بخلاف الهبة له فإنها ليست بتفويت مال ، بل تحصيل له فيكون قبولها نافعا للسفيه (١) .

ثانياً : حكم الوكالة من السفية :

كل من صح تصرفه في شيء بنفسه ، وكان ممن تدخله النيابة صح أن يوكل فيه رجلاً — كان — أم امرأة . والمحجور عليه السفية لا يُوكَلُ إلا فيما له فعله من الطلاق ، والخلع ، وطلب القصاص .. وكل ما يصح أن يستوفيه بنفسه وتدخله النيابة صح أن يتوكل لغيره فيه (٢) .

ثالثاً : حكم القرض من السفية :

لا يصح القرض إلا من جائز التصرف لأنه عقد على مال ، فلم يصح من السفية ، لأنه تصرف ضار ضرراً محضاً (٣) .

رابعاً : حكم إيداع السفية :

الإيداع — كما بيّنّا — توكليل بحفظ المال .. وعلى هذا فكل من جاز له أن يوكل وهو البالغ العاقل الرشيد جاز له أن يودع . ومن جاز له أن يتوكل جاز له أن يقبل الوديعة . والذي يجوز له أن يتوكل — في المال — البالغ الرشيد ، وعلى هذا فلا يصح إيداع ولا استيداع السفية (٤) .

(١) يراجع : مغني المحتاج ج ٣ ص ١٧١ ، نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٦٦ ، ومنع الجليل ج ٣ ص ١٧٤ ، المغني ج ٦ ص ٦١٢ الروضة البهية ج ٢ ص ١٧ ، وكشاف القناع ج ٣ ص ٤٦١ .

(٢) انظر : المغني ج ٥ ص ٢١٢ ، المجموع ج ١٣ ص ٥٤٤ ، ٥٤٥ .

(٣) المغني ج ٤ ص ٣٥٣ .

(٤) حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٤١٩ .

خامسا: حكم بيعه وشرائه:

اختلف الفقهاء في حكم بيع السفينة وشرائه.. فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن بيع السفينة صحيح، ولكنه موقوف على إجازة وليه. وذهب الشافعية إلى أنه لا يصح بيع السفينة — مطلقا — سواء أجازته الولي أم لم يجزه وسواء أأذن له أم لا؛ وهو أن يتصف بالبلوغ والصلاح في دينه وماله فلا يصح بيع السفينة ولو كان بغبطة^(١).

قال المالكية (٢): ما باعه المولى عليه بغير إذن وليه فالبيع موقوف على إجازته، أو رده، فإن أجازته وكان سدادا جاز، وإن رده وكان المحجور قد قبض الثمن فإن وجده المبتاع بحاله وعرفه بعينه أخذه، وإن كان مما لا يعرف بعينه فإنه لا يكون له إلا أن تشهد البينة أنها لم تفارقه من حين قبضه وأن الذي وجده بيده هو ما قبضه، وإلا فلا، وإن كان قد أنفق في مصالح نفسه التي لا غنى له عنها أخذ من ماله، وإلا خسر المبتاع. ولا يكون له الرجوع به في ماله ولا يلتفت إلى إقرار المولى عليه في شيء من ذلك.

قال ابن رشد: بيع السفينة فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن البيع يرد ولا يتبع بشيء من الثمن. وهو قول ابن القاسم في المدونة. وهو أضعف الأقوال.

الثاني: أن البيع يرد إن رأى ذلك الوصي، ولا يبطل الثمن عن السفينة، ويؤخذ من ماله وهو قول أصبغ^(٣).

الثالث: أن البيع يمضى ولا يرد، إلا أن يكون ما باع أقل من القيمة، أو باع ما غيره أحق بالبيع. فلا يختلف في أن البيع يرد وإن لم يبطل الثمن عن التيمم لإدخاله إياه فيما لا بد له منه. أما إذا باع السفينة من ماله أو أنفق ثمنه في شهواته فلا اختلاف في أنه يرد ولا يتبع بالثمن سواء أكان الذي باع يسيرا أم كثيرا. أصلا، أم عرضا. وهو محمول فيما باع وقبض من الثمن على أنه أنفق فيما لا بد حتى يثبت أنه أنفق فيما له منه بد.

وإذا ادعى المولى عليه في شيء باعه أنه باعه قبل أن يجوز له البيع وقال المبتاع: بعد أن جاز له البيع فالبيئة على البائع لأنه يريد فسخ بيع قد تم. ولا ين سحنون: إن القول قول السفينة.

وقيل في المدونة^(٤) يصح تصرفه في الشيء اليسير كتصرفه بدرهم فليس للولي رده، بل يكون

(١) انظر: مغني المحتاج ج ٢ ص ٣٢٢.

(٢) يراجع: العقد المنظم للحكام ص ٢٠٢، منح الجليل ج ٣ ص ١٧٤، والذخيرة ص ٣١٣، بلغة السالك ج ٢ ص ١٢٨ وشرح الحرشي ج ٥ ص ٢٩٢.

(٣) أصبغ بن فرج بن سعيد بن نافع المصري، الإمام الثقة المحدث. له مصنفات عدة منها كتاب الأصول وتفسير حديث الموطأ للإمام مالك. توفي بمصر سنة ٢٢٥ هـ. الشرح الصغير ج ٤ ص ٨٥٣.

(٤) المدونة الكبرى مجلد ٥ ج ١٢ ص ٢٢٢.

ماضيا ، ولا يحجر عليه فيه كدرهم لعيشه وعيش ولده وأم ولده من لحم و بقل وخبز وغسل ثياب ، وما يلحق به رأسه وأجرة حمام بالمعروف ، فلا يحجر عليه فيه ولا يرده الولي ، لأنه من ضرورات المعاش ، ولأنه يسير وهو يدفع إليه نفقته فيشتري بها ما يصلحه .

وقال فقهاء (١) الحنابلة : يصح بيعه بإذن وليه ولو في الكثير بتفويض البيع والشراء إليه . و يصح تصرف سفيه بغير إذن وليه في شيء يسير ، لأن الحكمة في الحجر خوف ضياع المال ، وهو مفقود في اليسير .

وذهب الصاحبان (٢) من الحنفية : إلى أنه لما صح الحجر ، فلا ينفذ بيعه إذا باع توفيراً للفائدة الحجر عليه ، فينعقد بيعه موقوفاً وإن كان فيه مصلحة بأن كان بمثل القيمة أو كان البيع رابحاً ، وكان الثمن باقياً في يده ، فإن أجاز له الحاكم نفذ لأن ركن التصرف قد وجد ، والتوقف للنظر له ، وقد نصب الحاكم ناظراً له فيتحرى المصلحة فيه . وإن كان الثمن أقل من القيمة ، أو كان البيع فاسداً ، أو لم يبق الثمن في يده لم يحجزه ، لأن فيه ضرراً بالمحجور ، لأن المبيع يزول عن ملكه بغير ثمن يحصل له وقت الإجازة ، ولو باع قبل حجر القاضي جاز عند أبي يوسف لأنه لا بد من حجر القاضي حتى يكون السفية محجوراً عليه — عنده — ، ولأن الحجر على السفية دائر بين النفع والضرر ، والحجر هنا لنظره فلا بد من إجازة لفعله . وعند محمد لا يجوز بيعه لأنه يبلغ محجوراً عليه عنده ، إذ العلة هي السفه .

و يقول الزيلعي في التبيين (٣) :

« السفية في تصرفاته بمنزلة الصبي المميز : إذا باع أو اشترى فإجازه الحاكم يجوز ، وما لا يجيزه فلا يصح ؛ لأن تصرفاته ليست بباطلة بل هي موقوفة لاحتمال وقوعها مصلحةً . فإذا رأى القاضي وقوعها مصلحةً يجيزها ولا يردها بمنزلة الصبي الذي يعقل . إلا أنه يفارقه في خصال أربع :

الأولى : أنه يجوز للأب ولوصي الأب أن يتصرف على الصغير يشتري له مالا ويبيع ، ولا يجوز تصرف الأب ولا وصي الأب على البالغ السفية إلا بأمر الحاكم .

الثانية : أنه يجوز نكاحه ولا يجوز نكاح الصبي العاقل .

الثالثة : أنه يجوز طلاقه ولا يجوز طلاق الصبي العاقل .

الرابعة : أن وصايا الغلام الذي قد بلغ مفسداً باطلة قياساً ، ولكن نستحسن أن ما وافق الحق منها وما تقرب به إلى الله تعالى جائز . .

وأما عند أبي حنيفة فإنه يصح بيعه و ينفذ سواء أأجازه الحاكم أم لم يحجزه لأنه لا يرى الحجر عليه .

(١) انظر: كشاف القناع ج ٣ ص ١٥١ .

(٢) انظر: نتائج الأفكار ج ٩ ص ٣١٨ ، وشرح العناية للبايرتي بهامشه ص ٣١٨ .

(٣) تبيين الحقائق ج ٥ ص ١٩٨ .

وذهب الشافعية إلى أنه لا يصح من المحجور عليه لفسه بيع ولو بغبطة، ولا شراء ولو في الذمة لمنافاة الحجر، لأن الحجر شرع لحفظ ماله وإن أذن له الولي، وقدر العوض؛ لأن تصحيح ذلك يؤدي إلى إبطال معنى الحجر.

وقيل: يصح بيعه لأنه عقد معاوضة فملكه بالإذن كالنكاح والأرجح القول بعدم الصحة، لأن القصد من البيع والشراء المال، وهو محجور عليه في المال، ولأن البيع والشراء يختلف لأنه قد يزيد سعر السوق وينقص.. فافتقر إلى عقد الولي بخلاف النكاح فإنه لا يقصد به المال (١).

حكم تصرف السفية المأذون له في البيع والشراء:

إذا أذن ولي السفية له في البيع والشراء فهل يصح منه؟

ذهب فقهاء الحنفية (٢) إلى أنه لا بأس للقاضي أن يدفع إلى السفية شيئاً من ماله ويأذن له بالتجارة للاختبار، فإن أنس منه رشداً دفع إليه الباقي، ولا يجوز إذن الأب للسفية، لانقطاع ولاية الأب عنه بالبلوغ. وإذا باع بعد الإذن له بما لا يتغابن الناس فيه فلا يجوز بيعه لأنه بيع محاباة فيكون تبرعاً. وإذا باع بما يتغابن الناس فيه يجوز ويكون أمر القاضي له إخراجاً له من الحجر في التصرفات الدائرة بين النفع والضرر لأن الحجر إنما شرع نظراً له إبقاء ماله. فإذا أذن له القاضي فالظاهر أنه رأى النظر في الإطلاق. فإن وهب — السفية المأذون — أو تصدق لم يجز ذلك لأن القاضي إنما أذن له في التجارات والإطلاق في التجارات لا يوجب ارتفاع الحجر في التبرعات.

وجاء في الفتاوى (٣) الأنقروية:

أن الأذن من الأب والوصي والقاضي للصبي والصبية لا يقبل التخصيص لا بنوع ولا بزمان ولا بمكان ولا بقوم بأعيانهم، وكذا الإذن في الشراء لا يقبل النهي عن بيع ما اشتراه لأنه فك الحجر. وإذن الحاكم للصبي وله أب أوجد جائز. وإذا مات الحاكم لم يكن حجراً على الصغير، وليس للأب الحجر عليه، لأن ذلك حكم من الحاكم فلا يبطل بموته، ولا ينقضه أحد، وإن مات الأب أو الوصي يبطل الإذن بموتهما.

وذهب الحنابلة (٤) في هذا إلى وجهين:

أحدهما: أنه يصح لأنه عقد معاوضة فملكه بالإذن كالنكاح ولأنه عاقل محجور عليه فصح تصرفه بالإذن فيه كالصبي، يحقق هذا أن الحجر على الصبي أعلى من الحجر على السفية، والصبي يصح تصرفه بالإذن فالسفية أولى، ولأننا لو منعنا تصرفه بالإذن لم يكن لنا طريق إلى معرفة رشده واختباره.

(١) يراجع: نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٦٦، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧١، والمجموع شرح المهذب ج ١٣ ص ٣٧٥.

(٢) انظر: المبسوط ج ٢٤ ص ١٧٥، حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ١٢٩.

(٣) الفتاوى الأنقروية ج ٢ ص ٣٤٠.

(٤) المغني ج ٤ ص ٥٣٧.

والوجه الثاني: أنه لا يصح الإذن للسفيه لأن الحجر عليه لتبذيره وسوء تصرفه، فإذا أذن له فقد أذن فيما لا مصلحة فيه فلم يصح، كما لو أذن في بيع ما يساوي عشرة بخمسة.

وعند المالكية (١):

تصرف السفيه بعد الحجر مردود — مطلقا — ولو حسن تصرفه، ما لم يحصل الفك عنه من وصي أو حاكم أو مقدم، لوجود علة الحجر عليه وهي الحكم بحجره. وقال ابن القاسم: إذا رشد فتصرفه ماض قبل فك الحجر لأن علة رد تصرفه وجود السفه وقد زال برشده.

وعند الشافعية (٢):

لا يصح تصرف السفيه — مطلقا: سواء أكان مأذونا له أم غير مأذون، لأنه محجور عليه لحفظ ماله، ومع الإذن له تفويت لمصلحة الحجر عليه.

الرأي:

ونحن نميل إلى رأي الفقهاء القائلين بصحة الإذن له في التصرفات الدائرة بين النفع والضرر لحاجتنا إلى الوقوف على رشده، وللتأكد من ذلك باختباره وممارسته أساليب البيع والشراء — كما بينا في ترجيحنا لجواز الإذن للصبي العاقل.



(١) انظر: بلغة السالك ج ٢ ص ١٣٠.

(٢) انظر: نهاية المحتاج ج ٢ ص ٣٦٦.

المبحث الرابع حكم العبادات المالية الواجبة على السفيه

اتفق جميع الفقهاء على أن السفيه لا يبطل حقوق الناس ولا حقوق الله تعالى، وعلى أن حكم السفيه كالرشيد في العبادات الواجبة مطلقاً كالصلاة والصوم والمندوبة البدنية، لاجتماع شرائط التكليف فيه من عقل وبلوغ وإن كان مفسداً. وبسبب الفساد لا يستحق النظري إسقاط شيء من حقوق الشرع عنه. بمنزلة الفاسق الذي يقصر في أداء بعض الفرائض لا يستحق بفسقه التخفيف في حكم الخطاب.

وهذا بخلاف ما أوجبه السفيه على نفسه — كما في مباشرة التصدق — لتوهم معنى التبذير فيه. أما فيما أوجب الله تعالى فلا يتوهم فيه معنى التبذير فهو المصلح فيه سواء، وينبغي للحاكم أن ينفذ له ما أوجب الله تعالى عليه من ذلك إذا طلبه، من أداء زكاة ماله. إلا أن القاضي يدفع إليه قدر الزكاة ليفرقها بنفسه على الفقراء لأن الواجب عليه الأداء وهو عبارة عن فعل يفعله، والأداء منه عبادة فلا يحصل إلا بنيته.

ولكن يدفع القاضي معه أمينا كيلا يصرفها في شهواته.

وكذلك تجب على السفيه نفقة أقاربه، ولكن القاضي لا يدفع إليه المال بل يدفعه بنفسه إلى ذوي الرحم المحرم منه لأنه لا حاجة هنا إلى فعله ونيتته ويجب على القاضي أن يتحرى ليتأكد من ثبوت القرابة للسفيه وثبوت عسرتهم وحاجتهم إلى النفقة.

وإن أحرم السفيه بالحج صح إحرامه لأنه مكلف أحرم بالحج فيشبه الرشيد، ولأن ذلك عبادة فصحت منه كسائر العبادات، ثم إن كان أحرم بفرض دفع النفقة إليه من ماله ليسقط الفرض عن نفسه، وإن كان تطوعاً كانت نفقته في السفر كنفقته في الحضر، وتدفع إليه لأنه لا ضرر في إحرامه.

ويصح من السفيه نذر عبادة بدنية من حج وغيره كصوم وصلاة لأنه غير مجبور عليه في بدنه، ولا يصح منه نذر عبادة مالية كصدقة وأضحى لأنه تصرف في المال، وَيُكْفَرُ بالصيام. وإن لزمته كفارة يمين أو لزمته كفارة ظهار أو قتل كَفَرَّ بالصوم لأن المال يضره (١).

(١) تراجع أحكام عبادات السفيه تفصيلاً في كل من:

أ — المبسوط ج ٢٤ ص ١٧٤.

ب — نتائج الأفكار ج ٩ ص ٣٢٠، ٣٢١.

ج — مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٢، ١٧٣.

د — تبيين الحقائق ج ٥ ص ١٩٦.

هـ — المحيط البرهاني ص ٣٠٦.

و — المغني والشرح الكبير ج ٤ ص ٥٢٩.

ز — كشاف القناع ج ٣ ص ٤٥٤.

ح — مغني المحتاج ج ٢ ص ١٧٢، ١٧٣.

ط — نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٧١.

ي — المجموع ج ١٣ ص ٣٧٥.

المبحث الخامس فك الحجر عن السفينة

اختلف الفقهاء القائلون بجواز الحجر على السفينة في زوال الحجر عنه وانتهائه . هل يحتاج إلى فك من القاضي أم لا ؟ كما اختلفوا في ابتداء الحجر عليه — سابقا — . وذلك لأن السفينة أمر مجتهد فيه ومختلف فيه .

فذهب فقهاء الشافعية وأكثر المالكية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية إلى أنه لا يزول الحجر عن السفينة إلا بحكم القاضي كما ثبت الحجر عليه بحكم القاضي . وذهب محمد من الحنفية وابن القاسم من المالكية وأبو الخطاب من الحنابلة إلى أنه يزول الحجر عن السفينة بزوال السفينة لأن السفينة سبب الحجر وعلة ، فيزول بزواله كما في حق الصغير والمجنون .

ووجهة الجمهور أنه حجر ثبت بحكم الحاكم فلا يزول إلا به كالحجر على المدين ، ولأن الرشد يحتاج إلى تأمل واجتهاد في معرفته ، وزوال التبذير مختلف فيه ، فكان زواله كابتداء الحجر عليه . وفارق الصبي والمجنون فإن الحجر عليهما بغير حكم حاكم فيزول بغير حكم .

وثمره الاختلاف بين الفريقين تظهر في تصرفات السفينة إذا صار مصلحا وتصرف في ماله بالبيع والشراء مثلا فإنه لا يصح تصرفه قبل حكم القاضي بزوال الحجر عند الجمهور ، ويصح تصرفه لزوال علة الحجر وهي السفينة بصلاحه في ماله عند محمد وابن القاسم .

وعند أبي حنيفة لا يُتَصَوَّرُ زوال الحجر عن السفينة ، لأنه لا يرى الحجر عليه في الأصل (١) .



(١) تراجع أدلة كل من الفريقين في مبحث ابتداء الحجر على السفينة في موضعه من هذا المبحث و ينظر :
المغني ج ٤ ص ٥٢٥ ، الذخيرة ص ٣١٧ ، شرح مجلة الأحكام ج ٢ ص ٦٤٢ ، نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٦٥ ، البدائع ج ٩ ص ٤٤٧٢ ، تبين الحقائق ج ٥ ص ١٩٤ وتكملة البحر الرائق ج ٨ ص ٩١ .

المراجع

أولاً: القرآن الكريم وعلومه:

أ- القرآن الكريم

١- القرآن الكريم

ب- التفسير

٢- أحكام القرآن: ابن العربي: محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أحمد، بن أحمد، أبوبكر، المعافري، الإشبيلي، المالكي، ابن العربي تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٣- أحكام القرآن: الجصاص: أحمد بن علي، أبوبكر الرازي الجصاص الحنفي، المطبعة البهية المصرية، القاهرة، ١٣٤٧ هـ.

٤- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العماري، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، دور تاريخ.

٥- الانتصاف على الكشاف - على هامش الكشاف للزخشري -، أحمد بن المنير الإسكندري - الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م.

٦- تفسير السراج المنير، الخطيب الشربيني، الطبعة الثانية، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان.

٧- تفسير القرآن الحكيم «تفسير المنار» الشيخ محمد عبده والشيخ محمد رشيد رضا، مطبعة المنار بالقاهرة، إصدار الهيئة المصرية العامة للكتاب دون تاريخ.

٨- تفسير غريب القرآن: ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، مطبوع.

٩- جامع أحكام القرآن، القرطبي: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، أبو عبدالله الأنصاري الحزرجي القرطبي، طبعة دار الشعب بالقاهرة، دون تاريخ.

١٠- جامع البيان في تفسير القرآن، الطبري: محمد بن جرير، أبوجعفر الطبري، المطبعة

الأميرية بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٥ هـ.

- ١١- الكشف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، الزمخشري: محمود بن عمر، الطبعة الثانية، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م.
- ١٢- لباب التأويل في معاني التنزيل: الحازن: علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي. علاء الدين الشهرى بالحازن، مطبعة الحلبي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.
- ١٣- مَجْمَعُ البيان في تفسير القرآن والفرقان: الطبرسي الكبير: الفضل بن الحسن بن الفضل، أبوعلي، مخطوط بمكتبة الجامع الأزهر.
- ١٤- معجم ألفاظ القرآن الكريم: لجنة من كبار علماء الدين واللغة، طبعة الهيئة الهامة للكتاب بالقاهرة، دون تاريخ.
- ١٥- مفاتيح الغيب، «تفسير الفخر الرازي - التفسير الكبير»: الفخر الرازي، المطبعة البهية بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.

ثانياً- الحديث:

- ١٦- بدائع المنن في ترتيب مسند الشافعي: الساعاتي: أحمد عبدالرحمن البنا الشهرى بالساعاتي، الطبعة الأولى، القاهرة.
- ١٧- التابع الجامع للأصول في أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم): منصور علي ناصف (من علماء الأزهر الشريف)، ٤ مجلدات، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة. الطبعة الرابعة دون تاريخ.
- ١٨- الجامع الصحيح «سنن الترمذي»: الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة، أبوعيسى، طبعة القاهرة، دون تاريخ.
- ١٩- دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله «صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة والسلام»: النعمان بن محمد بن منصور بن حيون التميمي المغربي «أبوحنيفة القاضي» دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية دون تاريخ.
- ٢٠- السنن الكبرى - (سنن البيهقي): البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي، أبوبكر، الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ.
- ٢١- سنن الدارقطني: الدارقطني: الحافظ علي بن محمد. طبع «المطبع الأنصاري».
- ٢٢- سنن الدارمي: الدارمي: عبدالله بن عبدالرحمن، أبومحمد الدارمي، طبعة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

- ٢٣- سنن ابن ماجه: ابن ماجه: الحافظ محمد بن يزيد القزويني، أبو عبد الله، ابن ماجه، مطبعة الحلبي وشركاه، القاهرة ١٣٧٣-١٩٥٣ م.
- ٢٤- سنن النسائي: النسائي: أحمد بن علي بن شعيب، أبو عبد الرحمن النسائي.
- ٢٥- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك بن أنس: الزرقاني: العلامة محمد بن عبد الباقي بن يوسف، أبو عبد الله.
- ٢٦- صحيح السنن (سنن أبي داود): أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني: أبو داود، المطبعة الخيرية بالقاهرة وعلى هامشه شرح الزرقاني، دون تاريخ.
- ٢٧- صحيح مسلم بشرح النووي: الشرح للنووي: يحيى بن شرف النووي الشافعي، أبو زكريا- على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم، أبي الحسين، المطبعة المصرية ومكتبتها بالقاهرة دون تاريخ.
- ٢٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين- على صحيح الإمام البخاري: محمد بن اسماعيل أبو عبد الله، طبعة المطبعة البهية المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ.
- ٢٩- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: الساعاتي: أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ.
- ٣٠- فيض القدير شرح الجامع الصغير: العلامة عبد الرؤوف المناوي، الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ- ١٩٣٦ م بالقاهرة.
- ٣١- المستدرک: الحاكم النيسابوري.
- ٣٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل: ابن حنبل: الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، إصدار المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، طبعة دار صادر للطباعة والنشر بيروت ١٣٨٩ هـ- ١٩٦٩ م.
- ٣٣- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: فنسك: آرندجان فنسك المستشرق الهولندي «من الكتب الستة ومسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل، مطبعة بريل بمدينة ليدن سنة ١٩٥٥ م (٦ أجزاء).
- ٣٤- المنتقى من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: ابن الجارود: عبد الله بن علي، أبو محمد، ابن الجارود النيسابوري، مجلد واحد، طبعة مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة سنة ١٣٨٢ هـ- ١٩٦٣ م.
- ٣٥- الموطأ: الإمام مالك: مالك بن أنس بن مالك الأصمعي الحميري، أبو عبد الله، تخريج

وتصحیح محمد فؤاد عبد الباقي، مجلد واحد طبعة دار الشعب بالقاهرة، دون تاريخ.

٣٦— نَصَبُ الراية لأحاديث الهداية: الزيلعي: عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي، جمال الدين، أبو محمد، إصدار المجمع العلمي بديهييل— سورت بالهند، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ— ١٩٣٨م.

٣٧— نيل الأوطار شرح مُتَقَى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار: الشوكاني: محمد بن علي بن محمد قاضي قضاة القطر اليماني، طبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة، طبعة أخيرة دون تاريخ— ٨ أجزاء في ٤ مجلدات.

ثالثا— اللغة:

٣٨— القاموس المحيط: الفيروزآبادي: محمد بن يعقوب، مجد الدين الفيروزآبادي، ٤ أجزاء في مجلدين طبعة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٧١هـ— ١٩٥٢م.

٣٩— لسان العرب: ابن منظور: محمد بن مكرم، جمال الدين، الأنصاري، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة «الطبعة الثانية» — ٢٠ جزءا— ١٣٧١هـ— ١٩٥٢م.

٤٠— مختار الصحاح: الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مجلد واحد، طبعة المطابع الأميرية ببولاق— القاهرة. ١٣٥٥هـ.

٤١— المصباح المنير: الفيومي: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، الطبعة الثانية، المطابع الأميرية ببولاق— القاهرة (جزءان) ١٣٢٤هـ— ١٩٠٦م.

٤٢— النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير: المبارك بن محمد بن محمد الجزري، مجد الدين، أبوالسعادات المعروف بابن الأثير، المطبعة العثمانية، دون تاريخ.

رابعا: أصول الفقه:

٤٣— الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي: علي بن أبي علي مجد أبوالحسن سيف الدين الآمدي، طبعة محمد علي صبيح بالقاهرة سنة ١٣٨٧هـ— ١٩٦٨م.

٤٤— الأشباه والنظائر: ابن نُجَيْم: زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم الحنفي. مطبعة الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٧هـ— ١٩٦٨م.

٤٥— أصول السرخسي: السرخسي: محمد بن أحمد بن سهل، أبوبكر السرخسي، مطبعة دار الكتاب العربي بالقاهرة سنة ١٣٧٢هـ.

٤٦— التقرير والتحجير: ابن أمير الحاج: محمد بن محمد بن الموقت، أبوعبدالله، شمس الدين—

على تحرير ابن الهمام في الأصول — طبعة المطابع الأميرية ببولاق — القاهرة سنة ١٣١٦ هـ.

- ٤٧ — تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع: الدبوسي: عبيد الله بن عمر بن عيسى أبو زيد الدبوسي، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٥ أصول فقه.
- ٤٨ — التلويح على شرح التوضيح لمن التنقيح: التفتازاني: مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين، طبعة دار الكتب العربية الكبرى — مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة دون تاريخ.
- ٤٩ — التوضيح شرح متن التنقيح: البخاري: عبيد الله بن مسعود البخاري. مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة. وعليه شرح التلويح للتفتازاني.
- ٥٠ — شرح المنار: ابن ملك: عبد اللطيف بن عبدالعزيز بن الملك.
- ٥١ — الفروق: القرافي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي القرافي. طبعة مطبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٦ هـ.
- ٥٢ — فواتح الرحوت: الأنصاري: عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، الطبعة الأولى، المطابع الأميرية ببولاق — القاهرة.
- ٥٣ — قواعد الأحكام في مصالح الأنام: ابن عبد السلام: عبدالعزيز بن عبد السلام، عز الدين، السلمي، (جزءان في مجلد واحد) مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة طبعة جديدة مضبوطة ومنقحة سنة ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م.
- ٥٤ — كشف الأسرار: البخاري: عبدالعزيز بن أحمد بن محمد (على أصول البزدوي: علي بن محمد، أبو الحسن البزدوي) طبعة سنة ١٣٠٧ هـ.
- ٥٥ — كشف الأسرار: النَّسْفِي: عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات، حافظ الدين النسفي (وهو شرح المنصف على المنار)، المطابع الأميرية ببولاق — القاهرة، الطبعة الأولى — سنة ١٣١٦ هـ.

خامسا — الفقه:

أ — الفقه الحنبلي:

- ٥٦ — السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرّاني، أبو العباس تقي الدين، طبعة القاهرة سنة ١٣٨١ هـ — ١٩٦١ م وطبعة جديدة صادرة عن دار الشعب بالقاهرة سنة ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م الطبعة الرابعة عن دار الكتاب العربي بمصر سنة ١٩٦٩ م.

- ٥٧- الفتاوى الكبرى: ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني أبو العباس، تقي الدين، تقديم وتعريف حسنين مخلوف مفتي مصر السابق - ٥ أجزاء في ٥ مجلدات - طبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة، دون تاريخ.
- ٥٨- القواعد في الفقه الإسلامي: ابن رجب: الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، أبو الفتوح، السلامي البغدادي ثم الدمشقي، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- ٥٩- كشاف القناع عن متن الإقناع: البهوتي: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، طبع القاهرة.
- ٦٠- مختصر الخرقى: الخرقى: عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد، أبو القاسم الخرقى، (متن وعليه المقنع لابن قدامة) طبعة دار الكتاب العربي ببيروت - لبنان. سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ٦١- المغني: ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد، أبو محمد، ابن قدامة المتوفي سنة ٦٢٠ هـ مخطوط رقم ١٧ فقه حنبلي بدار الكتب المصرية، ومطبوع طبعة دار الكتاب العربي ببيروت لبنان (في ١٢ مجلدا) وعليه الشرح الكبير على متن المقنع والمتن للمصنف والشرح لابن قدامة: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد، أبو الفرج، شمس الدين، ابن قدامة المقدسي المتوفي سنة ٦٨٢ هـ.
- ب- الفقه الحنفي:
- ٦٢- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: الكاساني: الإمام أحمد بن مسعود، أبو بكر، علاء الدين الكاساني الحنفي، مطبعة العاصمة بالقاهرة، الناشر زكريا علي يوسف (١٠ أجزاء) دون تاريخ.
- ٦٣- تبين الحقائق (شرح كنز الدقائق للنسفي): الزيلعي: عثمان بن علي بن محجن، فخر الدين، الزيلعي، مطبوع في ٦ مجلدات، القاهرة، ١٣١٤ هـ.
- ٦٤- تكملة البحر الرائق (شرح كنز الدقائق): الطوري: عبد القادر بن عثمان الطوري القاهري (وهو الجزء الثامن من البحر لابن نجيم)، الطبعة الأولى بالمطبعة العلمية بالقاهرة، دون تاريخ.
- ٦٥- جامع أحكام الصغار (أحكام الصغار): الأسروشنى: محمد بن محمود بن حسين، مجد الدين، أبو الفتوح، الأسروشنى - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم ١٧ فقه حنفي - ومطبوع.

- ٦٦- حاشية الدرر شرح الفرر: مولانا عبدالخللم، مطبوع بدار سعادت (السعادة) سنة ١٣١١ هـ.
- ٦٧- حاشية ابن عابدين (المسماة: رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار): ابن عابدين: محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن عابدين الدمشقي. مطبوع في ٨ مجلدات، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- ٦٨- درر الحكام في غرر الأحكام: المنلا خسرو: محمد بن فرامزين علي المعروف بالملأ أو المنلا (المولى) خسرو، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة برقم ٦٦٦، ٧٥١-٧٥٦، ٨٠٨، ٨٥١، ٨٥٥ ومن ١٠٣٠-١٠٦٥ فقه حنفي. طبعة الآستانة سنة ١٢٨٦ هـ.
- ٦٩- درر الحكام شرح مجلة الأحكام (شرح على مجلة الأحكام العدلية العثمانية): الشريف علي حيدر بن جابر بن عبدالمطلب الرئيس الأول لمحكمة التمييز وأمين الفتيا ووزير العدلية في الدولة العثمانية، تعريب المحامي فهمي الحسيني... منشورات مكتبة النهضة ببغروت وبغداد (٤ مجلدات حجم كبير) دون تاريخ.
- ٧٠- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة: صدر الدين: محمد بن أحمد بن عبدالرحمن العثماني، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة برقم ١١٨٥ فقه حنفي.
- ٧١- الدعوى والبيانات (وهو جزء من كتاب الأصل ويقال له المبسوط): الشيباني: محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة برقم ٣٣، ٦٢٣ ومن ق ٢٠٠ فقه حنفي.
- ٧٢- شرح الدر المختار: الحصني: محمد بن علي بن محمد، علاء الدين، الحصني، مطبعة صبيح بالقاهرة، دون تاريخ.
- ٧٣- شرح العناية على الهداية: البابرتي: محمد بن محمود، أكمل الدين البابرتي، المتوفي سنة ٧٨٦ هـ.
- ٧٤- الفتاوي الأنقروية: مجموعة من العلماء الترك على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، طبعة بولاق بالقاهرة سنة ١٢٨١ هـ ملتزم الطبع: سليمان أغا تصحيح: الشيخ محمد قطة العدوي ومحمد الصباغ.
- ٧٥- الفتاوي الهندية (العالمكيريّة): جماعة من العلماء الهنود على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، الطبعة الثانية ١٣١٠ هـ.
- ٧٦- المبسوط: السرخسي: محمد بن سهل، أبوبكر، شمس الدين السرخسي (٣٠ مجلدا) طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة، دون تاريخ.

- ٧٧- المحيط البرهاني: المرغيناني: محمد بن أحمد بن عبدالعزيز البخاري المرغيناني، برهان الدين، مخطوط بدار القلم.
- ٧٨- نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار (تكملة فتح القدير) قاضي زادة أحمد بن قودر، شمس الدين المعروف بقاضي زادة أفندي عسكر روملي (النتائج والفتح مطبوعان معا) ١٠ مجلدات - طبعة أولى بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة.
- ٧٩- الهداية (شرح بداية المبتدىء) المرغيناني: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، أبو الحسن المرغيناني، مطبوع (٤ أجزاء في مجلدين) بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة.

ج- الفقه الشافعي:

- ٨٠- إحياء علوم الدين: الغزالي: الإمام أبو حامد، طبعة دار الشعب بالقاهرة - ٦ أجزاء في ٤ مجلدات، دون تاريخ.
- ٨١- الأم: الإمام الشافعي: محمد بن ادريس بن شافع، أبو عبد الله، طبعة دار الشعب بالقاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٨٢- تحفة المحتاج لشرح المنهاج: ابن حجر: أحمد بن محمود بن محمد بن علي بن حجر، شهاب الدين الهيثمي، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٧٢ فقه شافعي، ومطبوع.
- ٨٣- تكملة المجموع (شرح المذهب): محمد نجيب المطيعي (وهي التكملة الثانية) الناشر زكريا علي يوسف، مطبعة الإمام علي بالقاهرة.
- ٨٤- شرح مختصر المزني: أبو اسحق الترمذی، علي هامش كتاب الأم للإمام الشافعي، طبعة دار الشعب بالقاهرة سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٨٥- الفتاوى الكبرى الفقهية: ابن حجر: أحمد بن محمود بن محمد بن علي بن حجر، شهاب الدين الهيثمي.
- ٨٦- المجموع «شرح المذهب»: النووي: محيى الدين بن شرف، أبو زكريا، النووي، طبعة دار الفكر - ٢٠ جزءا دون تاريخ.
- ٨٧- مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد الشربيني الخطيب، ٤ مجلدات، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.
- ٨٨- المذهب في فقه الإمام الشافعي: الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو اسحاق الفيروزآبادي الشيرازي، جزءان، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي

بالقاهرة ١٣٧٩هـ — ١٩٥٩م.

- ٨٩— نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المنوفي المصري الأنصاري، شمس الدين الشهير بالشافعي، الصغير، ٨ أجزاء في ٤ مجلدات مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٦—١٩٦٧م.

د. الفقه المالكي:

- ٩٠— أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك (الشرح الصغير): الدردير: أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المالكي الأزهري الحلوتي، أبو البركات الشهير بالدردير، والكتاب شرح لمختصر العلامة خليل بن اسحاق طبعة دارالمعارف بالقاهرة، ٤ مجلدات، سنة ١٣٩٢هـ— ١٩٧٢م.

- ٩١— بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد الحفيد: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، أبو الوليد القرطبي، جزآن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ — ١٩٦٠م.

- ٩٢— بُلغة السالك لأقرب المسالك: الصاوي: أحمد بن محمد الصاوي، المالكي المصري، طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة، دون تاريخ.

- ٩٣— الذخيرة: القرافي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله البهنسي الصنهاجي المصري، شهاب الدين المعروف بالقرافي، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة برقم ١٩٧٨٣ فقه مالكي (٦ مجلدات).

- ٩٤— شرح الخرشي (شرح لمختصر خليل بن اسحاق): الخرشي: محمد أبو عبد الله الخرشي، المطبعة الأميرية ببولاق— القاهرة، الطبعة الثانية ١٣١٧هـ — العقد المنظم للحكام فيما بين أيديهم من العقود والأحكام: الكناني: عبد الله بن عبد الله بن سلمون الكناني، مطبوع.

- ٩٥— فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك: عlish: محمد أحمد عlish أبو عبد الله، مطبوع دون تاريخ.

- ٩٦— القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية: ابن جُزّي: محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن بن جزي، مطبوع.

- ٩٧— المدونة الكبرى: الإمام مالك: مالك بن أنس الأصبحي. رواها الإمام سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم العتقي، مطبوع ٦ أجزاء في ٦ مجلدات بمطبعة دار صادر ببيروت— لبنان طبعة جديدة بالأوفست من الطبعة القديمة المطبوعة بدار السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٣هـ.

٩٨- مَنَحُ الجليل على مختصر العلامة خليل: عlish: محمد أحمد، أبو عبدالله المالكي الأشعري الشاذلي الأزهرى، وبهامشه حاشيته المسماة: تسهيل منح الجليل لعليش أيضا، ٤ أجزاء، طباعة المطابع الأميرية ببولاق- القاهرة سنة ١٣٩٤ هـ.

هـ- مراجع فقهية أخرى:

٩٩- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: المرتضى: أحمد بن يحيى بن المرتضى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ- ١٩٤٧ م.

١٠٠- المختصر النافع في فقه الإمامية: الجلي: جعفر بن الحسن أبو القاسم، نجم الدين الجلي، طبعة وزارة الأوقاف بالقاهرة، ١٣٧٦ هـ.

١٠١- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير: السباعي: الحسين بن أحمد بن الحسين، شرف الدين، السباعي، اليمني، الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ.

١٠٢- الروضة البهية شرح اللّعة الدمشقية: الشهيد السعيد زين الدين الجبعي العاملي، مطبوع.

١٠٣- المُحَلَّى: ابن حزم: علي بن سعيد بن حزم، أبو محمد، الظاهري، الناشر مكتبة الجمهورية العربية سنة ١٣٨٩ هـ- ١٩٦٩ م.

سادسا- مراجع فقهية حديثة:

١٠٤- الإسلام عقيدة وشرعة: الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الأسبق، طبع دار الشروق بالقاهرة، الطبعة السادسة ١٩٧٢ م.

١٠٥- أصول التشريع الإسلامي: علي حسب الله، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٩ هـ- ١٩٥٩ م.

١٠٦- أصول الفقه: محمد أبوزهرة، الناشر دار الفكر العربي بالقاهرة، دون تاريخ.

١٠٧- تيسير أصول الفقه: بدر المتولي عبد الباسط، دار النهضة العربية بالقاهرة، دون تاريخ.

١٠٨- حكمة التشريع وفلسفته: الشيخ علي أحمد الجرجاوي، الطبعة الخامسة، القاهرة ١٣٨١ هـ- ١٩٦١ م.

١٠٩- السياسة الشرعية والفقه الإسلامي: الشيخ عبدالرحمن تاج أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق وشيخ الأزهر الأسبق، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٧٣ هـ- ١٩٥٣ م.

١١٠- شرح مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان في المعاملات الشرعية على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان: محمد زيد الإيباني ومحمد سلامة السيّجلفي مدرّس الشريعة

- الإسلامية بمدرسة الحقوق الخديوية، الطبعة الأولى، القاهرة سنة ١٣٢٥ هـ — ١٩٠٨ م.
- ١١١ — الشريعة الإسلامية: بدران أبو العينين بدران، أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق. جامعة الاسكندرية، القاهرة سنة ١٣٧٣ هـ — ١٩٥٣ م.
- ١١٢ — مختص أحكام المعاملات الشرعية (العقد): علي الخفيف أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة فؤاد الأول — القاهرة — مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٣ هـ — ١٩٥٤ م.
- ١١٣ — المدخل الفقهي العام إلى الحقوق المدنية: مصطفى أحمد الزرقاء، أستاذ القانون المدني والشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة دمشق، الطبعة الخامسة، دمشق سنة ١٣٧٦ هـ — ١٩٥٧ م.
- ١١٤ — المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه: محمد مصطفى شلبي، الأستاذ بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بها، مطبعة دار التأليف بالقاهرة سنة ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٦ م.
- ١١٥ — المعاملات في الشريعة الإسلامية: أحمد أبو الفتح، أستاذ الشريعة الإسلامية الأسبق بكلية الحقوق، القاهرة، الطبعة الثانية، دون تاريخ.
- ١١٦ — مقارنة المذاهب في الفقه: الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر الأسبق والشيخ محمد علي السائس، مطبعة صبيح بالقاهرة ١٣٧٣ هـ.
- ١١٧ — النظرية العامة للموجبات والعقود في الشريعة الإسلامية، بحث مقارن في المذاهب المختلفة والقوانين الحديثة: الدكتور صبحي محمصاني عضو المجمع العلمية العربية وأستاذ في كلية الحقوق الفرنسية ببيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٢ م.

سابعا — الرسائل الجامعية:

- ١١٨ — الأهداف العامة للشريعة الإسلامية — رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية —: يوسف حامد العالم، القاهرة ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م كلية الشريعة جامعة الأزهر.
- ١١٩ — توثيق الدين بالرهن — رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية: عبد الحكيم علي أحمد المغربي، القاهرة ١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م، كلية الشريعة جامعة الأزهر.
- ١٢٠ — الحجر وأسبابه وأولياء المال ورقابة المجالس الحسبية عليهم — رسالة لنيل درجة التخصّص — الماجستير — في الشريعة الإسلامية سنة ١٩٢٩ م: عبد الغفار السيد فودة، نسخة خطية بمكتبة كلية الشريعة جامعة الأزهر.

١٢١- مصالح الشريعة الإسلامية- رسالة دكتوراه في أصول الفقه- أحمد سكر، مدرس الأصول بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر.

١٢٢- نظرية الأهلية في الفقه الإسلامي- رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي: محمد محمد عبداللطيف جمال الدين، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م كلية الشريعة بجامعة الأزهر.

١٢٣- نظرية العقد الموقوف في الفقه الإسلامي- دراسة مقارنة بالقانون المدني للحصول على درجة الدكتوراه:- عبدالرازق حسن فرج، مطبوعة في كتاب من إصدار دار النهضة العربية بالقاهرة سنة ١٩٦٩م.

ثامنا- مقالات وأبحاث:

١٢٤- الأهلية وعوارضها والولاية في الشرع الإسلامي: الشيخ أحمد إبراهيم أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق، مجلة القانون والاقتصاد، السنة الأولى العدد الأول يناير ١٩٣١م والعدد الرابع ابريل ١٩٣١م والسنة الثانية العدد الأول يناير سنة ١٩٣٢م.

تاسعا- التراجم والفنون:

١٢٥- أبوحنيفة: حياته وعصره، آراؤه وفقهه: محمد أبوزهرة- مكتبة وهبة بالقاهرة، سنة ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.

١٢٦- الأعلام: الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، الطبعة الثانية، ١٠ مجلدات.

١٢٧- الطبقات السنية في تراجم الحنفية: الداري: تقي الدين بن عبدالقادر التميمي الدار الغزني المصري الحنفي المتوفي سنة ١٠٠٥هـ، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلي الجزء الأول، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

١٢٨- طبقات الفقهاء: الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف، أبواسحاق، جمال الدين الشيرازي- تحقيق وتقديم الدكتور إحسان عباس، الناشر دار الرائد العربي ببيروت، لبنان سنة ١٩٧٠م.

١٢٩- كشف الظنون في معرفة المصنفات والفنون: اسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، مطبوع في ٤ مجلدات.

١٣٠- هدية العارفين: اسماعيل باشا الباباني، مطبوع في ٣ مجلدات، طبعة بغداد، دون تاريخ.



فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| مقدمة | ١١ |
| الفصل الأول : حقيقة السفه | ١٥ |
| المبحث الأول : تعريف السفه لغة | ١٧ |
| المبحث الثاني : تعريف السفه اصطلاحاً | ١٩ |
| المبحث الثالث : تعريف السفه عند الفقهاء | ٢١ |
| المبحث الرابع : حد السفه الموجب للحجر على السفه | ٢٥ |
| الفصل الثاني : أقسام السفه | ٢٩ |
| المبحث الأول : أحوال الصبي البالغ | ٣١ |
| المبحث الثاني : الصبي إذا بلغ سفهاً | ٣٣ |
| المبحث الثالث : السفه بعد البلوغ والرشد | ٦١ |
| الفصل الثالث : ابتداء الحجر على السفه | ٦٣ |
| المبحث الأول : ابتداء الحجر على السفه | ٦٥ |
| المبحث الثاني : كيفية الحجر على السفه | ٦٩ |
| المبحث الثالث : ولي السفه | ٧٠ |
| الفصل الرابع : حكم تصرفات السفه | ٧١ |
| المبحث الأول : تصرفات السفه عند الفقهاء | ٧٣ |
| المبحث الثاني : التصرفات التي لا تحمل الفسخ ولا يؤثر فيها الهزل | ٧٧ |
| المبحث الثالث : التصرفات التي تحمل الفسخ و يؤثر فيها الهزل | ٨٧ |
| المبحث الرابع : حكم العبادات المالية الواجبة على السفه | ٩٣ |
| المبحث الخامس : فك الحجر عن السفه | ٩٥ |
| فهرس المراجع | ٩٧ |

الكتاب العربي السمودي

صدر منها :

- الجبل الذي صار سهلاً (نقد)
- من ذكريات مسافر
- عهد الصبا في البادية (قصة مترجمة)
- التنمية قضية (نقد)
- قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا (نقد)
- الظلأ (مجموعة قصصية)
- الدوامة (قصة طويلة)
- غداً أنسى (قصة طويلة) (نقد)
- موضوعات اقتصادية معاصرة
- أزمة الطاقة إلى أين؟
- غوثية إسلامية
- إلى ابنتي شيرين
- رفات عقل
- شرح قصيدة البردة
- عواطف إنسانية (ديوان شعر) (نقد)
- تاريخ عمارة المسجد الحرام (نقد)
- وقفة
- خالتي كدرجان (مجموعة قصصية) (نقد)
- أفكار بلا زمن
- كتاب في علم إدارة الأفراد (الطبعة الثانية)
- الإبحار في ليل الشجن (ديوان شعر)
- طه حسين والشيخان
- التنمية وجها لوجه
- الحضارة تحد (نقد)
- غير الذكريات (ديوان شعر)
- لحظة ضعف (قصة طويلة)
- الرجولة عماد الخلق الفاضل
- ثمرات قلم
- بائع التبغ (مجموعة قصصية مترجمة)
- أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة (تراجم)
- النجم القربد (مجموعة قصصية مترجمة)
- مكانك نعمدي
- قال وقلت
- نبض
- نبت الأرض
- الأستاذ أحمد قنديل
- الأستاذ محمد عمر توفيق
- الأستاذ عزيز ضياء
- الدكتور محمود محمد سفر
- الدكتور سليمان بن محمد الغنام
- الأستاذ عبدالله عبدالرحمن جفري
- الدكتور عصام خوقير
- الدكتور أمل محمد شطا
- الدكتور علي بن طلال الجهني
- الدكتور عبدالعزيز حسين الصويغ
- الأستاذ أحمد محمد جمال
- الأستاذ حمزة شحاتة
- الأستاذ حمزة شحاتة
- الدكتور محمود حسن زيني
- الدكتورة مريم البغدادى
- الشيخ حسين عبدالله باسلامة
- الدكتور عبدالله حسين باسلامة
- الأستاذ أحمد السباعي
- الأستاذ عبدالله الحصين
- الأستاذ عبدالوهاب عبدالواسع
- الأستاذ محمد الفهد العيسى
- الأستاذ محمد عمر توفيق
- الدكتور غازي عبدالرحمن القصبي
- الدكتور محمود محمد سفر
- الأستاذ طاهر زعشري
- الأستاذ فؤاد صادق مفتي
- الأستاذ حمزة شحاتة
- الأستاذ محمد حسين زيدان
- الأستاذ حمزة بوقري
- الأستاذ محمد علي مغربي
- الأستاذ عزيز ضياء
- الأستاذ أحمد محمد جمال
- الأستاذ أحمد السباعي
- الأستاذ عبدالله عبدالرحمن جفري
- الدكتورة فاتنة أمين شاكر

الدكتور عصام خوقير
 الأستاذ عزيز ضياء
 الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي
 الأستاذ أحمد قنديل
 الأستاذ أحمد السباعي
 الدكتور ابراهيم عباس نتو
 الأستاذ سعد البواردي
 الأستاذ عبدالله بوقس
 الأستاذ أحمد قنديل
 الأستاذ أمين مدني
 الأستاذ عبدالله بن خميس
 الشيخ حسين عبدالله باسلامة
 الأستاذ حسن بن عبدالله آل الشيخ
 الدكتور عصام خوقير
 الأستاذ عبدالله عبدالوهاب العباسي
 الأستاذ عزيز ضياء
 الشيخ عبدالله عبدالغني خياط
 الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي
 الأستاذ أحمد عبدالغفور عطار
 الأستاذ محمد علي مغربي
 الأستاذ عبدالعزيز الرفاعي
 الأستاذ حسين عبدالله سراج
 الأستاذ محمد حسين زبدان
 الأستاذ حامد حسن مطاوع
 الأستاذ محمود عارف
 الدكتور فؤاد عبدالسلام الفارسي
 الأستاذ بدر أحمد كرم
 الدكتور محمود محمد سفر
 الشيخ سعيد عبدالعزيز الجندول
 الأستاذ طاهر زعمرشي
 الأستاذ حسين عبدالله سراج
 الأستاذ عمر عبدالجبار
 الشيخ أبو تراب الظاهري
 الشيخ أبو تراب الظاهري
 الأستاذ عبدالله عبدالوهاب العباسي
 الأستاذ عبدالله عبدالرحمن جفري
 الدكتور زهير أحمد السباعي
 الأستاذ أحمد السباعي
 الشيخ حسين عبدالله باسلامة
 الأستاذ عبدالعزيز مؤمنة
 الأستاذ حسين عبدالله سراج
 الأستاذ محمد سعيد العامودي

• السعد وعد (مسرحة)
 • قصص من سمرست موم (مجموعة قصصية مترجمة)
 • عن هذا وذاك (الطبعة الثالثة)
 • الأصداف (ديوان شعر)
 • الأمثال الشعبية في مدن الحجاز (الطبعة الثانية)
 • أفكار تربوية
 • فلسفة المجانين
 • خدعتني بمحا (مجموعة قصصية)
 • نقر العصفير (ديوان شعر)
 • التاريخ العربي وديانته (الطبعة الثالثة)
 • المجازين الإمامة والحجاز (الطبعة الثانية)
 • تاريخ الكعبة المعظمة (الطبعة الثانية)
 • خواطر جريئة
 • السنبورة (قصة طويلة)
 • رسائل إلى ابن بطوطة (ديوان شعر)
 • جسود إلى القمة (تراجم)
 • تأملات في دروب الحق والباطل
 • الحمى (ديوان شعر) (الطبعة الثانية)
 • قضايا ومشكلات لغوية
 • ملامح الحياة الاجتماعية في الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة
 • زيد الخير
 • الشوق إليك (مسرحة شعرية)
 • كلمة ونصف
 • شيء من الحصاد
 • أصداء قلم
 • قضايا سياسية معاصرة
 • نشأة وتطور الإذاعة في المجتمع السعودي
 • الإعلام موقف
 • الجنس الناعم في ظل الإسلام
 • ألحان مغترب (ديوان شعر) (الطبعة الثانية)
 • غرام ولادة (مسرحة شعرية) (الطبعة الثانية)
 • سر وتراجم (الطبعة الثالثة)
 • الموزون والمخزون
 • لجام الأقلام
 • نقاد من الغرب
 • حوار.. في الحزن الدافئ
 • صحة الأسرة
 • سباعيات (الجزء الثاني)
 • خلافة أبي بكر الصديق
 • البترول والمستقبل العربي (الطبعة الثانية)
 • إليها .. (ديوان شعر)
 • من حديث الكتب (ثلاثة أجزاء) (الطبعة الثانية)

الأستاذ أحمد السباعي
الأستاذ عبد الوهاب عبد الواسع
الدكتور عبد الرحمن بن حسن النفيسة
الأستاذ محمد علي مغربي
الدكتور أسامة عبد الرحمن
الشيخ حسين عبدالله باسلامة
الأستاذ سعد البواردي
الأستاذ عبد الوهاب عبد الواسع
الأستاذ عبدالله بلخير
الأستاذ محمد سعيد عبدالمقصود خوجه

الأستاذ ابراهيم هاشم فلاللي
الأستاذ عز يز ضياء
الأستاذ حسن بن عبدالله آل الشيخ
الدكتور عصام خوير
الأستاذ محمد بن أحمد العقيلي
الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري
الأستاذ ابراهيم هاشم فلاللي
الأستاذ ابراهيم هاشم فلاللي
الدكتور عبدالله حسين باسلامة
الأستاذ محمد سعيد العامودي
الشيخ سعيد عبدالعزيز الجندول
الشيخ سعيد عبدالعزيز الجندول
الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري
الدكتور غازي عبد الرحمن القصيبي
الدكتور بهاء بن حسين عزي
الأستاذ عبد الرحمن المعمر
الدكتور محمد بن سعد بن حسين
الأستاذ عبدالله عبد الرحمن الجفري
الأستاذ عزيز ضياء
الدكتور محمود محمد سفر
الأستاذ محمد حسنين زيدان

الأستاذ عبدالله عبد الوهاب العباسي
الدكتور عبدالمهدي طاهر
الأستاذ ابراهيم هاشم فلاللي
الأستاذ عبدالله عبد الجبار
الأستاذ حسين عرب
الأستاذ أحمد عبدالمقصود عطار
الأستاذ حسين عبدالله سراج
الأستاذ محمد عمر توفيق

• أيامي
• التعلم في المملكة العربية السعودية (الطبعة الثانية)
• أحاديث وقضايا إنسانية
• البعث (مجموعة قصصية)
• شمعة ظمأى (ديوان شعر)
• الإسلام في نظر أعلام الغرب (الطبعة الثانية)
• حتى لا ن فقد الذاكرة
• مدارسنا والتربية (الطبعة الثالثة)
• وحي الصحراء (الطبعة الثانية)

• طيور الأبايل (ديوان شعر) (الطبعة الثانية)
• قصص من تاغور (ترجمة)
• التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية (الطبعة الثانية)
• زوجتي وأنا (قصة طويلة)
• معجم اللهجة المحلية في منطقة جازان
• لن تلحد
• عمر بن أبي ربيعة (الطبعة الثانية)
• رجالات الحجاز (تراجم)
• حكاية جبلين
• من أوراقي
• الإسلام في معترك الفكر
• إليكم شباب الأمة
• هكذا علمني ورد زورث
• في رأي المتواضع
• العالم إلى أين والعرب إلى أين؟
• البرق والبريد والهاتف وصلتها بالحب والأشواق والمواطف
• محمد سعيد عبدالمقصود خوجه (حياته وآثاره)
• جزء من حلم
• ماما زبيدة (مجموعة قصصية)
• إنتاجية مجتمع
• خواطر مجتحة

تحت الطبع:

• وجيز النقد عند العرب
• الطاقة نظرة شاملة
• لا رَقَّ في القرآن
• من مقالات عبدالله عبد الجبار
• ديوان حسين عرب
• العقاد
• ذات ليلة
• من ذكريات مسافر (الجزء الثاني)

- أيام في الشرق الأقصى
- مغازلات ومعاكسات
- الغربال .. نتاجه الفكري والأدبي
- التنمية قضية
- قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية
- غداً أنسى (قصة طويلة)
- تاريخ عمارة المسجد الحرام
- الحضارة تحد
- الجبل الذي صار سهلاً
- خالتي كدوجان (مجموعة قصصية)
- الأستاذ علي حسن فدعق
- الأستاذ حمد الزيد
- (جمعه ونسقه) الدكتور عباس صالح طشكندي
- (الطبعة الثانية) الدكتور محمود محمد سفر
- (الطبعة الثانية) الدكتور سليمان بن محمد العتّام
- (الطبعة الثانية) الدكتور أمل محمد شطا
- (الطبعة الثانية) الشيخ حسين عبدالله باسلامة
- (الطبعة الثانية) الدكتور محمود محمد سفر
- (الطبعة الثانية) الأستاذ أحمد قنديل
- (الطبعة الثانية) الأستاذ أحمد السباعي

سلسلة :

الكتاب العربي اليمني

- تاريخ الأدب اليمني في العصر العباسي
- بغية المريد وأنس الفريد
- الأستاذ أحمد الشامي
- الأستاذ عامر بن محمد بن عبدالله
- (تحقيق) الأستاذ محمد محمد الشعبي
- (مراجعة وتعليق) الأستاذ أحمد محمد الشامي

سلسلة : الكتاب الجامعي

صدر منها :

- الإدارة : دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية
- الجراحة المتقدمة في سرطان الرأس والعنق (باللغة الإنجليزية)
- التومن الطفولة إلى المراهقة (الطبعة الثالثة)
- الحضارة الإسلامية في صقلية وجنوب إيطاليا
- النفط العربي وصناعة تكريره
- الملامح الجغرافية لدروب الحجيج
- علاقة الآباء بالأبناء (دراسة فقهية) (الطبعة الثانية)
- مبادئ القانون لرجال الأعمال
- الاتجاهات العددية والتنوعية للدوريات السعودية
- قراءات في مشكلات الطفولة (الطبعة الثانية)
- شعراء التربو بادور (ترجمة)
- الفكر التربوي في رعاية الموهوبين
- النظرية النسبية
- أمراض الأذن والأنف والحنجرة (باللغة الإنجليزية)
- المدخل في دراسة الأدب
- الرعاية التربوية للمكفوفين
- أضواء على نظام الأسرة في الإسلام (الطبعة الثانية)
- الوحدات النقدية المملوكية
- الأدب المقارن (دراسة في العلاقة بين الأدب العربي والآداب الأوروبية)
- هندسة النظام الكوني في القرآن الكريم
- التجربة الأكاديمية لجامعة البترول والمعادن
- مبادئ الطرق الإحصائية
- مبادئ الإحصاء
- المنظمات الاقتصادية الدولية
- التعلّم الصفي
- أحكام تصرفات السفينة في الشريعة الإسلامية
- الدكتور مدني عبدالقادر علافي
- الدكتور فؤاد زهران
- الدكتور عنان جمجوم
- الدكتور محمد عيد
- الدكتور محمد جميل منصور
- الدكتور فاروق سيد عبدالسلام
- الدكتور عبدالمنعم رسلان
- الدكتور أحمد رمضان شقيلة
- الأستاذ سيد عبدالمجيد بكر
- الدكتورة سعاد ابراهيم صالح
- الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
- الأستاذ هاشم عبد هاشم
- الدكتور محمد جميل منصور
- الدكتورة مريم البغدادي
- الدكتور لطفي بركات أحمد
- الدكتور عبدالرحمن فكري
- الدكتور محمد عبدالحادي كامل
- الدكتور أمين عبدالله سراج
- الدكتور سراج مصطفى زقزوق
- الدكتورة مريم البغدادي
- الدكتور لطفي بركات أحمد
- الدكتورة سعاد ابراهيم صالح
- الدكتور سامح عبدالرحمن فهمي
- الدكتور عبدالوهاب علي الحكمي
- الدكتور عبدالعليم عبدالرحمن خضر
- الدكتور خضير سعود الحضير
- الدكتور جلال الصياد
- الدكتور عبدالحميد محمد ربيع
- الدكتور جلال الصياد
- الأستاذ عادل سمرة
- الدكتور حسين عمر
- الدكتور محمد زيد حمدان
- الدكتورة سعاد ابراهيم صالح

تحت الطبع،

الدكتور عبدالعليم عبدالرحمن خضر
الدكتور عبدالعليم عبدالرحمن خضر
الدكتور فرج عزت
الدكتور سليم كامل درويش
الدكتور عبدالمهادي الفضلي
الدكتور سعاد ابراهيم صالح
الدكتور فاروق سيد عبدالسلام

- أصل الأجناس البشرية بين العلم والقرآن
- الحضارة الإسلامية
- الاقتصاد الإداري
- الاقتصاد الصناعي
- دراسات في الإعراب
- أحكام تصرفات الصغير في الشريعة الإسلامية
- التوجيه والإرشاد

سلسلة :

اساتل جامعية

صدر منها،

- صناعة النقل البحري والتنمية
في المملكة العربية السعودية (باللغة الإنجليزية)
- الخراسانيون ودورهم السياسي في العصر العباسي الأول
- الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت
- العثمانيون والإمام القاسم بن علي في اليمن (الطبعة الثانية)
- القصة في أدب الجاحظ
- تاريخ عمارة الحرم المكي الشريف
- النظرية التربوية الإسلامية
- نظام الحسبة في العراق .. حتى عصر المأمون
- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي (تحقيق ودراسة)
- الجانب التطبيقي في التربية الإسلامية
- الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية
- دراسة ناقدة لأساليب التربية المعاصرة في ضوء الإسلام
- الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة المنورة في صدر الإسلام
- دراسة أنثوغرافية لمنطقة الأحساء (باللغة الإنجليزية)
- عادات وتقاليد الزواج بالمنطقة الغربية
- من المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية أنثروبولوجية حديثة)
- افتراءات فيليب حتي وكارل بروكلمان على التاريخ الإسلامي
- دور المياه الجوفية في مشروعات الري والصرف بمنطقة الأحساء
- المملكة العربية السعودية (باللغة الإنجليزية)
- تقوم الفواجماني والنشوء
- العقوبات التفرؤية وأهدافها في ضوء الكتاب والسنة
- العقوبات المقدرة وحكمة تشريعها في ضوء الكتاب والسنة
- الدكتور بهاء حسين عززي
- الأستاذة ثريا حافظ عرفة
- الأستاذة موزي بنت منصور بن عبدالعزيز آل سعود
- الأستاذة أميرة علي المداح
- الأستاذ عبدالله باقازي
- الأستاذة فوزية حسين مطر
- الأستاذة آمال حمزة المرزوقي
- الأستاذ رشاد عباس معتوق
- الدكتور نايف بن هاشم الدعيس
- الأستاذة ليلى عبدالرشيد عطار
- الأستاذ نبيل عبدالحفي رضوان
- الأستاذة فتحية عمر حلواني
- الأستاذة نورة بنت عبدالملك آل الشيخ
- الدكتور فايز عبدالحميد طيب
- الأستاذ أحمد عبدالاله عبدالجبار
- الأستاذ عبدالكريم علي باز
- الدكتور فايز عبدالحميد طيب
- الدكتور ظلال محمود رضا
- الدكتور مطيع الله دخيل الله اللهيبي
- الدكتور مطيع الله دخيل الله اللهيبي

• الطلب على الإسكان من حيث الاستهلاك والاستثمار (باللغة الانجليزية) الدكتور فاروق صالح الخطيب

تحت الطبع،

• تطور الكتابات والنقوش في الحجاز منذ فجر الإسلام وحتى منتصف القرن

الثالث عشر

• التصنيع والتحضر في مدينة جدة

• تعليم اللغة الإنجليزية (باللغة الإنجليزية)

• التحريف والتناقض في الأناجيل الأربعة

الأستاذ محمد فهد عبدالله الفهر

الأستاذة عواطف فيصل يباري

الأستاذ مأمون يوسف بنجر

الأستاذة سارة حامد محمد العبادي



صدر منها،

• حارس الفندق القديم (مجموعة قصصية)

• دراسة نقدية لفكر زكي مبارك (باللغة الانجليزية)

• التخلف الإملاني

• ملخص خطة التنمية الثالثة للمملكة العربية السعودية

• ملخص خطة التنمية الثالثة للمملكة العربية السعودية (باللغة الانجليزية)

• تسالي (من الشعر الشعبي) (الطبعة الثانية)

• كتاب مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام

أحمد بن حنبل الشيباني

(دراسة وتحقيق)

الأستاذ صالح إبراهيم

الدكتور عمود الشهابي

الأستاذة نوال عبدالمنعم قاضي

إعداد إدارة النشر بتهامة

إعداد إدارة النشر بتهامة

الدكتور حسن يوسف نصيف

الشيخ أحمد بن عبدالله القاري

الدكتور عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان

الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي

الأستاذ إبراهيم سريسق

الدكتور عبدالله محمد الزيد

الدكتور زهير أحمد السباعي

الأستاذ محمد منصور الشقحاء

الأستاذ السيد عبدالرؤوف

الدكتور محمد أمين ساعاتي

الأستاذ أحمد محمد طاشكندي

الدكتور عاطف فخري

الأستاذ شكيب الأموي

الأستاذ محمد علي الشيخ

الأستاذ فؤاد عتقاي

الأستاذ محمد علي قدس

الدكتور اسماعيل الملباوي

الدكتور عبدالوهاب عبدالرحمن مظهر

الأستاذ صلاح البكري

الأستاذ علي عبده بركات

• النفس الإنسانية في القرآن الكريم

• واقع التعليم في المملكة العربية السعودية (باللغة الإنجليزية) (الطبعة الثانية)

• صحة العائلة في بلد عربي متطور (باللغة الإنجليزية)

• مساء يوم في آذار (مجموعة قصصية)

• النبش في جرح قديم (مجموعة قصصية)

• الرياضة عند العرب في الجاهلية و صدر الإسلام

• الاستراتيجية النفطية ودول الأوبك

• الدليل الأبجدي في شرح نظام العمل السعودي

• رغب على ضفاف بحيرة جنيف

• العقل لا يكفي (مجموعة قصصية)

• أيام مبشرة (مجموعة قصصية)

• مواسم الشمس المقلبة (مجموعة قصصية)

• ماذا تعرف عن الأمراض ؟

• جهاز الكلية الصناعية

• القرآن وبناء الإنسان

• اعترافات أدبائنا في سيرهم الذاتية

- الطب النفسي معناه وأبعاده
- الزمن الذي مضى (مجموعة قصصية)
- مجموعة الخضراء (دواوين شعر)
- خطوط وكلمات (رسوم كاريكاتورية) (الطبعة الثانية)
- ديوان السلطانين
- الامكانات النووية للعرب وإسرائيل
- رحلة الربيع
- وللخوف عيون (مجموعة قصصية)
- البحث عن بداية (مجموعة قصصية)
- الوحدة الموضوعية في سورة يوسف
- المجنونة اسمها زهرة عباد الشمس (ديوان شعر) (الطبعة الثانية)
- من فكرة لفكرة (الجزء الأول)
- رحلات وذاكرات
- ذكريات لا تنسى
- تاريخ طب الأطفال عند العرب
- مشكلات بنات
- دراسة في نظام التخطيط في المملكة العربية السعودية
- نفحات من طبية (ديوان شعر)
- الأسر القرشية .. أعيان مكة المحمية
- الماء ومسيرة التنمية (في المملكة العربية السعودية)
- الدليل لكتابة البحوث الجامعية
- القطار والحبل (مجموعة قصصية) (الطبعة الثانية)
- المذاهب الأدبية في الشعر الحديث لجنوب المملكة العربية السعودية
- مسائل شخصية
- مجموعة النيل (دواوين شعر)
- عام ١٩٨٤ لجورج أورويل (قصة مترجمة)
- الزكاة في الميزان
- من فكرة لفكرة (الجزء الثاني)
- البسمات
- مشكلات لغوية
- مجموعة فاروق جويدة (دواوين شعر)
- صور وأفكار
- ديوان حمام (ديوان شعر)
- اتجاهات نفسية وتربوية
- التليفزيون التجاري في الولايات المتحدة
- العلاقات الدولية (الطبعة الثانية) (ترجمة)
- الدكتور محمد محمد خليل
- الأستاذ صالح إبراهيم
- الأستاذ طاهر زغشري
- الأستاذ علي الخرجي
- الأستاذ محمد بن أحمد العقيلي
- الدكتور صدقة يحيى مستعمل
- الأستاذ فؤاد شاكر
- أحمد شريف الرفاعي
- الأستاذ جواد صيداوي
- الدكتور حسن محمد باجودة
- الأستاذة منى غزال
- الأستاذ مصطفى أمين
- الأستاذ عبدالله حمد الحقييل
- الأستاذ محمد المجذوب
- الدكتور محمود الحاج قاسم
- الأستاذ أحمد شريف الرفاعي
- الأستاذ يوسف إبراهيم سلوم
- الأستاذ علي حافظ
- الأستاذ أبو هشام عبدالله عباس بن صديق
- الأستاذ مصطفى نوري عثمان
- الدكتور عبدالوهاب إبراهيم أبوسليمان
- الأستاذ السيد عبدالرؤوف
- الدكتور علي علي مصطفى صبح
- الأستاذ مصطفى أمين
- الأستاذ طاهر زغشري
- الأستاذ عزيز ضياء
- الدكتور محمد السعيد وهبة
- الأستاذ عبدالعزيز محمد رشيد مجموع
- الأستاذ مصطفى أمين
- الدكتور حسن نصيف
- الدكتور شوقي النجار
- الأستاذ فاروق جويدة
- الأستاذ عثمان حافظ
- الأستاذ محمد مصطفى حمام
- الأستاذ فخري حسين عزّي
- الدكتور لطفي بركات أحمد
- الأستاذ غازي زين عوض الله
- الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي

• الشعر المعاصر على ضوء النقد الحديث

تحت الطبع

• سرايا الإسلام

• في بيتك طبيب

• رحلة الأندلس

• فجر الأندلس

• قرش والإسلام

• الدفاع عن الثقافة

• النظرية الخلقية عند ابن تيمية

• السبثيون وسد مأرب

• الحجاز واليمن في العصر الأيوبي

• ملامح وأفكار

• دليل السيدة الحامل والأسرة

• مغامرات بن فضلان

• دراسات في المدن السعودية

• الأطماع الصهيونية في حوض الأردن

الأستاذ مصطفى عبداللطيف السحرتي

الشيخ أبو تراب الظاهري

الدكتور محمد عبدالله القصيمي

الدكتور حسين مؤنس

الدكتور حسين مؤنس

الدكتور حسين مؤنس

الدكتور عبدالعزيز شرف

الدكتور محمد عبدالله عفيفي

الأستاذ محمود جلال

الدكتور جميل حرب محمود حسين

الأستاذ أحمد شريف الرفاعي

الدكتور عبدالله حسين باسلامة

الأستاذ أحمد البقالي

الدكتور السيد خالد المطري

الدكتور السيد خالد المطري

كتاب للأطفال

صدر منها :

ينقلها إلى العربية الأستاذ عزيز ضياء

مجموعة : حكايات للأطفال

- سعاد لا تعرف الساعة
- الحصان الذي فقد ذيله
- ثورثة الفراولة
- ضيوف نار الزينة
- الضفدع العجوز والعنكبوت
- الكؤوس الفضية الاثنتا عشر
- سرحانة وعلبة الكبريت
- الجنيات تخرج من علب الهدايا
- السيارة السحرية
- كيف يستخدم الملح في صيد الطيور

تحت الطبع

- الأرنب الطائر
- معظم النار من مستصغر الشرر
- لبنى والفراشة
- ساطور جدان
- وأدوا الأمانات إلى أهلها
- سوسن وظلها
- الهدية التي قدمها سمير
- أبو الحسن الصغير الذي كان جائعا
- الأم ياسمينه واللص

للأستاذ يعقوب محمد اسحاق

مجموعة : لكل حيوان قصة

- القرد
- الكلب
- السلحفاة
- الأسد
- الضب
- الغراب
- الجمل
- البغل
- الثعلب
- الأرنب
- الذئب
- الفأر
- البوم
- البجع
- الهدهد
- الكنغر
- الضفدع
- الدب
- الخنزير
- الفرس
- الغزال
- الدجاج
- الحمار الوحشي
- الجاموس
- البط
- الببغاء
- الحمامة
- النعام
- فرس النهر
- التمساح

إعداد : الأستاذ يعقوب محمد اسحاق

مجموعة : حكايات كليله ودمنة

- عندما أصبح القرد نجارا
- الغراب يزم الثعبان
- أسد غررت به أرنب
- المكاء التي خدعت السمكات

تحت الطبع

- لقد صدق الجمل
- الكلمة التي قتلت صاحبها
- سمكة ضيعها الكسل
- قاض يحرق شجرة كاذبة

- الله أكبر
- الصلاة
- صلاة المسبوق
- الشهادتان
- قد قامت الصلاة
- الاستخارة
- صلاة الجمعة
- أركان الإسلام
- الصوم
- صلاة الجنائز
- صلاة الكسوف والخسوف
- التيمم
- الصدقات
- سجود التلاوة
- زكاة التقدين
- المسح على الخفين
- الزكاة
- زكاة بهيمة الأنعام
- المسح على الجبيرة والعصابة
- زكاة الفطر
- زكاة العروض

قصص متنوعة :

- الصرصرو والنملة
- الأستاذ عمار بلغيث
- الكحكوت المتشرد
- الأستاذ عمار بلغيث
- السمكات الثلاث
- الأستاذ عمار بلغيث
- المظهر الخادع
- الأستاذ عمار بلغيث
- النخلة الطيبة
- الأستاذ اسماعيل دياب
- بطوط وككت
- الأستاذ اسماعيل دياب
- نتيجة الطمع
- الأستاذة رباب الدباغ
- الدعوة الحفية
- الأستاذة رباب الدباغ
- الحارس الذكي
- الأستاذة رباب الدباغ

كنز الناشئ

صدر منها :

مجموعة: وطني الحبيب

- جدة القديمة
- جدة الحديثة

مجموعة: حكايات ألف ليلة وليلة

- الأستاذ يعقوب محمد اسحق
- السندباد والبحر

- الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- الديك المفرور والفلاح وحاره
- الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- الطاقة العجيبة
- الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- الزهرة والفراسة
- الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- سلمان وسليمان
- الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- زهور البانونج
- الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- سنبل القمح وشجرة الزيتون
- الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- نظمية وغنيمة
- الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- جزيرة السعادة
- الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- الحديقة المهجورة
- الدكتور محمد عبده يانني
- اليد السفلى
- الأستاذ يعقوب محمد اسحق
- إعداد

الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي
الدكتور سعد اسماعيل شلبي

• عقبة بن نافع

Books Published in English by TIHAMA

- **Surgery of Advanced Cancer of Head and Neck.**
By: F.M. Zahran/A.M.R. Jamjoom/M.D. EED
- **Zaki Mubarak: A Critical Study.**
By: Dr. Mahmud Al Shihabi
- **Summary of Saudi Arabian Third Five Year Development Plan.**
- **Education in Saudi Arabia, A Model With Difference. (Second Edition)**
By: Dr. Abdulla Mohamed A. Zaid
- **The Health of the Family in A Changing Arabia. (Third Edition)**
By: Dr. Zohair A. Sebai
- **Diseases of Ear, Nose and Throat.**
By: Dr. Amin A. Siraj/Dr. Siraj A. Zakzouk
- **Shipping and Development in Saudi Arabia**
By: Dr. Baha Bin Hussein Azzee
- **Tihama Economic Directory. (Second Edition)**
- **Riyadh Citiguide.**
- **Banking and Investment in Saudi Arabia.**
- **A Guide to Hotels in Saudi Arabia.**
- **Who's Who in Saudi Arabia. (Second Edition)**
- **An Ethnographic Study of Al-Hasa Region of Eastern Saudi Arabia.**
By: Dr. Faiz Abdelhameed Taib.
- **The Role of Groundwater In The Irrigation And Drainage Of the Al-Hasa Of Eastern Saudi Arabia.**
By: Dr. Faiz Abdelhameed Taib
- **An Analysis Of The Effect Of Capitalizing Exploration And Development Costs In The Petroleum Industry — With Emphasis On Possible Economic Consequences In Saudi Arabia.**
By: Mohiadin R. Tarabzune
- **An Evolving Typology Of Constructs Of Critical Thinking, Curriculum Planning And Decision Making In Teacher Education Programs Based On The Islamic Ideology. The Case Of Saudi Arabia.**
By: Ahmad Issam Al-Safadi
- **The Effect Of A Listening Comprehension Component on Saudi Secondary Students' EFL Skills.**
By: Mamoun Yousef Banjar

الغلاف للفنان: عبد المجيد عياد

